الفصل السادس عشر

جمهورية كردستان في مهاباد
ملاحظات في أسباب الظهور والسقوط

لا شك في أنّ هناك منعطفات مهمة في تاريخ الكرد في القرن العشرين؛ وإن عامي 1945 و 1946 اللذين شهدا ولادة جمهورية كردستان في مهاباد أهمّ هذه المنعطفات. هناك الكثير من الدراسات حول تجربة مهاباد التاريخية، لكن أهمية الحدث تستحق منا وقفة جدية بين حين وآخر مع هذا الحدث، وفي ضوء الوثائق الرسمية التي بدأت تظهر في كلّ من روسيا وإيران وبريطانيا وأمريكا. وهذا ما أشار إليه الكاتب محمود ملا عزت في كتابه (كوماري مهاباد: نامه ودوكيمنت، الجزء الثالث). فإنّ هذه الدراسة استفادت من هذه الوثائق الجديدة، وتحاول تقييم الأحداث بنظرة نقدية جديدة. ولكن أيّة دراسة موضوعية وحاسمة للبحث لحل كثير من الغموض والإشكاليات الموجودة حول أسباب ظهور جمهورية كردستان وانهيارها، لا بد لها من الاستفادة من الوثائق، ذات العلاقة، والتي لا يزال معظمها في غير متناول الباحثين في باكو وطهران.

يعتقد كاتب الأسطر أنّ هناك جملة عوامل محلية وإقليمية ودولية ساهمت في تمكين الكرد من تحقيق الحلم الذي راودهم، لأكثر من مئة عام، وهو تأسيس كيان قومي كردي لهم، ولو لفترة وجيزة. وبالمقابل توجد عوامل أخرى، أيضاً محلية وإقليمية ودولية. أدّت إلى وأد التجربة مبكراً، والقضاء على الجنين قبل أن يتكامل ويقوى للوقوف على رجليه. يبدو أنّ الكرد بتأسيسهم جمهورية مهاباد أرادوا القضاء ـ بوعي أو بدون وعي ـ على النظام

الرسمي والأمني الإقليمي الذي أفرزته أحداث الحرب العالمية الأولى، واتفاقيات سايكس بيكو ولوزان في العشرينيات من القرن الماضي وكان ذلك مرفوضاً من القوى الإقليمية والدولية.

في بحث آخر لنا منشور في هذا الكتاب، والذي هو عبارة عن وضع الكرد في العشرينيات في كردستان الشرقية (كردستان إيران) وحركة سمكو، تطرقنا إلى بعض جوانب القضية الكردية في إيران. إنّ اغتيال سمكو عام 1930 على يد قوات رضا شاه دليل واضح على سياسة حرب الإبادة والصهر الكامل التي كان يمارسها رضا شاه تجاه الكرد. فلا بأس في أن نلقي نظرة موجزة على الوضع السياسي في كردستان، بعد مقتل سمكو.

رضا شاه والكرد

كان رضا شاه معجباً بسياسة مصطفى كمال التركي، في كثير من جوانبها، خاصة فيما يتعلق ببناء الدولة العلمانية القومية على الطراز الغربي. فاقتضت هذه السياسة صهر القوميات غير الفارسية في بوتقة الأمة الفارسية التي سمّاها رضا شاه ب(الإيرانية). ولتطبيق هذه السياسة، أيضاً، أقدم رضا شاه على تحويل إيران من دولة لامركزية ومقسمة إيالات (ولايات) إلى دولة اتحادية ذات مركزية مفرطة. وكان ذلك التغيير ضد الدستور الأساسي الإيراني الصادر عام 1907، والذي ينصّ على تقسيم إيران إيالات، وضمان حقوق القوميات غير الفارسية، خاصة الحقوق الثقافية والتحدث بلغتهم الأم[1]. ولم تؤدّ ما يسمى بإصلاحات رضا شاه إلا إلى المزيد من التخلف والمعاناة، لأنها كانت مثل إصلاحات ابنه (محمد رضا شاه) قسرية وتغريبية، ولم تمسّ إلا القشور، ولم تمتد إلى صلب المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. ولتحقيق هذه السياسة في كردستان تبنّى رضا شاه سياسة زرع التفرقة العشائرية بين الكرد. وحاول عزلهم عن قياداتهم التقليدية (رؤساء العشائر وعلماء الدين). فقام الشاه بشراء ذمم بعضهم بإعطائهم الألقاب الفخرية والهدايا المعنوية والمادية السخية، كالخاتم الذهبي، أو الخاتم

(1) Atabaki Touraj. Azerbaiyjan Ethnicity and Autonomy in Twentieth Century Iran(London: British Academy Press. 1993), pp. 11-13;

المصنوع من الماس. أما القادة وعلماء الدين الذين رفضوا الخضوع له فنفاهم إلى الولايات البعيدة، كشيراز وخراسان وطهران[2]. وبعد مقتل سمكو شنّ رضا شاه حملة واسعة النطاق، لتجريد الكرد من السلاح. فكان في البداية يعرض أسعاراً سخية، مقابل تسليم كلّ سلاح، ثم أطلق العنان لأفراد الجندرمة الإيرانية بسجن أو نفي، أو قتل كل من يشتبه في حوزته سلاحاً[3].

وتبنى رضا شاه أيضاً سياسة التجويع والتجهيل، وإبقاء المنطقة الكردية متخلفة؛ فلم تكن هناك مشاريع لتطوير الزراعة، ولم تُبنَ البنى التحتية للصناعة المحلية. فظلت كردستان مصدراً رخيصاً للثروة الحيوانية والمواد الزراعية، خاصة التبغ. وكان وكلاء الحكومة يشترون الحنطة والتبغ عنوة من الفلاحين الكرد (دائرة انحصار التبغ الإيراني) ويبيعونها بأسعار مضاعفة في السوق الإيراني أو في الخارج[4].

---

(2) كردستان، (جريدة حكومة كردستان)، عدد1/ 11/ 1946، صدر هذا التشريع في عام 1911 من قبل الشاه القاجاري بعد ضغط كبير من العلماء والضغط الشعبي الذي سمي بحركة المشروطية (الحركة من أجل الدستور) ويصف مستر بولارد، السفير البريطاني في طهران، هذا المشروع بكونه مليئاً بالتناقضات وعدم الانسجام بين بنوده، فمثلاً أعطى الدستور الصلاحية للإدارة المحلية في الولاية، ولكن لا يوضح كيفية ممارسة هذه الصلاحية. كما أعطى الدستور كلّ الصلاحيات المتعلقة بالمسائل المالية إلى السلطة المركزية، وإنّ صلاحيات مجلس إدارة اللواء، حسب الدستور، هي ذات طبيعة استشارية، وإنّ الحاكم في الولاية هو القوة الحاسمة.

ولم تؤدّ ما يسمى بإصلاحات رضا شاه إلا إلى المزيد من التخلف والمعاناة، لأنها كانت مثل إصلاحات ابنه (محمد رضا شاه) قسرية وتغريبية، ولم تمسّ إلا القشور، ولم تمتد إلى صلب المشاكل الاجتماعية والاقتصادية. يكتب كورديل هال، نائب وزير الخارجية الأمريكي في أثناء الحرب العالمية الثانية، «إنّ إيران دولة في غاية التأخر، وإنّ 99٪ من السكان يعاملون كرقيق 1٪». انظر:

C. Hull. The Memories of Cordel. Hull, The Near East Looms Big (New York. The McMillan, co), Vol. 2., pp. 507; (1946, F.O. 371/52667, Persia No. 65, March 3.

(3) Department of State Officer of Strategic Services (OSS), No. 2707, March 5, 1945), ‘‘Tribal Policy in Irans Domestic and Foreign Policy’’. Washington, 1945.

(4) يغما رقم 80، مجلد 2، 1052.

وأصبحت سياسة التجويع بمثابة سياسة الإرهاب تجاه الكرد، فسلط رضا شاه الموظفين الآذريين الذين يسمون محلياً بـ(العجم) على الكرد، وهؤلاء العجم الذين كان بينهم وبين الكرد صراع تاريخي (له جذور قبلية) واقتصادية (كالصراع على ملكية الأراضي) واجتماعية (الآذريين كانوا أهل المدن والكرد أهل الريف بصورة عامة) ومذهبية (العجم ينتمون للمذهب الشيعي والكرد من السنة)، أذاقوا الكرد الأمرّين، كما يصف (هزار) الشاعر الكردي المعاصر هذه الحالة قائلاً:

«إنّ مأموري العجم والشرطة والجندرمة في كردستان كانوا فاسدين ومرعبين وظلمة. وكانوا يأخذون الرشوة من الكرد، أو يعذبونهم لأسباب عدة، منها ارتداء الملابس الكردية، وعدم تسليم التبغ للحكومة أو التجارة بقطعة من القماش، عدم خدمتهم أو إعطاء الخدمات الكافية لحصنهم؛ والويل كل الويل إذا مات موظف أو شرطي أذري في كردستان ـ حتى وإن كان موته نتيجة مرض عادي ـ فالكرد يدفعون العقوبة الجماعية، ووصل بهم الأمر إلى أنّهم كانوا يضعون السلاح في بيتك، ليحاسبوك فيما بعد من أجل ابتزاز المال منك»[5]. ويضيف الدكتور عبد الرحمن قاسملو إلى هذا قائلاً «أزعجت مظالم الجندرمة التي كانت تسمى محلياً آنذاك بـ «الأمنية» جماهير كردستان، فكانوا يأخذون شباب الكرد قسراً إلى العسكرية، وكانت الرشوة تسود بينهم إلى درجة كبيرة»[6].

واعتمد الشاه على ضباط الجيش في كردستان، لترتيب فوز انتخاب الشخصيات الكردية الموالية له، ولإيران في المجلس (البرلمان الإيراني). لذلك لم يكن لهؤلاء (أعضاء المجلس) أيّة مصداقية في عين الكرد. وكما طبّق رضا شاه سياسة الاستيطان القسري للقبائل الكردية الرحل الذين كانوا يشكلون من أهالي عبر الحدود إلى العراق وتركيا. وقد ألحقت هذه السياسة خسارة

(5) هه زار، جبشتى مجيور، باريس 1997، ص 54-55.

(6) أربعون عاماً من الكفاح من أجل الحرية، ترجمة الدكتور عزالدين مصطفى رسول، الجزء الأول ص 26.

كبيرة بالمجتمع، لأنّها دمّرت أحد أنماط الحياة المعتادة، فعانت القبائل الكردية كثيراً من ذلك[7].

ولم يحرم الكرد فقط من الحقوق السياسية والاجتماعية والاقتصادية فحسب، بل حرموا أيضاً من هويتهم القومية. وكانت الحكومة الإيرانية تدّعي في هذه الفترة أنّ الكرد شعب إيراني أصيل، وأنّ كردستان جزء لا يتجزأ، وإلى الأبد، من أرض إيران. وأنّ اللغة الكردية هي في الواقع لهجة فارسية، ليس لها أدبها الخاص وتراثها المستقل بها[8]. ففي الفترة من 1925 إلى 1941، كان هناك برنامج مسبوك وطويل الأمد، للقضاء على التاريخ والثقافة والتقاليد الكردية. فمثلاً في عام 1934، أصدر رضا شاه مرسوماً بإلغاء اللغات غير الفارسية في إيران. وكان يكتب على أبواب دوائر الدولة والمدارس «فارسي سخن كونيد» تكلموا بالفارسية. وبإيعاز من الحكومة نشر رشيد ياسمي بحثاً باسم «الكرد وارتباطاتهم العرقية والتاريخية» يدّعي فيه الباحث بكون الكرد من أصل فارسي، ويشوّه التاريخ القديم والحديث لكردستان[9].

ألحقت هذه السياسة المجحفة، والتي تسمى في تعبير عصرنا بال «جينوسايد»، أو التطهير العرقي، (المحاولات المنظمة للقضاء على ثقافة وهويات الشعوب تعد نوعاً من جينوسايد وفق تعريف ميثاق جنيف الدولي) أضراراً بالغة بالمجتمع الكردستاني في إيران، لذلك ليس من العجب أن تكون نسبة الأمية بين الكرد، عشية تأسيس جمهورية كردستان 95 بين الرجال و98 بين النساء. وكان الشاه متعمداً تجهيل الكرد وإشاعة التخلف الثقافي بينهم، فلما حاول القاضي محمد ـ مثلاً ـ دعم جهود ممثل كردستان في المجلس الذي كان مع الإصلاح السياسي والثقافي في كردستان، في فتح متوسطة واحدة في

---

(7) Department of State Officer of Strategic Services. Research and Analysis Branch, No 2707. "Tribal Problem in Iran s Domestic and Foreign Politics" Washington, March 15, 1945.

(8) Amir Hassan Pour, "The Nationalist Movements in Azerbaijan and Kurdistan", 1941-1946). p. 54.

(9) قاسملو، ص 25.

مهاباد، وكانت الوحيدة في عموم كردستان؛ رشح أحد أنصار الشاه نفسه منافساً له، ووعد بأنّه إذا ما فاز فسوف يعمل على إغلاق هذه المتوسطة[10]. وحتى هذه المتوسطة كانت ذات صف دراسي واحد، وتتوافد عليها الطلبة من مهاباد وسنة وسقز وبوكان وبانة، ومعظم المعلمين فيها كانوا من الآذريين[11].

وعلى الرغم من هذا الظلم الكبير الذي كان يمارسه النظام البهلوي عليالكرد، لم يقف هذا الشعب مكتوف الأيدي، فقام بعدة انتفاضات للدفاع عن حرمته. ففي أعوام 1918 ـ 1929، انتفض الكرد في موكريان، بقيادة العالم المجاهد الملا خليل، وتحركت هذه الانتفاضة في منطقة عشائر منكور، ثم انتشرت إلى مناطق واسعة من كردستان إيران. فجمعت انتفاضة الملا خليل بين الدفاع عن السلام والدفاع عن مظلومية الكرد؛[12] لذلك فإنّ هذه الحركة كانت شبيهة جداً، في طبيعتها وأهدافها وأسلوب إدارتها، بحركة شيخ سعيد بيران والحركات الكردية في القرن التاسع عشر. كان المجاهدون الكرد يرفعون شعار «عاشت الشريعة» و«لا إله إلا الله» و«الموت لرضا شاه والملاحدة في طهران»، فكان لعلماء الدين في كردستان إيران والعراق دور مشرف في دعم هذه الانتفاضة. وهو لا يزال بحاجة إلى دراسة جدية من الباحثين الكرد الذين مروا عليها مرور الكرام.

إلا أنّ هذه الانتفاضة قمعها رضا شاه، وبدعم من الإدارة الإنكليزية في العراق وإيران، كما قمعت من قبل، حركة سمكو، وجعفر سلطان، ومحمود خان كاني سانان، ومحمود دزلي، وبمنتهى الوحشية. وتبعت هذه الانتفاضة مجموعة من الإجراءات القمعية ضد الإسلام والرموز الإسلامية الكردية في كردستان إيران مثلما قام مصطفى كمال بعد قمعه حركة شيخ سعيد بالهجوم على المراكز الإسلامية في كردستان في تركيا، خاصة المدارس الإسلامية

---

(10) سه يد موحه مه د سه مه دى، زى. كاف. جيبوو؟ جى ده ويست؟ وه جى لي به سه رهات؟ (مهاباد/ 1981)، ص 18.

(11) غه نى بلوريان، ئاله كوك، به سه رهاته كانى سياسى زيانم، (ستوكهولم)، ص 61

(12) عمر عارف. **يادا شتها أزكردستان، خاطرات رنوف ضياء الدين**، (سنندج، 1367)، ص 113-115.

العلمية ومراكز (تكايا) الطريقة النقشبندية في المنطقة. ولكن استمرت المدارس الإسلامية العلمية في كردستان إيران في الثلاثينيات من القرن العشرين تقود الحركة العلمية والثقافية الكردية رغم الضغوط السياسية والاقتصادية والمعنوية القاهرة. ففي هذه المدارس ـ فضلاً عن اهتمامها بالعلوم الإسلامية ـ كان أطفال الكرد يتعلمون القراءة والكتابة باللغة الكردية رغم حظرها من قبل رضا شاه، كما اهتمت هذه المدارس اهتماماً خاصاً بالأدب والتاريخ الكردي.

ويقول الشاعر هيمن (أحد قادة ز.ك): إنّ هذه المدارس العلمية التي كان معظمها في الريف الكردي مركزاً لحركة الكردايه تي؛[13] لذلك ليس من المصادفة أن يكون معظم كتاب وقادة «كومه لي زيانة وه ي كرد» أصحاب (نيشتمان) من خريجي هذه المدارس، من أمثال حسن قزلجي، وشيخ الإسلام موكري (هيمن) وهزار والقاضي محمد، ومعظم قادة وكوادر جمهورية كردستان. ولكن مما يؤسف له هو أنّ المدارس الإسلامية في كردستان إيران، لم تستطع الصمود كثيرا خاصة بعد سيطرة رموز الطريقة النقشبندية الموالية للحكومة المركزية عليها، وبعد سقوط جمهورية كردستان. لذلك نرى في كتاب «جيشتي مجيور» نقداً لاذعاً وساخراً لما وصلت إليه هذه المدارس من الهبوط في المستوى العلمي، والجهود الفكرية، وتسلل البدع والخرافات إليها.

وهذا ما يدفع بهيمن إلى الاعتزاز بتخلصه من اسم «شيخو ل ئيسلام» وانبهاره بالفكر العلماني لفترة، وتأثر هزار، لفترة، بالعلمانية، إلاّ أنّه يقول في مذكراته: «لم يصل الانحطاط الخلقي بي إلى درجة أصبح فيها يوماً ما ماركسياً»، وفي العقد الأخير من عمره اهتم هزار بالعلوم الإسلامية والفكر الإسلامي اهتماماً كبيراً وترجم معاني القرآن الكريم، وبعض كتابات علي شريعتي إلى اللغة الكردية[14].

(13) تاريك وروون، (بغداد 1947)، ص 9-11.

(14) هيمن، ص11.

الطريق إلى جمهورية كردستان: 1941 ـ 1945

يمر الطريق إلى جمهورية كردستان بعدة محطات مهمة، أهمها:

أولاً: سقوط إدارة شاه في كردستان بعد احتلال قوات الحلفاء، خاصة الروس والإنكليز، لإيران، ونفي رضا شاه.

وثانياً: أحداث رضائية عام 1942 .**وثالثاً**: تأسيس (كومه له ي زيانه وه ي كرد) 1943 .**ورابعاً**: تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ إيران عام 1945.

الوضع في إيران وتداخلاته الإقليمية والدولية

في عام 1921 استطاع رضا خان، أحد ضباط القوات الإيرانية، ذو الأصل المغمور، السيطرة على الجيش، ثم خلع آخر ملوك القاجار، وأصبح يعرف فيما بعد برضا شاه؛ وبدأ العهد البهلوي في إيران. لا يخفى على أحد أنّ رضا شاه كان يحظى بدعم الإنكليز وتوجيهاتهم في العشرينيات، ولكنّه بخلاف ابنه محمد رضا شاه (1941 ـ 1979) كان ذا شخصية قوية، ويحاول تقليد مصطفى كمال في تركيا في السياسة الداخلية والخارجية. أما في الداخل، فبدأ بسياسة تغريب المجتمع الإيراني باسم العصرنة، وأراد، في هذا المضمار، تحقيق تقدم في الصناعة ووسائل المواصلات.

حين ظهرت ألمانيا كقوة عالمية في الثلاثينيات على المسرح الدولي، أراد رضا شاه استخدام هذه القوة العالمية الجديدة للتقليل من النفوذ الروسي والبريطاني في إيران، لأنّ ألمانيا لم يكن عندها بعدُ مصالح استعمارية. وفي النصف الثاني من الثلاثينيات أرادت ألمانيا ترسيخ نفوذها في الشرق الأوسط، مستغلة حاجة إيران إلى التصنيع في الجيش وتطوير وسائل المواصلات. كما أنّ رضا شاه كان يؤكد ـ كما سبقت الإشارة إليه سابقاً ـ تحويل الدولة الإيرانية ذات الشعوب المتعددة إلى دولة قومية، وتفريس الشعوب غير الفارسية، وهنا عزف الألمان على وتر «الأريانية» التي كانت تدغدغ مشاعر رضا شاه.

مع انطلاق الحرب العالمية الثانية، حاول رضا شاه تقليد تركيا في السياسة الخارجية، من خلال إعلان الحياد في الحرب، وجاء ذلك في البيان

الرسمي الإيراني في أيلول 1939. وفي عام 1940، أغلق رضا شاه المدارس الأمريكية والإنكليزية في إيران. كما عبّرت إيران عن تأييدها لسياسة الألمان، في التوسع في أوروبا، خاصة للحصول على ما يسمى بالممر البولوني، كما أراد هتلر اتّباع سياسة واضحة نحو الهيمنة في الشرق الأوسط، ومحاولة السيطرة على الخليج الفارسي، بعد دخول روسيا الحرب، لصالح دول الحلفاء، فأرسل بالعديد من الجواسيس إلى المنطقة، وكان هؤلاء يعملون في الخفاء لتدبير انقلاب في العراق، من جهة، والسيطرة الكاملة على رضا شاه في إيران، من جهة أخرى. فجاء انقلاب عام 1941، على يد رشيد عالي كيلاني الموالي لهتلر، ومحاولات بعض الضباط الألمان للتغلغل بين العشائر الكردية في إيران، كمؤشرات خطرة للغرب.

وبما أنّ إيران كانت المعبر الاستراتيجي لنقل المساعدات من دول الحلفاء إلى روسيا، ومن أجل الحفاظ على مصالح شركة النفط الإيرانية ـ الإنكليزية، ومصالح الإنكليز في العراق، اتفقت روسيا وبريطانيا على تقسيم الأراضي الإيرانية وفق المصالح الاستعمارية التقليدية القديمة (الروس في الشمال والإنكليز في الجنوب) واحتلالها مباشرة في عام 1941، وخلع رضا شاه وتنصيب ابنه محمد رضا ـ والذي كان في الحادية والعشرين من عمره ـ محله ملكاً. وفي 29 كانون الثاني 1942 أراد الحلفاء إعطاء صبغة رسمية لاحتلالهم، فوقعوا مع الحكومة الإيرانية على الاتفاقية الثلاثية (إيران وروسيا وبريطانيا) ونصّت المادة الأولى من تلك الاتفاقية على أن تحرص الدول الموقعة على الاتفاقية على صيانة وحدة أراضي إيران مقابل سلامة وصول الإمدادات الحربية إلى روسيا. والمادة 4 تنص على عدم تدخل قوات التحالف في الشؤون الداخلية.

وفي عام 1943 وقّع كلّ من ونستون تشرشل رئيس وزراء بريطانيا والرئيس الأمريكي روزفلت والرئيس السوفيتي ستالين في طهران على ما عرف، فيما بعد، بـ(تصريح طهران) والذي نصّ على وجوب انسحاب قوات الاحتلال التابعة لدول حلفاء (روسيا وبريطانيا) من إيران، بعد خمسة أشهر من انتهاء الحرب العالمية الثانية.

كردستان أثناء الحرب العالمية الثانية

كان أهم تبعات الحرب وسقوط رضا شاه ظهور المسألة الكردية، مرة أخرى، في صدارة الأحداث المحلية والدولية. علماً أنّ الإنكليز سيطروا على المناطق الكردية من عيلام وكرمانشاه إلى سنندج. ووقعت المناطق الكردية في أذربيجان الغربية، من خوي وسلماس ورضائية إلى ميانـدوب، تحت سيطرة القوات السوفيتية الروسية. وكانت هناك منطقة كردية عازلة بين المنطقتين المذكورتين، حيث لم توجد فيها قوات احتلال مباشر، وكانت تلك المنطقة هي مدينة مهاباد و 20 إلى 40 كم شمالاً وشرقاً وغرباً وجنوباً تقريباً. وشملت فضلاً عن مهاباد بوكان واشنوية ونغدة. كما سيطر الكرد على معظم الريف الكردستاني في أطراف خوي وسلماس ورضائية وسقز وبانه، إلا أنّ مدن سردشت وسقز وبانه وسنندج ظلت، إلى نهاية حكم جمهورية كردستان، تحت سيطرة السلطة المركزية في طهران.

وكان أهم نتائج سقوط رضا شاه ظهور القيادة التقليدية الكردية مرة أخرى، في مواقع القوة والقيادة، وهذا إن دلّ على شيء، فإنما يدل على هامشية سياسة التغريب في إيران، وفشلها في كردستان بالذات[15].

كما برز دور القبيلة كعامل أساسي في السياسة الكردية، كما كان في السابق. وكانت الخارطة السياسية للقبائل الكردية تبرز الدور المهم الذي أدّته تلك القبائل، ومنها قبيلة شكاك التي كانت قوتها تتكون من 40 ألف مقاتل،

---

(15) Borhanedin Yassin. Vision or Reality: The Kurd in the Politics of Great Power, (Lund Univ. Prss, 1995), pp. 63-65.

ورغم سياسة التغريب القسرية، والتي كانت محاولة لفرض التغيير على المجتمع المسلم في إيران، على طراز ما أقدم عليه مصطفى كمال، في تركيا، فظلت هذه التغييرات سطحية ومقتصرة على النخبة في طهران وبعض المدن الرئيسية، وكتب كورديل هاي، وزير خارجية الولايات المتحدة الأمريكية في الأربعينيات من القرن الماضي، واصفا إيران أنّها «مجتمع قبلي أساساً، ولم تتحول إلى شعب متقدم، وهو مجتمع متخلف جداً وأنّ 1٪ من السكان يملكون 99٪ من موارد إيران وهم يعاملون أفراد الشعب كالعبيد».

-Reader Bullard. The Camel must go (London: Faber and Faber. 1961).

وكذلك قبيلة الجلالي التي كانت تسكن شمال قبيلة شكاك، ويبلغ عدد نفوسها نحو 20 ألف نسمة. أدّى رؤساء الشكاك دوراً مهمّاً في السياسة الكردية، بدءاً من سمكو وانتهاء ب (عمر خان).

وكانت قبيلة هركي التي تسكن جنوب قبيلة شكاك، في غرب وجنوب غرب رضائية في منطقة ترغور وميرغور، عاملاً مهماً أيضاً في السياسة الكردية، بفضل الدور البارز الذي أدّاه رؤساؤها خاصة زيرو بيك ورشيد بيك رغم صغر حجم القبيلة في كردستان إيران. وإذا اتجهنا جنوباً نجد مساكن قبائل «بكزاده وزازا» بين أرومية وأشنويه في المناطق الغربية، على المثلث الحدودي بين تركيا وإيران والعراق. وإلى جنوب هذه المنطقة، وباتجاه الحدود العراقية الإيرانية، تقع ديار قبيلة قره باغ التركية التي تسكن في نغدة وأطرافها. وفي المنطقة الواقعة جنوب نغده ومهاباد، وباتجاه الحدود العراقية توجد مساكن قبيلتي مامش ومنكور اللتين كانتا حتى عام 1800 جزءاً من إمارة بلباس الكردية، وتسكن ديبو كري جنوب مهاباد. وأدّى قرني آغا مامش وأمير أسعد ديبوكري دوراً مهماً في السياسة الكردية، الموالية للسلطة المركزية، والمعادية للمصالح القومية الكردية. وفي المنطقة الواقعة في الجنوب وباتجاه الشرق أيضاً نرى قبائل بكزادة في بانه والهورامانية المهمة في مريوان[16].

مع سقوط رضا شاه ودخول قوات الحلفاء إلى إيران، تفككت مؤسسات الدولة البهلوية في كردستان. فسلم الجنود الإيرانيون ترسانات الأسلحة والعتاد للقبائل الكردية، مقابل الإبقاء على حياتهم، ولأجل رغيف من الخبز ذابوا كذوبان الثلج في الماء، كما يروي الشاعر هه زار، في مذكراته[17]. فحكم كردستان بعد انهيار الإدارة البهلوية في عام 1941 رؤساء العشائر أمثال أمير الكلّ في كرمانشاه، آغاي آصف في سنندج، مظفر أردلان في سقز، القاضي محمد

(16) William Eagleton. The Kurdish Republic of Mahabab 1946. (London Oxford Press. 1963), pp. 17-19; M. Izady, The Kurd (Washington, Taylor and Francis International Publisher, 1992), pp. 80-86.

(17) جيشتى، ص59.

في مهاباد، قرني آغا مامش في منطقة مامش. وعبدالله منكور في المناطق

التي تسكنها عشائر منكور[18]. وعيّن أمير أسعد ديبوكري في طهران حاكماً على مهاباد وحواليها، فجلب أمير أسعد 300 رجل معه لفرض إدارة حكومة طهران بالقوة، على أهالي مهاباد الذين طردوهم من مهاباد فتولى القاضي محمد، والذي كان من قبل أحد وجهاء مهاباد، الإشراف الفعلي على أمور المدينة في وجود فرماندار إيراني باسم سريع القلم[19]. حيث سبق للقاضي محمد أن خدم، كمدير للتربية والتعليم، ثم أصبح فيما بعد قاضياً لأمور المدينة، وشكّل إدارة من أهالي مهاباد لمساعدته[20]. ومن جانبه هرب حمه رشيد خان، رئيس البكزادة، من منفاه في كردستان العراق، وعاد إلى بانه، وفرض نفسه حاكماً عليها، واعترفت السلطة المركزية به حاكماً رسمياً هناك.

وفي الفترة (1941 ـ 1945م)، كان هناك صراع مرير بين القيادة الكردية الراغبة في فرض نوع من الإدارة الذاتية مدعومة من الروس، إلى حدٍ ما، وبين السلطة المركزية الراغبة في إعادة سيطرة الحكومة على المناطق الكردية، مستغلة الدعم المقدّم لها من الحكومة البريطانية، وخاصة الإدارة البريطانية في العراق، والمسؤولين الإنكليز في إيران، والحكومة الأمريكية، ومستغلة كذلك فقدان الانسجام، والفرقة والخصومات بين القبائل الكردية.

وكان للروس دور حاسم في الصراع بين الكرد والحكومة الإيرانية. فلم يكن للروس في السنين (1941 ـ 1943م)، سياسة واضحة المعالم تجاه الكرد والحكومة الإيرانية. وكلّ ما كان يهم الإدارة السوفيتية في تلك المرحلة هو ضمان عدم استخدام القبائل الكردية السلاح الذي وقع في حوزتهم ضدّ

---

(18) ياسين سه رده شتى «دووته له كرافى كاربه ده ستي نيراى وخوفروشيكى كرد وساغكردنه وه ي ميزووى رووداوي جه ككردني شاره وانى مهاباد» عدد 120 مايس رامان، 2000 ص 113.

(19) **هه زار**، ص 69.

(20) Hasan Arfa. The Kurds: A Historical and political Study (London:University Press), pp. 72.

الحلفاء، وكذلك الحفاظ على تأمين خطوط المواصلات التي كانت تنقل دعم دول الحلفاء للروس، عبر الأراضي الإيرانية، ومن خلال المنطقة الكردية[21]. كما كان الروس حريصين على حفظ الأمن والاستقرار في إيران، بالتعاون مع الإنكليز؛ لذلك جرى توجيه الضباط الروس في شمال إيران لعقد علاقات وطيدة مع الكرد، من خلال رؤساء العشائر[22].

وزيادة على ذلك، كانت القوات الروسية ضعيفة في كردستان، فكان خير وسيلة لحفظ الأمن، هو العلاقات الجيدة القوية مع عمر خان شكاك وزيرو بيك الهركي والقاضي محمد. وجاءت دعوة السوفييت 30 رئيس قبيلة كردية في بداية عام 1942، لزيارة باكو عاصمة أذربيجان الروسية، خطوة لكسب ودّ الكرد، بهدف عدم إثارة المشاكل للروس، حيث منحوا الضيوف الكرد الهدايا الشخصية الثمينة، وأُعدّ لهم برنامج ترفيهي، فضلاً عن برامج مخططة بهدف توعية الكرد، بالتطور الصناعي والزراعي والعسكري في أذربيجان السوفيتية، ليكسبوا إعجابهم بنظام السوفييت[23]. فاعتقد الإيرانيون أنّ الزيارة كانت محاولة روسية لحثّ الكرد على التمرّد ضدّ الحكومة، وترويجاً للنظام الشيوعي الروسي. وحين عبّرت الحكومة البريطانية عن قلقها إزاء الزيارة، كان ردّ السوفييت أنّ الزيارة لم تكن ذات طابع سياسي، وإنما كانت ضمن نظام المجاملات وتوطيد العلاقات الثقافية مع الكرد، لصالح قضية دول الحلفاء[24].

وفي 12 أيلول عام 1942، عقد الضباط الروس في كردستان في أشنوية مؤتمراً كردياً، بعنوان «التضامن والصداقة مع الكرد». وكان الروس مدركين أنّ كلمة الكرد ليست واحدة، وأنّ هناك عداء مستحكماً فيما بينهم، مثلاً بين قرني

---

(21) F.O. 195/52667, Persia, Confidential, No65, Tehran. 3rd March 1946 Sh. R Bullard to Mr. Bevin.

(22) W. N. Howell "The Soviet Union and the Kurds; A Study of National Minority Problems in Soviet Policy", (unpublished Ph. D. Dissertation. University of Virginia, 1965, pp. 281-283.

(23) F.O. 95/52667, Persia. No. 65, March 3rd, 1946, Sir R. Bullard to Mr. Bevin.

(24) F.O. 371/1388, Britsh Legation in Tehran, January 14, 1924. Cited in Yaisn; Bullard, p. 239.

آغا مامش وأمير أسعد ديبوكري، وبين عائلة القاضي محمد في مهاباد ورؤساء ديبوكري[25]. ولكنهم مع ذلك كانوا متحمسين جداً للتقرب من رؤساء العشائر الكردية، وكسب ثقتهم، لاعتقادهم أنّ السلطة المركزية كانت ضعيفة، ولا تستطيع فرض سيطرتها الممقوتة على الكرد.

وفي الفترة 1941 ـ 1945، نرى أنّ الحكومة الإيرانية كانت تتهم روسيا، وباستمرار، بأنّها تحرّك المشاعر القومية بين الكرد وتحضّهم على الاستقلال، وبأنها تمنع الحكومة في طهران من إرسال القوات العسكرية، لإعادة سيطرة الحكومة على المنطقة الكردية. وأمّا الروس فبدورهم أنكروا هذا الادعاء، وقالوا: إنّ سياستهم في إيران، بصورة عامة، وفي كردستان بصورة خاصة، مبنية على مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية لإيران. وأنّ عدم السماح أحياناً للقوات الحكومية الإيرانية بالدخول إلى بعض المناطق الكردية هو من أجل ضمان الاستقرار، وتفادي اندلاع الحرب بين الكرد والسلطة المركزية[26].

ولكن مؤشرات الأحداث والوثائق المنشورة حديثاً، لا تشير إلى عدم وجود رغبة لدى روسيا في دعم تأسيس حكومة كردية مستقلة قبل عام 1945، فحسب، بل أيضاً إلى جهودهم المستمرة لوضع حدٍ لأي نشاط كان يستهدف خلق كيان قومي كردي، أو محاولة زعزعة الوضع الداخلي في إيران. وهذا ما نلاحظه في تصرفات الروس مع العشائر الكردية على الحدود التركية ـ الإيرانية، وأحداث أرومية عام 1942، وعلاقات الروس مع كومه له، خلال هذه الفترة، كما سنتطرق إليها بالتفصيل فيما يأتي:

أحداث انتفاضة أرومية عام 1942

في ربيع عام 1942 حدثت الانتفاضة الكردية في أرومية التي تسلط الكثير من الضوء، على أهداف الجهات المعنية، ونيّاتها: الكرد، إيران، الروس، والأمريكان، والإنكليز. ففي نيسان 1942، شكّلت الحكومة الإيرانية قوة

(25) كريس كوجرا، ميزووى كرد له سه ده ى 20-19 دا ترجمة محمد رياني من الفرنسية 1939، تاران، ص258-260.

(26) Yassin, pp. 84-85.

حكومية متكونة بصورة رئيسية من الآذريين، لفرض السيطرة الكاملة على مدينة أرومية. علماً أنّ سقوط رضا شاه دفع الكرد في داخل أرومية وأطرافها، إلى تأكيد هويتهم القومية وحمل السلاح داخل المدينة، ومحاولة إعادة بعض الأراضي التي صادرها رضا شاه في حينه، واستولى عليها الآذريون في المنطقة. فقامت القوة الآذرية الحديثة بإهانة بعض الكرد، داخل أرومية، وقتل أحد الوجهاء، فثارت العشائر الكردية المحيطة بالمدينة، وجاءت لنجدة إخوانهم داخل أرومية. فقام 10 آلاف من المسلحين الكرد بمحاصرة المدينة، ثم السيطرة عليها، فهربت الإدارة الآذرية، والقوات الحكومية، وسقطت المدينة بيد الكرد. وهذا ما دفع الضباط الروس إلى المجيء فوراً إلى أرومية مصطحبين معهم ممثل حكومة طهران، للتفاوض مع الكرد. فقدم الكرد المطالب الآتية:

1 ـ رفع المعسكرات الحكومية بين خوي ومهاباد.

2 ـ السماح للمسلحين الكرد بدخول المدينة في أيّ وقت يشاؤون.

3 ـ يكون للكرد ممثّلون في دوائر الدولة في أرومية.

4 ـ يتمتع الكرد بكافة حقوقهم الثقافية والقومية.

5 ـ يسمح لأطفال الكرد في أرومية وحواليها، بالدراسة باللغة الكردية.

6 ـ إعادة الأراضي الكردية المصادرة.

7 ـ إطلاق سراح 21 كردياً اعتقلتهم السلطات الحكومية في أرومية.

وبعد مفاوضات بين الروس والإيرانيين والكرد جرى قبول بعض الحقوق الكردية، وسمح في حزيران من العام نفسه للحكومة بإعادة الإدارة والقوات إلى أرومية[27]. وبصدد التعليق على هذا الحدث، يقول الدكتور قاسملو: «كانت الانتفاضة ذات طابع عفوي ولكنها ذات مغزى سياسي. فتشاجر مسلحو الكرد بينهم وقاموا بنهب الناس، وتركون المدينة بدون تحقيق أيّ هدف»[28].

(27) نه وشيروان مسته فا نه مين، حكومة تي كوردستان ريبه ندانى 1324-1325؛ كرد له كه مه ى سوفيتيه اتروحت هولندا، 1993، و ص 53-45؛ كوجرا، ص 156-58.

(28) أربعون سنة، ص 39-40.

وقد أثارت أحداث أرومية اهتمام حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية. مع العلم أنّ حكومة الولايات المتحدة دخلت إيران منذ عام 1942، على شكل إرسال المساعدات الإنسانية الكبيرة لإيران، لتكملة الجهود البريطانية، لمساعدة الحكومة الإيرانية للوقوف على قدميها من جديد. فكان الأمريكيون منهمكين في إعادة تنظيم قوات الجندرمة، وعملوا أيضاً كمستشارين ماليين، وكانوا ينسقون مع الحكومة البريطانية للحيلولة دون استغلال الروس وجودهم لفرض هيمنتهم على إيران[29].

وخلال أحداث أرومية، طلبت الحكومة الإيرانية من القوات الروسية السماح لها بإرسال المزيد من القوات لدعم القوة الحكومية المحاصرة في أرومية، ولكن الروس رفضوا ذلك، فعدّت حكومة إيران هذا الرفض الروسي تدخلاً سافراً في شؤونها الداخلية، وخرقاً للاتفاقية الموقّعة بين إيران وروسيا وبريطانيا. فكتبت مذكرات إلى حكومات بريطانيا وتركيا وأمريكا، تقول فيها بأنّ الروس هم الذين يشجعون الكرد على التمرد على الحكومة المركزية، وذلك بغرض تأسيس دولة كردية، لتهديد الأمن الإقليمي[30]. ولكن الروس بخلاف الحكومة الإيرانية، كانوا يدركون جيداً أنّ إرسال 1500 جندي وجندرمة إيرانيين من ذوي المعنويات المنهارة، وغير القادرة على الوقوف بوجه 10 آلاف مسلح كردي، مسألة جدُّ خطيرة، فحاولوا لذلك حسم المسألة عن طريق المفاوضات مع الكرد[31]. ولكن في 6 مايس، واستجابة لشكوى رئيس وزراء إيران علي سهيلي، أرسل كورديل هال، وزير خارجية أمريكا، برقية عاجلة إلى سفيرها في موسكو تعبر عن قلق الحكومة الأمريكية الشديد، إزاء عدم سماح الروس للحكومة الإيرانية، بإرسال قواتها إلى أرومية، وطلب إلى السفير تبيان الأمور التالية للروس:

1 ـ إنّ دول المحور (ألمانيا) ستستفيد من الأحداث في كردستان.

---

(29) Bullard, pp. 24-25.

(30) F.O. 195/2477. No. 29. 2nd. 1943, British Consulate General, Tabriz.

(31) F.O. 371/52707, "Kurdish Problem" Research Department. 2nd April, 1946.

2 ـ إنّ حكومة الولايات المتحدة الأمريكية تعبّر عن عدم رضاها عن المحاولات الروسية لدعم جهود رؤساء الكرد، للانفصال عن إيران، والتي ستهدد أمن دول المنطقة، خاصة تركيا. علماً أنّ رشيد عالي كيلاني الموالي لهتلر، والذي تسلّم الحكومة مؤخراً في العراق، ادّعى أنّه على اتصال مع الشخصيات الكردية.

3 ـ تقديم اعتراض على الإدارة الروسية، في أذربيجان إيران، لأنّ الثوار الكرد قتلوا زوجة مراسل صحفي أمريكي، في المنطقة[32].

كما راقب الإنكليز أحداث أرومية، عن كثب، وطلبوا أيضاً بدورهم إلى الروس اتخاذ موقف أكثر حسماً مع الكرد، وتجريدهم من السلاح فوراً، والسماح للحكومة المركزية بإرسال قواتها إلى المنطقة، بدون أيّة عرقلة من جانب الروس[33]. كما عبّرت الحكومة التركية أيضاً عن قلقها البالغ، إزاء الأحداث في أرومية، وادّعت أنّ الروس يقومون بتسليح الكرد، وتشجيعهم على الهجوم على الأراضي التركية، في مناطق الحدود، بغرض إثارة أكراد تركيا[34].

ولكن الحقيقة أنّ الروس لم يشجعوا المطالب الكردية، ودعموا الموقف الرسمي الحكومي بانسحاب الكرد، وترك المفاوضات، لتأخذ مجراها بالنسبة للحقوق الكردية، والتي كانت مؤامرة على حقوقهم، لصالح السلطة المركزية. وقد هددوا رؤساء الكرد، بأنّه في حالة عدم انسحابهم من أرومية، فإنّهم سيضطرون للتدخل فوراً بالقوة، لحسم الصراع. ففهم القادة الكرد الموقف الروسي، وانسحبوا من المدينة مقابل السماح لهم ببعض الحقوق غير الأساسية، كحق حمل السلاح داخل أرومية[35].

---

(32) O. S. S Confidential Files, Teleg. No. 23, May 6, 1942. Washington.

(33) دكتور عزيز شمزيني. **جوولانه وه ى رزكارى نيشتمانى**، كردستان: الترجمة الكردية، ف ته ساسه ود. كوردستان، جايحانه ى شه هيد نيبراهيم عه زو 1085، ص 164-65.

(34) O. 371/31390, Teleg, No. 1687, May 4, 1942. Persia. From His Majestys Embassy. Ankara to London.

(35) F.O. 195/52667, Persia, No. 65. March 3rd, 1946, Sir R. Bullard to Mr Bevin.

وكما استجاب الروس لمطالب الحكومة الإيرانية، إذ طلبوا من الحكومة الإيرانية إرسال لواء من قوات الجيش للتمركز في أرومية، إلاّ أنّ الإيرانيين قالوا: إنّهم لا يملكون هذه القوة الإضافية، في تبريز. وصرّح جنرال درخشاني قائد القوات الإيرانية في أذربيجان، بأنّه لم تكن عند الإيرانيين أيّة قوة إضافية، أو نية لإرسال قوات إلى أرومية لأنه كان بإمكان الكرد دحر أية قوة ترسل إلى هنا[36]. ولكن الحكومة الإيرانية ادّعت بأنّ الموافقة الروسية جاءت متأخرة، وأنّها اشترطت إرسال قوات من تبريز. وأنّ لواءاً واحداً غير كاف لصدّ الكرد، وأنّ الروس يريدون أن يقوم الكرد بتدمير تلك القوة، حتى تقتنع الحكومة الإيرانية بصواب الرأي الروسي، بعدم إرسال قوات إلى أرومية[37]. ولكن كاتب السطور يميل إلى رأي الدكتور برهان الدين ياسين القائل: إنّ الإيرانيين كانوا يعرفون، جيداً، أنّهم لا يملكون القوة الكافية لإرسالها إلى أرومية فأرادوا توريط الأميركيين والإنكليز، بالتدخل في الصراع، من أجل إنهاء الوجود الروسي، في أذربيجان. فقاموا بتضخيم حجم الأحداث، والادّعاء أنّ الروس يدعمون الكرد، لتأسيس كيان لهم، وإضعاف الحكومة الإيرانية[38].

باختصار، لو لم يكن هناك الدبلوماسية والضغط الروسي لما ترك الكرد أرومية، ولكانت هي وريفها الغني جزءاً من جمهورية كردستان، كما كانت، ولو لفترة وجيزة، مركزاً لحكومة سمكو الكردية.

جمعية (ز. ك.) والروس وهيوا

إنّ علاقات الروس بـ(كومه له ي زيانة وه ي كرد) ـ من الآن فصاعداً نشير إليها بـ(ز.ك.) ـ تبيّن بصورة أوضح جوانب عدّة من سياسة الروس تجاه الكرد. ففي 16 آب 1942، اتفق أحد عشر وجيهاً من وجهاء الكرد في مدينة مهاباد على تأسيس جمعية سميت بـ(ز.ك.)، وكان من بين المؤسسين حسين فروهر (زيرنكر)، وعبدالرحمن ذبيحي، والملا قادر مدرسي، وداودي، ونانه وازاده.

(36) المرجع السابق.
(37) المرجع السابق.
(38) Yassin, pp. 88-89.

وتعدّ هذه المنظمة في وجوه عدّة استكمالاً لجمعية (خويبون) من حيث التركيب والأهداف. فالجمعية كانت قومية، وتسعى لخلق كيان كردي، عن طريق جمعهم في الأجزاء المختلفة من كردستان. وفي البداية كانت (ز.ك.) ذات أهمية خاصة، لأنّها الجمعية الكردية الوحيدة التي لم يكن مؤسسوها من القيادة التقليدية الكردية (الآغوات والشيوخ). إذ كان معظم مؤسسيها من المثقفين والتجار وعلماء الدين الإسلامي، أو ما يسميهم بعضهم بالطبقة البرجوازية الصغيرة.

ونظراً للطبيعة السرية لـ(ز.ك.) وعدم وجود مذكرات، أو كتابات كافية، بقلم مؤسسيها (الجيل الأول) عن طبيعة وأهداف (ز.ك.) ما عدا بعض اللقاءات مع الملا قادر مدرسي، ومذكرات هيمن وهزار، فإنّه لا تزال هناك عدّة مسائل غامضة في طبيعة (ز.ك.) وأهدافها وعلاقاتها الخارجية. فمثلاً هل كانت (ز.ك.) من صنع جمعية (هيوا) أم من صنع الروس؟ ماذا كان موقف الإنكليز من (ز.ك.)؟ ما الطبيعة الأيديولوجية لـ(ز.ك.)؟ هل تحوّلت الجمعية بطريقة اختيارية إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ إيران، أم كانت هناك أسباب محلية ودولية للقضاء عليها، لأهداف سياسية؟ نحاول هنا تقديم أجوبة عن هذه الأسئلة. في معرض حديثهم عن بدايات تأسيس (ز.ك.) يقول كلّ من هزار وهيمن، العضوين الأساسيين والشاعرين في (ز.ك.)، إنّ المثقفين الكرد في كردستان إيران وفي مدينة مهاباد بالذات، قد استفادوا كثيراً من أدبيات الحركة القومية الكردية في كردستان ـ العراق، و التي كانت تصل كردستان إيران سراً، عن طريق المهربين الكرد. خاصة مجلة كلاويز ومنشورات هيوا[39] وخويبون وزاري كرمانجي التي كان يصدرها حزني موكرياني.

وبعد عام 1941 أصبحت كردستان إيران خارج سيطرة الحكومة الإيرانية، وساد جو من الحرية. فكان المثقفون الكرد في مهاباد يتداولون أدبيات الحركة القومية الكردية، بحرية كاملة. وصودف في هذه الفترة وجود عدد من المثقفين الكرد من كردستان العراق في مهاباد، من أمثال دلشاد رسولي. وإن الاتصالات

(39) تاريك وروون، ص 19؛ جيشتى، ص53-55.

بين هؤلاء المثقفين وهيوا مهّدت الأرضية لظهور (ز.ك.) وحضر مير حاج عضو (هيوا) بعض اللقاءات. وفي أحد الأيام، والقول لهزار: «ولم يكن عندنا تنظيم آنذاك، فأخذنا ذبيحي إلى بيته، حيث قال: سنتحول إلى تنظيم»، فشكّل أولاً حزب (آزاد يخوازي كردستان) ثم فشل هذا التنظيم في القيام بأيّ نشاط مهم، ما عدا بيان الترحيب بالروس.

وبعد ذلك أدّى عزيز كرمانج وعبدالرحمن ذبيحي دوراً مهماً في تشكيل (ز.ك.)[40]. لذا لا يمكن تجاهل دور الأشخاص، وبالتحديد دور ذبيحي الذي أصبح فيما بعد السكرتير في (ز.ك.) ومسؤول العلاقات فيها لفترة، والمكلف بالاتصالات بالمسؤولين الروس والإنكليز، بصورة دورية. وكان لذبيحي ـ فضلاً عن دوره التنظيمي الكفوء ـ دور المنظر الفكري، والمحرر لمجلة نيشتمان الصادرة باسم (ز.ك.) ولقد كان أثر الماركسية والنزعة اليسارية الخليطة بالفكر القومي، واضحاً جداً في كتابات ذبيحي، في نيشتمان التي كان يكتب فيها باسم «بيزه ن»[41]. في الحقيقة، علينا، في أثناء الحديث عن (ز.ك.) أن نميز بين مرحلتين في حياة هذه الجمعية، ففي المرحلة الأولى المتمثلة في الإعداد 1934 و 1944 كان يهيمن فيها ذبيحي على (ز.ك.)، وكما يقول د. عزيز شمزيني: إنّ (ز.ك.) في هذه المرحلة تبنت كثيرا مّن المواقف السياسية، لحزب تودة الإيراني[42]. فكانت تدعو إلى الإصلاح الزراعي والنضال ضدّ الشيوخ والإقطاعيين الذين كانوا هم في نظر (ز.ك.) سبب تخلف الكرد. وفي هذه المرحلة، كان يمكن للآغوات والشيوخ الانضمام إلى (ز.ك.) ولكن منع عليهم تبوّؤ موقع في القيادة[43].

وسعت (ز.ك.) لنشر الفكر والوعي القومي في الوسط الفلاحي، لبلورة فكر قومي كردي، وتجاوز الروابط القبلية. وفي أطروحات نيشتمان ترى

---

(40) جيشتى ص73.

(41) كريمى ص31، 407، 516.

(42) جولانه ودى رزكارى نيشتمانى ص20.

(43) ئه فراسياو هه ورامى «هيندیك به لكه و بوجوون له سه ر كومه له ى زيكاف» به شى دووه م، ترجمة من اللغة الروسية رابوون(سويد) زمارة 23، 1988.

إشارات مستمرة، وإعجاباً بمنجزات الثورة البلشفية في روسيا، وبقيادة لينين وستالين. وتؤكد (ز.ك.) أهمية الصناعة في كردستان واحتكار الدولة للتجارة الداخلية والخارجية، وعقدت (ز.ك.) اجتماعات جماهيرية طالبت فيها بدعم طلب روسيا السوفييتية، للحصول على امتياز نفط في إيران، وذلك من خلال كتابة مذكرات والتماسات إلى الحكومة في طهران[44].

وفي عام 1945 أشار السفير الروسي، في إيران، في تقرير له، إلى أوجه الشبه العديدة بين (ز.ك.) وبرنامج الحزب الشيوعي العراقي ـ فرع كردستان، الذي كان ينشر آراءه في جريدة «يه كيتي تيكوشين». ويضيف قائلاً: إنّ برنامج الحزب الشيوعي العراقي ـ فرع كردستان الذي وصلت نسخة منه إلى المسؤولين الروس يؤكّد وجوه التشابه العديدة، بل وحتى التشابه المطلق بين هذا الحزب وجماعة (ز.ك.)»[45].

أما المرحلة الثانية في حياة (ز.ك.) فتتجسد في النصف الثاني من عام 1945. حيث هيمن فيها القاضي محمد عليها هيمنة كاملة، بعد فترة وجيزة من دخوله فيها كعضو. وهنا تحولت (ز.ك.) إلى جبهة كردية عريضة، [46] تجمع في صفوفها ثلاثة تيارات: التيار الإسلامي القومي يقوده القاضي محمد وعلماء كردستان الذين دعموا (ز.ك.) دعماً قوياً، وتركوا بصماتهم في أطروحاتها، أما التيار الثاني، فيمثل في البرجوازية الصغيرة (العلمانية) المتأثرة بالفكر القومي الغربي، والتيار الثالث هو تيار رؤساء العشائر الكردية.

انضم رؤساء العشائر (التيار الثالث) إلى (ز.ك.) لأسباب عديدة، منها رغبة الكثير منهم في عدم التأخر عن الانضمام إلى قافلة دعاة الاستقلال، وما يعني ذلك لهم من التخلص من ظلم السلطة المركزية، والحصول على الامتيازات الشخصية والقبلية. أو رهبة من (ز.ك.) التي بدأت تسيطر على معظم الريف الكردي، وكثير من مراكز المدن[47]. وكما انضم عدد كبير من

(44) ئه فراسياو هه ورامى، و به شى يه كه م، رابوون، زمارة 22، 1997، ص49.

(45) ئه فراسياو هه ورامى به شي سييم، رابوون، زمارة 24، 1998، ص78.

(46) Arfa, p. 77.

(47) ئه فراسياو،به شى دووه م، ص 73.

رؤساء العشائر الكردية إلى (ز.ك.) لأنّهم كانوا يظنون أنّ الروس يقفون وراءها، ووصل الأمر إلى حدٍ كان العديد منهم لا يريد الانضمام إلى (ز.ك.) إلا بعد استشارة السلطات السوفيتية في أذربيجان[48]. أما التيار الثاني فكان يمثل المثقفين الكرد والكسبة، والتجار الصغار، والطلبة الذين كانوا من الرعيل الأول في (ز.ك.)، وتحركهم المشاعر القومية والرغبة في استغلال ظروف الحرب العالمية الثانية وتبعاتها، لتحقيق حلم استقلال كردستان الكبرى، بدعم الروس أولاً، وبريطانيا ثانياً. ويعدّ هذا التيار استمراراً لخط خويبون، وموازياً لخط هيوا داخل الحركة القومية الكردية[49].

وقد انبهر هذا التيار بشعارات الحلفاء، في أثناء الحرب العالمية الثانية المؤيدة للديمقراطية والمناهضة للفاشية، واعتقدوا أنّ ميثاق الأطلنطي ومؤتمر سان فرانسيسكو للسلام عام 1945 سيضمنا الحقوق القومية للكرد[50]. أما التيار الأول الذي كان يقوده القاضي محمد، فكان تياراً إصلاحياً ضمن الإسلام، وامتداداً لحركة كوردايه تي الإسلامية التي قادت معظم حركات القرن التاسع عشر، والنصف الأول من القرن العشرين، فاستند هذا التيار إلى هذا التراث التاريخي الغني، واستعمل الرموز الإسلامية في أدبياته[51]. وكان انضمام القاضي محمد في تشرين الأول 1944، إلى (كومه له) دافعاً قوياً ومشجعاً لهذا التيار، داخل (ز.ك.) وفي تحويلها، خلال فترة وجيزة، من تنظيم نخبوي مقتصر على أعضاء الطبقة المتوسطة المستقرة في المدن

بصورة عامة[52]، إلى حركة جماهيرية تضم معظم علماء الإسلام ورؤساء العشائر والفلاحين والعمال والطلبة وشيوخ الطرق الصوفية؛ وأصبحت حركة كردستانية من ماكو وخوي شمالاً، إلى باوه وبانه وسرده شت ومهاباد جنوباً؛

(48) عباسي وه لي. «ده سه لاتي سياسي و حاكمية ت له كومارى كردستان دا» كزينك، زمارة 13 ص31-32؛ ئه فراسياو به شي دووه م، ص 72.

(49) ئه فراسياو، به شي دووه م، ص كردستان عدد 23 مايس 1946.

(50) ئه فراسياو، به شي دووه م، 74 نه به ز، ص 33.

(51) ئه فراسياو،به شي دووه م، ص 76.

(52) ئه فراسياو،به شي دووه م، ص 76.

يقول تقرير للإدارة السوفيتية في إيران عام 1945، بأنّ 70من الرجال والشباب الكردي في موكريان هم أعضاء في (ز.ك.)[53]. ويبدو أنّ انضمام القاضي محمد ذي الشخصية الكاريزماتية (الفذة) أحدث تغييراً جوهرياً في (ز.ك.) ولفهم أهمية هذا التغيير الجذري الذي حصل في (ز.ك.). يجب أن نشير هنا إلى خلفية القاضي محمد، وكذلك إلى مسألة انضمامه إلى هذه الحركة، وأسلوب إدارته لها، وتبعات هذا الانضمام على أهداف (ز.ك.) وطبيعتها.

القاضي محمد و (ز.ك.)

ولد القاضي محمد في سنة 1901، من أسرة عريقة في خدمتها للإسلام والعلوم الشرعية وكوردايه تي، فهو ابن القاضي علي ابن القاضي قاسم. كان للقاضي علي وعمومته دور قيادي في الحركة المحمدية الإسلامية، وتأييد جهاد الشيخ محمود ضد الإنكليز[54].

كما كان القاضي فتاح، عمّ القاضي محمد، رجلاً ذا شأن في كردستان أيام الثورة الدستورية (المشروطية). و«قد أقسم اليمين ألاّ يدع أقدام الجنود الروس تطأ أرض مهاباد، ما دام حياً، فارتدى الكفن، ودعا أهالي كردستان معلناً الجهاد، وقاتل حتى استشهد على هذا الطريق. تعلّم القاضي محمد العلوم الشرعية في المدارس الإسلامية «التي تعرف بالحجرة»، وكان له إلمام جيد بعلوم أصول الفقه، وعلم الكلام، وعلم النحو والصرف. وكان معجباً بشيخه الملا علي (من أهالي السليمانية بالأصل) فتعلم منه فضلاً عن العلوم الشرعية روح الكوردايه تي[55].

وينقل الباحث كريس كوجرا أوصاف القاضي محمد لنا أيام جمهورية كردستان ويقول: «إنّه كان في السادسة والأربعين من عمره، وكان يتقن

---

(53) نجفقولي بسيان، من مهاباد الدامية إلى ضفاف اراس، تيلي أمين، الترجمة الكردية، (طبع هذا الكتاب من الانترنيت فرقم الصفحات ليست بالضرورة هنا أن تكون مطابقة لصفحات الكتاب الأصلية باللغة الكردية) ص 134، كوجرا، ص 276.

(54) جريدة كردستان، عدد 12، 1946.

(55) كوجرا، ص277-278.

بالإضافة إلى اللغة الكردية، الفارسية والعربية والتركية. وكان قد تعلّم شيئاً من الفرنسية والروسية. وكان محباً للأدب والأدباء، ويعشق الأدب الكردي، وشعراء الإسلام في إيران خاصة حافظ وسعدي. وقد عرف عنه استدلاله بأحاديث السيرة النبوية وأشعار سعدي وحافظ لتأكيد أقواله. ويصفه كوجرا أنّه كان «وسيماً، ورفيعاً، وذا لحية وعيون تلمع كالنجوم»، وكل ذلك جعل منه رجلاً ذا شخصية. وكان تقياً، ويمتنع عن التدخين والخمر، وكانت شخصيته المفضلة صلاح الدين الأيوبي، فكتب مسرحية عن حياته وجهاده ضدّ الصليبيين[56].

وقد أكّد القاضي محمد هويته وانتماءه الإسلامي في العديد من المرات. فيقتبس علاء الدين سجادي عن كريس كوجرا عن القاضي قوله: «نحن حين نريد حكماً ذاتياً لا يعني ذلك إقرارنا بالمبادئ الغربية أو النظام السوفييتي، بل على العكس من ذلك أنا أرفض الجوانب البربرية، في تلك الحضارة، ولكن رفاهية الكرد تقتضي منا التنسيق معهم»[57].

أدرك القاضي محمد أنّ للإسلام ذخيرة ثورية، يمكن أن توظف لخدمة كردايه تي، فطلب إلى علماء الإسلام أن يدخلوا في تنظيم (ز.ك.) فأصبح كل عالم من علماء كردستان مسؤولا عن تنظيم (ز.ك) في قريته[58]. وحين جرى انتخابه رئيساً لجمهورية كردستان أصرّ في مناسبة إعلان الجمهورية، وبعد أسابيع منه، على أنّه يتصرف كمسؤول إسلامي، وأنّه ملزم بأن يحكم بالشورى، وعلى أساس الشرع الإسلامي وكان يطالب وجهاء الكرد بإعطائه «البيعة» على الطريقة الإسلامية[59]. وهذا الأمر أقلق بعض الباحثين العلمانيين

---

(56) ميزووى كرد، ص 80، يقول المدعو نصير الدين البرزنجي الذي أرسله الإنكليز في العراق إلى مهاباد في عام 1946، بأنّ القاضي محمد درويش تابع إلى الطريقة النقشبندية؛ وانظر:

(F.O. 624/91, 1946), Secret British Embassy Baghdad, Septemeber 30.

(57) علاء الدين سجادي، **شورشه كاني كوردو كوماری عراق**، بغداد، 1959، ص 277.

(58) كريمى، ص 27-28.

(59) المرجع السابق.

الكرد الذين يريدون فصل الإسلام عن حياة المجتمع الكردي، بحجة فصل الدين عن السياسة[60]. وهذا المبدأ العلماني المتّبع في الغرب يريد بعضهم تطبيقه في كردستان، لتحويل الكرد إلى دمى فارغة (عن هويتها وذاتيتها) من أجل ملئها بالقيم الماركسية، أو الليبرالية الغربية، وخلق الضياع، وأزمة الهوية، كما فعل مصطفى كمال أتاتورك، والحركة الكمالية العلمانية في المجتمع التركي؛ لذلك كتبت مجلة نيشتمان في عدد يوم 8 تموز 1943 بأن (ز.ك.) تستند على ثلاثة مبادئ أساسية: الإسلام والكردايه تي والعصرنة. وسيراً على نهج الخلفاء الراشدين، استمر القاضي محمد بعد تسلم منصب رئاسة الجمهورية، في إلقاء خطبة الجمعة في المسجد الكبير، في مهاباد. وكان يتطرق في خطبه على أسس التقوى والوضع الكردي، ويدعو إلى الوحدة والتكاتف بين الكرد[61]، وكان يحثّ كوادر (ز.ك.) على الالتزام الكامل بالإسلام وعباداته. فينقل لنا غني بلوريان كيف أنّ القاضي محمداً، كان يشجع أعضاء الفرقة المسرحية «دايكي نيشتمان» على الالتزام الكامل بالأدب الإسلامي، والتقيد بصلاة الصبح، في أثناء تنقلاتهم في المناطق الكردية، الواقعة تحت سيطرة جمهورية كردستان[62].

سبق أن أشرنا إلى أنّ القاضي محمداً كان الرئيس الفعلي لمدينة مهاباد، منذ سقوط إدارة رضا شاه في كردستان عام 1941، وكانت له قوة مسلحة بحدود 50 رجلاً للحفاظ على الأمن داخل المدينة. وكان فرماندار (حاكم مهاباد) في هذه الفترة (1941 ـ 1945) هو المدعو سريع القلم، أكّد في أكثر من مناسبة للحكومة المركزية والضباط الروس، أنّه لا يملك أيّة سلطة فعلية، وأنّ القاضي محمداً هو الحاكم الفعلي في مهاباد[63].

في 12 شباط 1945، هاجم أهالي مهاباد الفرمانداية (البلدية) التي كانت رمزاً للسلطة المركزية في مهاباد، فأدّى هذا الحادث إلى مقتل خمسة من أعضاء

---

(60) نوشيروان، ص130-132.

(61) كردستان، عدد 19، 25/ 2/ 1946، هة زار، ل 52.

(62) ئالة كوك، ص 41.

(63) ئه فراسبياو به شى سييه م، ص77-78.

الشرطة الآذرية، وإصابة اثنين آخرين، ومقتل أحد المتظاهرين، كما جرى حرق البلدية وما فيها من الوثائق[64]. وهناك جوانب غامضة في الأسباب التي أدّت إلى حدوث هذه الانتفاضة. فهل كانت الحادثة من تدبير (ز.ك.) أم كانت انتفاضة عفوية؟ أو هل كان الحادث من تدبير حسين فروهر وعزيز خان كرمانج لتحقيق أهداف ومصالح شخصية، كما ادعت الحكومة الإيرانية،؟ وهل كان للروس دور في الحادث أم لا؟

ومن الجدير بالذكر أنّ هذه الانتفاضة وقعت في وقت كان فيه القاضي محمد ومجموعة من وجهاء مهاباد ورؤساء العشائر الكردية يزورون طهران، للتباحث مع الحكومة المركزية حول الحقوق الكردية. فالرواية الرسمية (الحكومية) هي كالتالي:

عندما كان المدعو فهيمي عضو البرلمان (المجلس) الإيراني يزور المنطقة الكردية، طلب الكرد إليه إرسال المزيد من المواد الغذائية الأساسية إلى المنطقة الكردية من أجل السلام في كردستان. وبعد عودة فهيمي إلى طهران أرسلت الحكومة كميات من السكر والشاي والمأكولات، إلى بلدية مهاباد. وأقدم حسين زيرنكر، مدير توزيع الإعاشة فيها، على إعطاء كميات من هذه المأكولات بالرشوة، إلى بعض الآغاوات المنفذين الكرد من أطراف مهاباد، وعمل هويات مزورة لخداع الحكومة.

وحين علمت السلطات المعنية في تبريز (كانت مهاباد تابعة لمحافظة رقم 4 التي كانت تبريز مركزها) بالأمر، أمرت بإجراء تحقيق في الحادث. ولما علم حسين زيرنكر بالمسألة، أعطى كمية من المال (4000 تومان إيراني) لعزيز كرمانج، وذلك كي يحث أهل مهاباد على الهجوم، على دائرة البلدية، وحرق الوثائق، وبذلك تختفي الخيوط والأدلة التي تدينه، وتؤدي إلى محاكمته.

---

(64) ياسين سه رده شتى. ل 7-12: دكتور مصطفى الموتي، إيران در عصري بهلوي، جلد جهاره م. بيره وه ري رووناما نووسى نيراني له مه ر كومارى كردستان 1946، وه ركيرانى نه نوه ري سولتاني، وتارى يه كه م، حيكايه تى برخه مى منو إيراني من نيسماعيل بوور والي (بامشاد) ل 14-17، (أشكر الأستاذ أنور سلطاني للسماح بالاستفاة من هذا المخطوط قبل نشره).

فجلب عزيز خان 8 من المسلحين الكرد، وهاجموا البلدية، وحرقوا الوثائق، وقتلوا، وأصابوا القوات الحكومية هناك. وهذا الأمر أجبر الحكومة على الطلب إلى القاضي محمد ورؤساء الكرد بالعودة فوراً إلى مهاباد للسيطرة على الأمور، واعتقال مرتكبي الحادث.

واستناداً إلى وثيقة رسمية حكومية نشرها ياسين سردشتي في مجلة (رامان العدد 112) فإنّ قرني آغا مامش وبعض رؤساء الكرد شكّلوا قوّة مسلحة وهاجموا مهاباد، وسيطروا عليها، وأطلقوا سراح المسؤولين وأعضاء الجندرمة والشرطة الإيرانية، المحتجزين عند المتظاهرين[65].

وبعد هذه الحادثة اشتكى الإيرانيون عند الروس، عن الوضع الأمني في مهاباد، وجرى الاتفاق بين الطرفين على أن يكون علي ديبوكري (أمير أسعد) حاكماً على مهاباد، يساعده في ذلك 300 من قواته القبلية. وكانت تصرفات أفراد هذه القوة التي عرفت بشاراتها البيضاء، غير مقبولة عند أهل مهاباد. فاتفق وجهاء المدينة على انتخاب القاضي محمد، لينوب عنهم، ويمثل مصالحهم، ويعمل لإخراج هذه القوة الغريبة من المدينة[66]. وجاءت محاولة أمير أسعد لإغلاق نادي الشباب الكرد في مهاباد الموالي لـ(ز.ك.) بأمر من حكومة طهران، كفرصة لتعبئة أهل المدينة ضده. فانتفض أهل المدينة بقيادة القاضي محمد ضدّ هذا الإجراء، واضطرب الوضع الأمني. وهذا ما دفع عبدالله أوف، الضابط الروسي، المعني بأمر مهاباد، إلى إجبار أمير أسعد وقواته على ترك المدينة[67]. وبعد ذلك شكّل القاضي محمد، بدعم الروس، قوة قبلية قوامها 50 رجلاً، لحفظ الأمن والنظام، ولردع قوات الحكومة المركزية، أو قوات القبائل الموالية للحكومة من دخول مهاباد[68]. علماً أنه طالما أن صدر القاضي

---

(65) نظر: ياسين سه رده شتي. ص 77، يعتقد القنصل الروسي في رضائية أنّ قرني آغا مامش كان يعمل بتوجيهات هوشمند الأنصاري الضابط العسكري الإيراني المعروف بعدائه الشديد ضد الكرد. (ئه فراسياو به شى سييه م. ص 43).
F.O. 371/45446, Teleg. No. Feb 18, 1945. British Consulate General.

(66) بلوريان، ص 30-31.

(67) ئه فراسياو، به شى دووه م، ص 76، بلوريان، ص 26027. هة زار، ص 69.

(68) ئه فراسياو، به شى دووه م، ص 77.

أخا القاضي محمد كان قد سبق أن انتخبه كرد مهاباد لتمثيلهم في المجلس الإيراني الرابع العشر؛ وبهذا يكون القاضي محمد قد أحكم سيطرته على مهاباد.

إنّ انتفاضة 12 شباط كانت نتيجة حتمية لظلم الإدارة الآذرية ـ الإيرانية في العشرين سنة السابقة لها في مهاباد، ولكن تفاصيل هذه الانتفاضة، لم تذكر في مجلة نيشتمان أو أدبيات (ز.ك.)؛ الأمر الذي يؤدي إلى بعض الشكوك حول مدى تورط (ز.ك.) فيها وعلمها بها. كما أنّ الروس أنكروا تورطهم في هذه الحادثة. وكتب القنصل الروسي في ارومية تقريراً، يفند ادعاء حسين زيرنكر وعزيز كرمانج، بأنّهما قاما بذلك بالتنسيق مع الروس[69]. لذلك فمن المحتمل جداً أن يكون إقدام حسين زيرنكر، على هذه العملية، نوعاً من المبادرة الفردية، إما لقناعته بضرورة إخراج الإدارة الآذرية ـ الإيرانية من مهاباد، أو بسبب تورطه في تهمة الفساد. ومن الجدير بالذكر أنّه قبل هذا الحادث، قدّم حسين زيرنكر وعزيز كرمانج إلى مسجد هباس آغا وخطب عزيز كرمانج، قائلاً: إنّ الأمريكيين والإنكليز يعملون لإعادة دكتاتورية النظام البهلوي، من خلال دعمهم لمحمد رضا شاه، على الشعب الإيراني. فمن سمح للعجم أن يقوموا من جديد، بإعادة فتح مديرية البلدية، والأجهزة القمعية الأخرى، في كردستان؟ هل نسيتم أيها الكرد ما أصابكم أيام رضا شاه، حتى تنتظروا ليعيدها محمد رضا شاه؟» وبعد ذلك توجّه الجمهور من المسجد إلى البلدية، فحرقوها[70].

---

(69) ياسين سةردةشتى، ل7-12: دكتور مصطفى الموتي، ايران درعصري بهلوي، جلد ثهارةم، بيرةوةري روؤنامةنووسي ثيراني لةمةر كومارى كوردستان 1946، وةركيراني ثةنوةري سولتاني، وتاري يه كه م، حيكايةتي ضرخةمي منو ايراني من، ثيسماعيل ضوور والي (بامشاد) ل14- 17، (أشكر الأستاذ أنور سلطاني للسماح ليللأستفادة من هذا المخطوط قبل نشره).

(70) F.O. 371/45446, Teleg. No. 2 February 28 1945, British Consulate General. Tabriz;

ياسين سه رده شتى، ص 77، يعتقد القنصل الروسي في رضائية بأن قرني آغا مامش كان يعمل بتوجيهات هوشمند الانصاري الضابط العسكري الايراني المعروف بعدائه الشديد ضد الكورد. (ئه فراسياو، به شي سييه م، ص43.

من المحتمل أن يكون هذا العمل مبادرة فردية، من حسين زيرنكر، من أجل حرمان الإدارة الحكومية الإيرانية، من التحقيق في مسألة الرشوة. والذي دفعنا إلى هذا الاحتمال أمور عديدة، منها أنّ حسين زيرنكر قد سبق أن أقدم على أعمال فردية لتحقيق أغراض شخصية، وجمدت عضويته من قبل (ز.ك.)، وكما أنّه طرد من منصب مدير عام شرطة مهاباد، لسوء سلوكه وعدم انضباطه[71]. كما أنّه عزيز كرمانج كان رجلا انتهازيا إذ اشتبه بأمره من قبل (ز.ك) واكتشف الكرد أنه رغم دوره في تأسيس حزب (آزاديخوازي كرد) عام 1939، كان على علاقة سرية بالسلطة المركزية، فطرد من (ز.ك.) هو الآخر[72].

لذا كانت انتفاضة 12 شباط 1945 في كردستان إيران كانت تجسيداً للمقاومة الكردية، الرافضة لسياسة الصهر القسري. وبهذا، فهي وانتفاضة آذار عام 1991 تتشابهان، من حيث الحدث والأهداف، بحيث كانت المناسبتان كلتاهما إفرازاً لأحداث دولية، أعطت الكرد فسحة للتعبير عن شعورهم، تجاه السلطة المركزية المبنية على القمع. ولكن، وجدت في كلّا الانتفاضتين، أيضاً، عناصر حاولت أن توظفها لأهداف ومصالح شخصية.يكتب روزفلت إيجلتون عن انضمام القاضي محمد إلى (ز.ك.) قائلاً: إنّ مسألة انضمامه كانت، لمدة، مدار البحث بين تيار يدعو إلى ضرورة ضم القاضي محمد إليهم، لما يتمتع به من رصيد شعبي ومعنوي في كردستان، وتيار آخر كان يتردد كثيرا في الموافقة على ذلك، لأنّهم كانوا قلقين من سطوة القاضي محمد، وفرضه الزعامة الشخصية (الفردية) داخل (ز.ك.)، علماً أنّ (ز.ك.) سبق أن أكّدت على أنّ الشيوخ والآغوات (وكان القاضي محمد ملاّكاً كبيراً) هم سبب تأخر الكرد، وأنّه وإن قبل بالقيادة الكلاسيكية، كأعضاء في عضويتها، فإنّها لن تسمح لهم بتسلم مواقع قيادية. ويقول عزيز شمزيني: إنّ (ز.ك.) رفضت عدّة طلبات من القاضي محمد للانضمام إليها[73]. وهذا

(71) بلوريان، ص 46.

(72) هه زار، ص 57، سجادي، ص 275-276.

(73) شه مزينى، ص 163.

الادّعاء غير مدعوم بالوثائق والأدلة، وغير محتمل كذلك، وسوف نشير إلى هذه المسألة بشيء من التفصيل لاحقاً.

يعتقد الدكتور أمير حسن بور أنّ انضمام قاضي محمد إلى (ز.ك.) هو الذي سبب انهيارها وانصرافها عن مبادئها الأساسية، لأنّه كان آغاً ورجل دين. ويضيف إلى ذلك، أنّ قبوله في (ز.ك.) كان، بالنسبة إليها، خطوة إلى الوراء[74]. ويشاركه في هذا الرأي الأستاذ جلال الطالباني، إذ يقول: إنّ انضمام القاضي محمد إلى (ز.ك.) ومن ثم تحولها إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ إيران كان «خطأً تاريخياً، أدّى إلى عرقلة النمو الطبيعي لـ(ز.ك.)»، وهو نفس الخطأ الذي وقعت فيه أحزاب رزكاري، وشورش، وهيوا في قبولها في عام 1946 الملا مصطفى البارزاني، وكاكه زياد، وشيخ لطيف، رغم خلفيتهم الدينية والإقطاعية، في قيادة الحزب الجديد (الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ العراق «البارتي») حيث حرم ذلك رزكاري والقوى القومية الكردية الثورية الأخرى من النمو الطبيعي[75].

وفي صدد التعليق على مسألة قبول القاضي محمد في (ز.ك.) يقول الدكتور عبدالستار طاهر شريف، بأنّ فرض القاضي محمد وجناح عشائري على (ز.ك.) كان إيذاناً لبداية فترة «القائد الفرد» وقد حدث ذلك «بسبب قوة شخصيته وسمعته بين الجماهير، إذ كانوا يخافون من طغيانه وسيطرته على الجمعية... وهذا ما حدث فعلاً»[76].

إنّ عرقلة النمو الطبيعي التي أشار إليها كلٌ من الأستاذ الدكتور أمير حسن بور وجلال الطالباني داخل رزكاري و(ز.ك.) مسألة غامضة وغير مؤكّدة. فلم يكن هناك أي دليل في الأفق، عام 1946، على أنّ جماعة رزكاري الشيوعية تستطيع أن تنمو وتنتشر في كردستان العراق، لأنّ العامة من الناس كانوا ينظرون

---

(74) كريمى، ص 27. 28

(75) المرجع السابق، ص 325-27.

(76) الجمعيات والمنظمات والأحزاب في نصف قرن 1908-1958، (بغداد) الطبعة الأولى، ص 224-222.

إلى الشيوعيين، على كونهم كفرة وملاحدة؛ ويكرهون الماركسيين الذين كانوا يسمون «بولشويك». علماً أنّ قسماً من الشيوعيين الكرد، الأعضاء في جماعة شورش الماركسية الذين رفضوا الانضمام إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني، من أمثال صالح الحيدري ونافع يونس قد اختفوا في الساحة الكردية وانتهوا داخل الحزب الشيوعي العراقي[77] لذا نستطيع القول: إنّ الملا مصطفى البارزاني والحزب الديمقراطي الكردستاني قد وافقا، وسمحا للعناصر الشيوعية الشرعية بالانضمام إلى ح. د. ك. وبذلك أعطى للشيوعيين الكرد والأفكار الماركسية الشرعية بين الناس والفرصة للانتشار بين النخب الكردية، رغم أنّ مصطفى البارزاني كان يكره الشيوعية لمخالفتها عقيدته الإسلامية. وفي غياب مصطفى البارزاني في مؤتمر عام 1953 عاد الماركسيون الكرد بقيادة إبراهيم أحمد فحولوا الحزب الديمقراطي إلى حزب ماركسي، وقاموا بالتنسيق وتوحيد المواقف مع الحزب الشيوعي العراقي، في كثير من المسائل المطروحة؛ لذلك تحول البارتي في غياب البارزاني عام 1946 ـ 1959، إلى حزب نخبوي صغير، انكمش على نفسه؛ ولم يستطع أن يتحول إلى حزب جماهيري، إلا بعد عودة البارزاني إليه.

أما فيما يخصّ (ز.ك.)، فكانت هناك ظروف موضوعية وذاتية قاهرة، دفعت أعضاءها إلى الموافقة الجماعية؛ على قبول القاضي محمد عضواً فيها. أما فيما يتعلق بالظروف الذاتية، فإنّ أسلوب إدارة ذبيحي وحسين زيرنكر ل (ز.ك.) كان يعوزه الديناميكية، حيث شكلت (ز.ك.) أساساً من قبل النخبة نفسها في عام 1939 باسم حزب آزاديخوازي كردستان الذي ظل حزباً مغموراً، وغير فعال، حتى وصول قوات الحلفاء عام 1941 حين أصدر بيانا للترحيب بهم؛ ورغم تحول الحزب في عام 1942 إلى (ز.ك.)، فإنّها كانت بصورة عامة مقتصرة حتى عام 1944 على النخبة (المثقفين والتجار الصغار، وبعض الموظفين). وأخفقت (ز.ك.) في التجاوب مع متغيرات الأحداث بعد سقوط رضا شاه، وفي التحول من جمعية سرية إلى حزب علني، حيث كان ذبيحي

(77) نه به ز، ص 20.

من دعاة السرية وتقليد الأحزاب الشيوعية في تبني أسلوب السرية، على شكل تنظيم خلايا سرية أفقية.

ففي عام 1944[78]، ـ كما يقول هزار ـ توصلت (ز.ك.) إلى قناعة بأنّ ذبيحي وحسين زيرنكر المنتمين إلى عائلتين من أصل شعبي ومكانة اجتماعية متواضعة، والمتصدرين لقيادة (ز.ك.) غير مؤهلين اجتماعياً لكسب رؤساء العشائر والشيوخ الكرد. لذلك وقع الاختيار على القاضي محمد الذي كان في الفترة الماضية لا يعير أهمية كبيرة لـ(ز.ك.)، ولكن توسع الجمعية أقنعه بأنّه لا يستطيع أن يتجاهلها، إلى الأبد، لذلك قبل العضوية، وأصبح بعد فترة وجيزة الناطق الرسمي والمحرك الأساسي لـ(ز.ك.)[79]. وتعتقد الأوساط الرسمية الإيرانية أنّ انضمام القاضي محمد إلى (ز.ك.)، كان محاولة روسية لتقويتها، وتحويلها إلى ورقة سياسية ضاغطة، بيد الروس لاستخدامها ضده[80].

في الحقيقة كان القاضي محمد في غنى عن (ز.ك.) في عام 1944، حيث سبق له، كما مرّت الإشارة إليه، أن سيطر على مدينة مهاباد، وكان بيته بمثابة مقر سياسي يرتاده الدبلوماسيون الروس، والإنكليز، ورؤساء العشائر الكردية، وممثلو السلطة المركزية، في الفترة 1941 ـ 1945. فقد سبق له أن أصبح الناطق باسم 31 رئيساً من رؤساء العشائر الكردية في الزيارة الأولى إلى باكو عام 1942. وفي تشرين الأول من العام نفسه التقى الضباط الإنكليز، وعبّر عن رغبته في رؤية الضباط البريطانيين في بغداد، لشرح الموقف الكردي ومطالب الكرد[81].

وفي بداية عام 1944، وفي محاولة من الإيرانيين لفرض سيطرتهم على كردستان، استدعى القاضي محمد على رأس وفد كردي إلى طهران. فطرح

---

(78) هاوجرسه كي له كه ل، د. كولمراد. كولمرادى سه باره ت به كوماری كردستان «كزينك- زمارة 130، ص 8-9، كوجرا، ص 260.

(79) جيشتى، ص 69.

(80) Arfa, p. 77.

(81) كوجرا، ص 260.

القاضي المطالب الكردية ـ قبل انضمامه إلى (ز.ك.) ـ إلى الشاه، وجنرالات الجيش الإيراني. وأراد كسب ودّ الشاه الجديد، بقوله بأنّ الكرد يعتزون بإيرانيتهم، ولكنهم مستاؤون بسبب الإهمال والتخلف الصحي والاقتصادي والتربوي الذين تعانيهما المنطقة. وعزا القاضي حالة عدم الاستقرار في المنطقة الكردية بصورة رئيسية إلى تصرفات ضباط الجيش السلبية في المنطقة، وخاصة الجنرال هوشمند أفشاري الذي كان وراء حادثة مذابح مريوان، وبانة، وحرق عشرات القرى، بدعم بعض القبائل المرتزقة من الآذريين والكرد. وقد حاول الجنرال رازمارا رئيس هيئة أركان القوات المسلحة عزل القاضي محمد، من منصب رؤساء الكرد الآخرين، ضمن الوفد؛ ولكن دون جدوى[82].

تدلّ هذه المؤشرات، على أنّ القاضي كان قائداً وطنياً معترفاً به، لدى العديد من الأطراف، قبل أن ينضم إلى (ز.ك.)، وأنّ انضمامه، هذا، أعطاه الوسيلة العصرية (الحزب) لتحقيق التعبئة الشاملة للكرد، وقيادتهم، نحو تحقيق الأهداف القومية. ولا نبتعد من الحقيقة كثيراً إذا قلنا: إنّ (ز.ك.) هي التي انضمت إلى القاضي محمد وخضعت فيما بعد لتصوراته وبرامجه وأهدافه السياسية، خضوعاً كاملاً، إلى درجة اختفى فيها دور القادة لمؤسسين لها، من دون أن يقوم القاضي محمد بأيّ أعمال قمعية أو إقصائية، ضدّ أحد. فلم يكن القاضي محمد من دعاة التطهير الجسدي أو إبعاد أو عزل رفاقه من القادة المؤسسين، بل إنّ أسلوبه الديمقراطي في إدارة دفة الأمور وقدرته البالغة في الإقناع، وشخصيته المهيمنة، وإخلاصه وجرأته وقيمه الإسلامية الرفيعة هي التي مكّنته من إدارة (ز.ك.) بطريقة أدّت إلى دفع القيادة القديمة إلى هامش الأحداث. ومع ذلك، لم نسمع صرخات الاعتراض على أسلوب قيادته لـ(ز.ك.) لا قبل استشهاده ولا بعده.

ولكننا بدأنا نسمع مؤخراً بعض التفسيرات السلبية حول هذه المسألة، في كتابات بعض الماركسيين الكرد، من أمثال السيد عزيز الشمزيني الذي كانت عائلته في صراع مع عائلة القاضي، من أجل النفوذ في كردستان إيران،

(82) ئه فراسياو، ، به شی سی یه م، ص 38، كوجرا، ص 262.

والأستاذ كريمي ابن أخت عبد الرحمن ذبيحي، السكرتير السابق في (ز.ك.) والذي اعتقدت عائلته بأنّ القاضي محمداً لم يبذل جهداً كافياً لإطلاق سراحه من السجون الإيرانية. وفي الحقيقة لا يمكن فهم زعامة القاضي محمد لـ(ز.ك.) ثم (ح.د.ك.) وجمهورية كردستان، إلا إذا نظرنا إلى هذه الزعامة ضمن إطار الحركة القومية الكردية، في القرنين التاسع عشر والعشرين بصورة خاصة، والعالم الإسلامي في الفترة التاريخية نفسها، بصورة عامة. فالعلاقة بين القاضي و (ز.ك.) هي ظاهرة، سبق أن تكررت مراراً داخل الحركة الكردية في الفترة المشار إليها. ففي عام 1923 تشكل حزب آزادي في كردستان تركيا من النخبة (الأنتليجنسيا) الكردية، والتي كان معظمهم من الضباط. ففشل حزب آزادي في كسب الجماهير الكردية. لذلك اضطر إلى كسب ودّ الشيخ سعيد بيران للحزب. وبعد انضمام شيخ سعيد له حدث للأخير ما حدث لـ(ز.ك.) بعد انضمام القاضي محمد لها. وفي المضمار نفسه، سبق أن أشرنا إلى العلاقة بين حزب رزكاري وبقايا حزب هيوا، والملا مصطفى البارزاني.

ويفسر الأستاذ جمال نه بز هذه الظاهرة من وجهة نظر طبقية، فيقول: إنّ (رزكاري) و(ز.ك.) كانا يمثلان البرجوازية الصغيرة الضعيفة، في النصف الأول من القرن العشرين، في المجتمع الكردي، فاستندت إلى القيادة الكلاسيكية من أجل الوقوف على رجليها. وإنّ القيادة الكلاسيكية هي بدورها أدركت أنّها بحاجة إلى آلية عصرية لإدارة حركة الكردايه تي؛ وهذه الآلية هي الحزب السياسي.

لذلك نرى أنّ الأحزاب اللادينية في كردستان تلجأ دوماً إلى الرموز الإسلامية، وتحاول أن تستخدمهم كقنوات من أجل الوصول إلى ضمير الجماهير الكردية المسلمة. وما هذا إلا إقرار بأنّ للإسلام ذخيرة ثورية غنية وشرعية، في عين الجماهير الكردية. وما حصل في كردستان في هذا المجال حصل على نطاق العالم الإسلامي كله، فحركات المقاومة في الجزائر وفلسطين ومصر وتركيا والمغرب قادها علماء مجاهدون، إما مباشرة أو من خلال أشخاص أخذوا شرعيتهم من الإسلام، ولكن حاولوا فيما بعد إرجاع النصر وتوظيفه للقضايا القومية، وأهدافهم العلمانية المناقضة للإسلام. هناك جملة من

المسائل المهمة لا تزال بحاجة إلى المزيد من البحث والتحليل، فمثلاً ماذا كانت خصوصية (ز.ك.) لو قارناه مع الأحزاب الكردية الأخرى؟ وهل كانت (ز.ك.) فرعاً لحزب هيوا في كردستان العراق؟ وكيف كانت طبيعة العلاقة بين (ز.ك.) والروس من جهة ومع الإنكليز من جهة أخرى؟ وكيف ولماذا تغيرت (ز.ك.) إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني ـ إيران؟

(ز.ك.) وأهدافها والعلاقة مع هيوا

إنّ الإجابة المفصّلة أو كما يقال الكافية الشافية عن الأسئلة السابقة، قد تحتاج إلى مجال أكبر من الدراسة؛ ومما تسمح به هذه العجالة المقتضبة، ولكن لا بأس من إعطاء بعض الملاحظات حول المسائل المطروحة. لو قارنا حزب (ز.ك.) بالأحزاب الكردية الأخرى في القرن العشرين، نرى أنّ لها بعض الخصوصيات التي تميزها من غيرها من الأحزاب. إنّ (ز.ك.) كانت حزباً قومياً مثل باقي الأحزاب الكردية الأخرى، وكانت منبهرة بالفكر الغربي، كمبادئ الثورة الفرنسية، ومبادئ الرئيس ولسن، والميثاق الأطلنطي للحقوق. وكما أشرنا آنفاً فإن (ز.ك.) قد تأثرت بفكر الحركة القومية في كردستان العراق خاصة أفكار مجلة كلاويز، ومنشورات هيوا، وخويبون، وفكر الأحزاب الماركسية في كردستان العراق، وحزب تودة. يقول هاشموف، القنصل الروسي في أرومية الذي كان يدرس ويراقب (ز.ك.) عن كثب بأنّ (ز.ك.) كانت وريث حزب خويبون، إلاّ أنّها كانت تبتعد من العنف في سبيل تحقيق أهدافها القومية. وركزت على تحرير كردستان الكبرى وذلك من خلال التركيز على قضايا التغيير الاجتماعي والثقافي والإصلاح الزراعي[83]. لذلك كانت (ز.ك.) في الواقع حركة سياسية إصلاحية، وبخلاف كلّ الحركات الكردية التي سبقتها كانت تؤخّر العمل المسلح إلى مرحلة لاحقة. ففي مقابلة خاصة مع الأستاذ حمدي يقول الملا قادر مدرسي، أحد المؤسسين القلائل الأحياء: كان في تصور (ز.ك.) أنّ السلاح غير مفيد، ومضر بالحركة الكردية، لأنّ الشعب الكردي لم يكن مهيأً من الناحية الفكرية والاجتماعية للاستقلال، والعمل

(83) ئه فراسیاو، ، به شی دووه م، ص 76,.

المسلح. ويضيف مدرسي قائلاً: «كنّا نعتقد بأنّنا نبدأ العمل المسلح بعد انتشار تنظيماتنا الحزبية في جميعأنحاء كردستان، ونعلن الكفاح المسلح في جميع أجزاء كردستان وفي آن واحد»[84]. ولكن الأستاذ نبز يقول بأنّ تأجيل العمل المسلح في (ز.ك.) كان نتيجة وجود قناعة خاطئة، لدى البرجوازية الصغيرة، بأنّ الإنكليز سيساعدونهم بعد الحرب العالمية الثانية، لبناء دولة لهم[85]. وإنّ تركيبة القيادة والقواعد في (ز.ك.) في المرحلة الأولى كانت هي الأخرى تميزها من الأحزاب الكردية السابقة الأخرى. حيث اعتادت القيادة الكلاسيكية (الآغوات والشيوخ) أن تتصدر قيادة معظم الحركات الكردية، ولكن قيادة (ز.ك) كانت من أبناء الطبقة البرجوازية الصغيرة (الموظفين والتجار الصغار).

وكان معظم أعضاء قواعدها من هذه الطبقة أيضاً، في المرحلة الأولى من حياة (ز.ك.) التي عدّت الآغاوات والشيوخ هم العقبة الأساسية أمام تطور الشعب الكردي. ففي العدد الأول من مجلة نيشتمان يناشد ذبيحي آغاوات الكرد في التفكير بمستقبل الكرد، وأن يكون عندهم بعد النظر، وأن لا ينخدعوا بمغريات الأعداء. وفي العدد السادس من المجلة نفسها شبههم ذبيحي برؤساء قريش الذين عادوا الإسلام. وكان آغاوات الكرد بدورهم يعادون (ز.ك.) عداءاً كبيراً. وقد سبق، لقرني آغا مامش، العدو اللدود لـ(ز.ك.) أن اعتقل ذبيحي، وأراد قتله، إلا أنّ الروس تدخلوا وأنقذوا حياته[86]. ويقول هزار بهذا الصدد: «بأنّه سمع علي خاني زادة، أحد الآغاوات في إيران، يبعث برسالة شفهية إلى بابكر سليم آغا البشدري طالباً إليه عدم تأييد (ز.ك.) لأنّه حزب تسيطر عليه الأفندية ويعمل ضدّ مصالح الآغاوات[87]. وفي الحقيقة إنّ السلطة المركزية أدّت دورا مًهماً في إثارة الآغاوات ضد (ز.ك.)، ففي سفرة عضو البرلمان الإيراني فهيمي إلى كردستان عام 1944، قال لمجموعة من

(84) سه مه دى، ص 13-14.
(85) نه به ز، ص 35.
(86) جيشتى، ص 69.
(87) المرجع السابق، ص 70.

آغوات الكرد: إنّ دستور الاتحاد السوفييتي يقول: «إننا دولة العمال والفلاحين» فأين أنتم من ذلك؟»[88].

ويقول هيمن: كانت (ز.ك.) حزباً أخلاقياً واجتماعياً بالإضافة إلى كونها حزباً سياسياً. حيث كان أحد شروط العضوية فيها هو أداء القسم بعدم خيانة الكرد و (ز.ك.) وكان الهدف من القسم هو أن يكون بمثابة رادع أخلاقي ضدّ القيم غير الأخلاقية كالسرقة، وإفشاء أسرار (ز.ك.) والخيانة للشعب، إما من أجل المال أو الجاه أو المنصب[89]. أما هزار فيقول: «لم أر طيلة حياتي جماعة سياسية تسود بينهم المودة والأخوة والإيثار، مثلما رأيت في جماعة (ز.ك.)[90].

إنّ التركيز على الجانب الأخلاقي في المرحلة الأولى من حياة (ز.ك.) مسألة جديرة بالاهتمام، لدى الباحثين جميعهم، لأن مما يؤسف له أنّ الحركة الكردية المعاصرة أهملت هذا الجانب، وتمخّض عن هذا الإهمال أزمة أخلاقية داخل هذه الحركة وكانت تبعات هذه الأزمة كبيرة، وكثيرة على الشعب الكردي. إنّ الخيانة والسرقة والظلم والانشقاقات والانتكاسات في كلّ حركة سياسية، هي معالم ومؤشرات على وجود أزمة أخلاقية. وإنّ أيّة دراسة متأنية للحركات الكردية في القرن التاسع عشر، ولثورة أيلول والانتفاضة، وتجربة حكومة إقليم كردستان في التسعينيات من القرن العشرين، تؤكّد ما نقوله.

يقول الدكتور كولمرادي في صدد تعليقه على برنامج (ز.ك.)، وأهدافها: «كانت (ز.ك.) أول منظمة كردية ذات برنامج ورؤية واضحة»[91]. ولكن للدكتور قاسملو رأي آخر، إذ كتب يقول: «لم يكن لدى (ز.ك.) برنامج واضح رغم أنّها وضعت بعض الأهداف، وكان أسلوب تنظيمها يدلّ على كونها

(88) ئه فراسياو، به شى ية كة م، ص 55.
(89) تاريك وروون، ص 20.
(90) جيشتى، ص 60.
(91) هاوجرسه كي له كه ل، د. كولمراد. كولمرادى سه باره ت به كوماري كردستان، ص 9-10.

جمعية قومية مغلقة»[92]. ويصف الدكتور شفيق قزاز (ز.ك.) بكونها «حزباً غير عقدي، يغلب عليه الشعور القومي المجرد، وأنّه كان تجمعاً قومياً أكثر من كونه حزباً، بالمعنى المتداول للحزب»[93]. على الرغم من هذه الآراء تبدو لأول وهلة، كأنها متناقضة، إلا أنّها تعبر عن جوانب مختلفة من حياة (ز.ك.)، فالأستاذ كولمرادي محق في قوله بكونها أول حزب وضع نصب عينيه أهدافاً مطاطية، تراوح بين طلب الاستقلال الكامل والحكم الذاتي. ولكن (ز.ك.) حتى وإن دعت إلى نوع من الحكم الذاتي، فقد كانت تحتفظ لنفسها بالحق في المطالبة بالاستقلال لجميع أجزاء كردستان في فترة لاحقة.

والدكتور قاسملو محق أيضاً في قوله إنّه لم يكن لـ(ز.ك.) برنامج واضح المعالم. فإنّها كانت تتكلم عن أهداف عمومية، ونقرأ في مجلة نيشتمان بعض معالم الحزب وأفكاره، إلاّ أنّ (ز.ك.) لم يكن لديها نظام داخلي مكتوب ولم تكن الأهداف محدودة. أمّا ادعاء الدكتور قزاز بكون (ز.ك.) تجمعاً قومياً أكثر من كونها حزباً، فينطبق ذلك تماماً على المرحلة الثانية من حياة (ز.ك.)، أما في المرحلة الأولى فكان لـ(ز.ك.) أهداف ونظام إداري وضبط تنظيمي واضح للعيان، وتمتلك بعض مقومات الحزب.

اعتقد بعض الباحثين أن (ز.ك.) كان جزءاً من حزب هيوا المؤسس في كردستان العراق منذ عام 1939، والذي كان يترأسه رفيق حلمي. عرف عن هيوا صلاته الوثيقة بالإدارة الإنكليزية في العراق، وتبنيه السبل الدبلوماسية والسياسية لتحقيق حلم كردستان المستقلة، بمساعدة بريطانيا[94]. فطلبت (ز.ك.) من هيوا إرسال ممثليه إلى مهاباد، وذلك لتعبئة الكرد في كردستان الشرقية (إيران). وقد كان مير حاج، أحد أعضاء هيوا، حاضراً بصفته ضيفاً في المؤتمر التأسيسي لـ(ز.ك.)، عام 1943 وليس في الاجتماع التأسيسي، المنعقد

---

(92) أربعون سنة، ص 26.

(93) Shafiq Qazaz. "The Kurdish Question", unpublished ph. D. Dissertation, p. 81.

(94) هة زار، ص 64-65، عة بدولا ه مردوخ «كومه له ى ز. ك. وكومة ى هيوا» كزينك، زمارة 13، ص 55-63.

عام 1942. لذلك لا يمكن اعتبار مير حاج أحد مؤسسي (ز.ك.)، وكما أنّ مجلة نيشتمان كانت تكتب في الصفحة الأولى «عاش القائد»، حيث كان المقصود هو رفيق حلمي. وهذا ما دفع كوجرا وسجادي إلى الاعتقاد بكون (ز.ك.) جزءاً من هيوا[95].

ولكن الوثائق الروسية والبريطانية تؤكد عدم كون (ز.ك.) جزءاً من هيوا، إداريا وتنظيميا، على الرغم من تماثل أهداف الحزبين. واستناداً إلى المصادر الحكومية الإيرانية الرسمية كانت (ز.ك) ظاهرة محلية، ولم ترتبط تنظيمياً بالخارج[96]. في الواقع يمكن ملاحظة استقلالية (ز.ك.) عن هيوا في علاقاتها العامة، أو بالأحرى في النفور والبرود في علاقتها مع الإدارة الإنكليزية، في كل من العراق وإيران؛ الأمر الذي يؤكد وبكل وضوح عدم كون (ز.ك.) جزءاً من هيوا. ففي حين كان الإنكليز يسمحون لحزب هيوا بحرية التنظيم والحركة في كردستان العراق، كانوا يحضرون على الكرد في إيران الانضمام إلى حزب (ز.ك.) وكانوا يرفضون اللقاء في العديد من المناسبات مع قادتها[97].

ولكن في غياب هيوا وانشقاق داخله استطاعت (ز.ك.) أن تفتح فروعاً لها في بعض المدن الكردية في كردستان العراق، وكان فرع السليمانية الذي كان يقوده الأستاذ إبراهيم أحمد أنشط الفروع، والذي بقي نشيطاً إلى حين تحول (ز.ك.) إلى (ح.د.ك.) في كردستان إيران. وبعد تأسيس الحزب الديمقراطي الكردستاني العراقي أصرّ الأستاذ إبراهيم أحمد على عدم حل فرع (ز.ك.) لفترة، وكان يقول: إنّه وجماعته لن يدخلوا (ح.د.ك.) إلا بعد موافقة القيادة في مهاباد. ولكن تحت ضغط الأعضاء في السليمانية، وافق في النهاية على حل (ز.ك.)[98]. ويقول الأستاذ إبراهيم أحمد في لقاء معه عام 1998: «كان الارتباط بين (ز.ك.) المركز، وفرع السليمانية ضعيفاً جداً، لذلك

---

(95) نه به ز، ص 33.

(96) Arfa, p. 72.

(97) ئه فراسیاو، بة شی یه كه م، ص 51.

(98) یبراهیم ئه حمه د «لة بیره وه ریية كانم: د امه زرانی لقی كومه له ی (ز. ك.)»؛ كزینك، زمارة 13، ص50-51.

كنا ندير (ز.ك.) في السليمانية، كتنظيم مستقل، وكان فرع السليمانية نشيطاً جداً في تزويد المركز بالأدبيات الكردية وجمع التبرعات[99].

وفي محاولة منها لتوسيع نشاطاتها إلى كردستان الكبرى دعت (ز.ك.) الكرد من كردستان تركيا والعراق وسورية لزيارة مهاباد. فزار قدري باشا والقاضي وهاب من الكرد النشطين مهاباد، كما أرسلت (ز.ك.) محمد أمين شريفي إلى كردستان العراق للتنسيق مع هيوا. فاتفق الطرفان على عقد اجتماع كردي موسع لممثلي أجزاء كردستان جميعهم في «دالانبر»، وهي نقطة حدودية واقعة في المثلث الحدودي بين العراق وتركيا وإيران. فمثّل قاسم قادري وهزار (ز.ك.)، ومثّل القاضي وهاب الكرد في تركيا، كما حضر الشيخ عبد الله زينوي ممثلاً عن الكرد في العراق. وصدر عن هذا

الاجتماع عدة قرارات أهمّها تشكيل لجنة، لتنسيق نشاط الحركة الكردية في كردستان الكبرى. فعاد ممثلو (ز.ك.) ونشروا بياناً عن اجتماعاتهم. إلاّ أنّ قيادة هيوا المرتبطة بالإنكليز رفضت نشر البيان، حتى لا يثير سخط الإنكليز، ولكي لا يعرفوا بأنّ الكرد في العراق ينسقون مع (ز.ك.) المدعومة من الروس[100]. لذلك أحبط رفيق حلمي مسعى (ز.ك.) لجمع شمل الكرد، في ظل قيادة واحدة. وهذا يعدّ أول مؤشر على أنّ مصالح أجنحة الحركة الكردية وعلاقاتها الخارجية، تحول دون قيام قيادة كردية موحدة. وتستمر هذه الأزمة في الحركة الكردية، في النصف الثاني من القرن العشرين، وبنسبة أكبر. ولكن عقد الاجتماع في دلانبر أثار حفيظة كل من تركيا وإيران، والإنكليز.

باختصار، نقول: إنّه على الرغم من ادعاءات (ز.ك.) بكونها حزباً لجميع الكرد «بان كرديزم»، إلا أنّ التقسيم الحاصل حال دون تطبيق الشعار على أرض الواقع، وأخفقت (ز.ك.) كما أخفق خويبون، فظلت (ز.ك.) تنظيماً محصوراً بالكرد في كردستان إيران، كما ظلّ خويبون حزباً محصوراً

(99) كريمى، ص 46.

(100) محمود ملا عزت، كومارى ميللى مه هاباد، ليكولينة وه ية كى ميزوويى سياسى، سويد، 1986، ص67-68.

بصورة رئيسية بأكراد تركيا ومن هاجر منهم إلى سورية. ولكن مع ذلك قام الإيرانيون والترك بتضخيم نشاطاته لأسباب سنوضحها فيما يأتي:

(ز.ك.) والسوفييت

كانت العلاقة بين الروس والإنكليز و(ز.ك.) مثار نقاش كبير، قبل أن ينشر الأستاذ أفراسياب هورامي مجموعة من الوثائق (الروسية المترجمة) في مجلة رابون وكزنك. فهذه الوثائق مع مذكرات هزار وغني بلوريان تغني هذا النقاش، وتصحّح كثيرا من الآراء حوله، إذ تبين من قراءة هذه المصادر المذكورة، أن (ز.ك.) لم تكن لا من صنع الأنكليز، ولا الروس. ولعل هذا الأمر هو الذي يفسر لنا السبب في محاولة كل من الدولتين احتواء (ز.ك.) أولا، ثم القضاء عليها ثانيا. ويما أن مهاباد كانت منطقة كانت منطقة معزولة واقعة بين منطقتي النفوذ الروسي في الشمال، والإنكليزي في الجنوب، لذا فمن الطبيعي أن تحاول كلتا الدولتين مد نفوذهما السياسي، إلى تلك المنطقة، من خلال الشخصيات المعروفة، ورؤساء القبائل و(ز.ك.).

كان جعفر باقروف، رئيس جمهورية أذربيجان السوفييتية، مهندس السياسة الروسية في كردستان، والذي أرسل مجموعة من ضباط الاتصال السوفييتي من الناطقين باللغة الأذرية، للتنسيق مع الكرد. سبق أن أشرنا، فيما مضى، إلى الموقف الروسي من الكرد في الأعوام 1941 ـ 1943 والذي كان شبيها بالموقف البريطاني من حيث تأكيده على حفظ الأمن والاستقرار في كردستان وعدم السماح للكرد بتفجير الوضع أو استغلال ضعف السلطة المركزية لإعلان دولة كردية مستقلة.

ولكن المهتمين بالموقف الروسي تجاه الكرد يلاحظون تغيرا ملحوظا، في السياسة الروسية، في عام 1944 فالأستاذ هاويل والدكتور برهان الدين ياسين يتفقان على أن هذا التغير جاء عقب رفض الحكومة الإيرانية إعطاء امتياز النفط للروس، في شمال إيران[101]. علما أن الحكومة الإيرانية كانت قد أعطت، في

(101) Howell, pp. 281-284; Yassin, pp. 114.

العام نفسه، عدة امتيازات للتنقيب عن النفط، للشركات البريطانية والأميركية.

لذلك نرى أن الروس قد استاؤوا من موقف الحكومة الإيرانية. فبدأت إذاعة باكو تبث برامج تطالب، صراحة، بضرورة توحيد أذربيجان الإيرانية مع أذربيجان الروسية. كما امتنع ستالين في عام1944، بخلاف العرف الروسي المتبع، كل عام، عن إرسال برقية تهنئة للشاه، بمناسبة عيد رأس السنة الإيرانية (نوروز). وبعد إعلان الحكومة الإيرانية رسميا موقفها الرافض في تشرين الأول من عام 1944، إعطاء امتياز النفط للروس، قام الروس بدورهم بمجموعة من الإجراءات في أذربيجان، للضغط على الحكومة المركزية، مثل تجريد القوات الإيرانية (الجيش والشرطة) في أذربيجان من بقايا الأسلحة التي لديهم، وإعطاء الضوء الأخضر لأعضاء تودة (الحزب الشيوعي الإيراني) بأخذ مواقف أكثر عدائية تجاه الحكومة المركزية، من مثل تشكيل الميليشيات الخاصة بهم، وتكوين الحزب الديمقراطي الأذربيجاني، وتشجيعهم على طلب الحكم الذاتي ضمن إيران، ثم إعلان جمهورية أذربيجان الشعبية الديمقراطية في تبريز[102].

لذلك يمكن فهم موقف الروس، تجاه (ز.ك.) ضمن سياق السياسة الروسية في إيران، في العامين 1944 و1945. ويعبر هزار عن موقف الكرد و(ز.ك.) تجاه الروس بقوله:

«لم يصنع الروس (ز.ك.) وفي الحقيقة كان السوفييت، على الدوام، يرفضون التعامل معنا، وحين لمسوا قوتنا أرادوا السيطرة علينا، من أجل تحقيق أهداف السياسة الروسية هناك. وكنا ننظر إلى الروس، كفاتحين جاءوا لتحريرنا من ظلم رضا شاه، وكنا نعتقد أنهم سيساعدوننا لتأسيس دولة كردية. وكنا نسمع بأن هناك أشخاصا باسم ستالين ولينين في القيادة السوفييتية، ورغم أننا لم نعرف عن خلفيتهم العقدية، وممارساتهم اليومية، شيئا، فقد كنا نمدحهم (أنا وهيمن) ليلاً ونهاراً[103].

---

(102) F.O. 371/52667. Persia, Confidential. Teleg. No. 65, March 3rd, 1946; R. Bullard to Mr. Bevin.

(103) جيشتى، ص66.

ويؤكد رأي هزار هذا، التقرير الذي أعده القنصل السوفييتي في أرومية في 9 ايلول 1944 عن نتيجة لقائه بقادة (ز.ك.) خاصة قاسم ألخاني زاده، ذبيحي، وعلي ريحان. يقول ألخاني زاده للقنصل «نحن نرى في السوفييت أمل الكرد» ويرد القنصل قائلاً: «إن الروس لا يزالون متورطين في الحرب، وليس لهم مجال لدراسة المسألة الكردية»[104].

وفي تقرير آخر لـ(هاشموف)عن لقائه مع قادة (ز.ك.) يقول: «في كل لقاء مع رؤساء الكرد كنا نقول لهم نحن نعتبر مسألة تحرير كردستان واستقلالها مسألة غير واقعية، وقبل أوانها، وطلبنا إليهم ربط أنفسهم بالأحزاب الديمقراطية الإيرانية»[105].

وفي عام 1944 يكتب هاشموف عن موقفه تجاه (ز.ك.)، قائلاً:

«إن رؤساء الكرد و(ز.ك.) يريدون حاليا التعاون معنا بكل الوسائل، ولكن لهم أهداف خبيثة. يريدون أن يستغلوا دعمنا لهم، لتحقيق أهدافهم المرحلية، بصورة مؤقته، ولن يكونوا أوفياء لنا أبدا، إنهم عملاء الإنكليز. والاستقلال يعني، بالنسبة لهم، الاحتفاظ واحتكار الثروة التي جمعت بطرق الاستغلال. وإن الإنكليز هم الذين يشجعون الكرد، من أصدقاء السوفييت، لطلب الاستقلال بالدعم السوفيتي حتى يبرّئوا أنفسهم من التهمة الموجهة لهم من قبل حكومات تركيا وإيران والعراق، بأنهم يدعمون الانفصال بين الكرد. يريد الإنكليز توريط الروس، في هذه المسألة الخطرة»[106].

إن شكوك هاشموف حول وجود علاقات سرية بين (ز.ك.) والإنكليز لم يكن لها أي أساس من الصحة، ما عدا بعض الاتهامات التي كانت ترددها حكومة إيران والصحافة الإيرانية، بين وقت وآخر. ففي عام 1944 نشرت جريدة كيهان الإيرانية خبرا، مفاده أن الكرد يحصلون على السلاح من العراق، للقيام بحركة عسكرية ضد المصالح الروسية في إيران، وبدعم من الإنكليز.

(104) ئة فراسياو، به شى يه كه م، ص53.
(105) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص72.
(106) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص56.

وادّعت الجريدة أن الإنكليز بعثوا بالسيد طاهر ابن سمكو إلى كردستان إيران، بقوة عسكرية كبيرة في المناطق الحدودية، وأن حكومة السيد ضياء الدين في طهران تنسق مع الكرد، الموالين للإنكليز لإضعاف تودة[107].

رغم هذا الحذر والشك، وعدم الثقة بالكرد، كان رؤساء الكرد بشكل عام وأعضاء (ز.ك.) خاصة، ينظرون إلى الروس كحليف لهم. فعينت (ز.ك.) ذبيحي منسقا للعلاقات مع الروس، وهو الذي كان يرتاد القنصلية الروسية في أرومية وتبريز بصورة مستمرة، طلبا للنصيحة في المسائل السياسية المطروحة على الساحة الإيرانية، وهذا دليل على الأهمية الكبيرة التي كانت (ز.ك.) تعطيها لهذه المسألة. وفي غير مناسبة، كان ذبيحي يطالب القنصل الروسي بالدعم المالي والمعنوي لهم. وفي أحد هذه اللقاءات، قال ذبيحي للقنصل الروسي إن الإنكليز يمنعون انتشار مجلة «نيشتمان» في المناطق الكردية، الواقعة تحت نفوذهم، ويوزعون جريدة باللغة الكردية تؤيد الموقف البريطاني، وذلك لكسب الكرد، فطلب إلى الروس أن يساعدوه بتزويده بـ(تبوغراف). وحين اعتذر القنصل عن ذلك، عاد وقال ذبيحي: نحن مستعدون أن نعطي لكم بالمقابل مبلغا من المال والذهب[108]. وفي مناسبة أخرى سأل قادة (ز.ك.) القنصل فيما إذا كان الروس يسمحون لهم بنقل تنظيمات (ز.ك.) إلى كردستان تركيا وكردستان العراق، غير أن موقف القنصل ظلّ غامضا[109].

ولكن في عام 1944، وبعد دخول القاضي محمد إلى (ز.ك.) وبعد حدوث التغيير السلبي في العلاقات الإيرانية ـ الروسية نرى تغييرا في الموقف الروسي، تجاه (ز.ك.) فنلاحظ هنا رغبة السوفييت في استغلال الورقة الكردية، لإضعاف السلطة المركزية، ولدعم الموقف الروسي في مسألة طلب امتياز النفط، وموقف تودة، ومسألة أذربيجان ضمن السياسة الإيرانية.

سبق أن أشرنا إلى أن الروس قد تدخلوا، في مناسبات عدة، لمنع

(107) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص53.
(108) المرجع السابق.
(109) المرجع السابق.

القوات الإيرانية من دخول مهاباد وما حواليها، وكيف أنهم أنقذوا ذبيحي من الموت بيد قرني آغا. فهذا دليل على أنهم كانوا يريدون الاحتفاظ بالورقة الكردية، كعامل ضغط على السلطة المركزية. وفي مايس عام 1945 حين استشارهم بعض رؤساء العشائر في الانضمام إلى (ز.ك.) أم لا، كان ردهم بالإيجاب، لذلك انضم زيرو بيك هركي المقرب من الروس وفوزي بيك، وحسن يتلو، وعمر خان شكاك إلى (ز.ك.) على أمل أن ينالوا رضى السوفييت والامتيازات[110]. وقد حاول الروس إغراء رؤساء العشائر بتنفيذ الأوامر، من خلال توزيع الأراضي وإعطاء الهدايا الرمزية والسلاح[111].

وكانت (ز.ك.) تساند السياسة السوفييتية في إيران. ففي تقرير للسيد حسن أوف، القنصل السوفييتي في تبريز المؤرخ 26/ 2/ 1944، يذكر جملة من الإجراءات التي أقدمت عليها (ز.ك.) لصالح الروس في تلك الفترة. ففي شهر شباط يلقي محمد نانه وازاده، أحد الأعضاء البارزين في (ز.ك.)، خطبة في اجتماع حضره 300 شخص في مهاباد، طالب فيها الحكومة الإيرانية بإعطاء امتياز النفط للروس[112]. ويعد ذلك خدمة لمصالح جميع الشعوب الإيرانية. وتجمع (ز.ك.) في ذلك العام نفسه عريضة موقعة من 123 شخصية كردية، تطالب حكومة ساعيدي، رئيس وزراء إيران آنذاك، بالموافقة على إعطاء امتياز النفط للروس. ورغم أن الكرد سبق أن طلبوا من الروس فتح ملحقية ثقافية سوفييتية في مهاباد عام 1941، إلاّ أن الروس رفضوا هذا الطلب، ولكنهم في مايس 1945 عادوا فأرسلوا وفدا إلى مهاباد، لفتح الملحقية. فكانت (ز.ك.) مرتاحة للقرار، وألحت على تسمية المركز باسم (الروابط السوفييتية الكردية في مهاباد)، لكن الروس أصروا على تسميتها بـ(الملحقية الثقافية السوفييتية الإيرانية). فاعترض الكرد بشدة على كلمة «إيران»، فوافق الروس على حذف كلمة «إيران»، ولكنهم مع هذا لم يضعوا مكانها كلمة «الكرد» في الاسم[113].

---

(110) F.O. 371/4559. No. 26, Military Attaches reports, July 8, 1945.

(111) هة زار، ص 70؛ ئة فراسياو، به شى دووه م، ص75.

(112) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص55.

(113) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص70.

إن هذا الحوار بين الوفد الروسي وقادة (ز.ك.) حول التسمية، يدل على عدم اعتراف (أو حتى وجود نية في الاعتراف) بحقوق الكرد كشعب مستقل، من قبل الروس. وفي هذا اللقاء قال القاضي محمد للوفد الروسي، بأنه يريد تمثيلا روسيا كبيرا في مهاباد، من أجل تمكينه من استشارة الروس في كل الأمور، وبسهولة، والاستفادة من التجربة السوفييتية[114].

وفي تقرير صادر من مكتب ويلجنسكي، وزير شعبة الشعوب الصديقة للسوفييت في الخارجية الروسية، يؤكد ويلجنسكي أن (ز.ك.) متعاونة مع الأحزاب الديمقراطية (الموالية للروس)، إذ تنسق مع هذه الأحزاب من أجل المطالبة باستقالة وزارة ساعدي (الموالية للإنكليز)، وأن (ز.ك. حزب يساري يجاهد ضد الإقطاع ويطالب بالإصلاح الزراعي[115].

ويبدو أن قيادة (ز.ك.) بخلاف ما كان يعتقده هاشموف، كانوا صادقين في مواقفهم الموالية للروس، فقد قامت فرقة فنية تابعة لها بعرض مسرحية «دايكي نيشتمان» في جميع المناطق الواقعة تحت نفوذ (ز.ك.) وهناك طفل في المسرحية يقوم بفتح الأغلال عن «دايكي نيشتمان» (الأم) وهي رمز لكردستان، ويرتدي هذا الطفل الملابس الحمراء، وهو زي القوات الروسية، وكان ذلك إشارة رمزية إلى كون الروس محررين للكرد[116]. لذلك يتفق كاتب هذه السطور مع الأستاذ أفراسياب هورامي في قوله:

«كان موقف الروس طيلة القرن العشرين غير ودّي، تجاه الكرد. فلم يردوا في بداية العشرينيات على رسائل الشيخ محمود، ولم يترددوا في دعم مصطفى كمال لقمع حركة الشيخ سعيد بيران، ودعم رضا شاه ضد سمكو، وحل جمهورية كردستان الحمراء. ويبدو أن المظاهرة من أجل إعطاء امتياز النفط للروس في إيران والإستشارات المستمرة بين(ز.ك.) والمسؤولين الروس، ورفع صور لينين وستالين في العديد من المناسبات، لم تكن كافية

(114) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص41.
(115) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص76.
(116) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص40.

لإقناع الروس بحسن نوايا(ز.ك.) تجاههم، وإثبات استقلالية(ز.ك.) ولكن هذه الإعمال كانت كافية لإثارة غضب السلطات الإيرانية والإنكليز والأميركيين تجاه (ز.ك.)[117].

(ز.ك.) والإنكليز

أما العلاقة بين (ز.ك.) والإنكليز فكانت هي الأخرى سّيئة جدا. كانت بريطانيا حذرة في علاقاتها مع الكرد، في أثناء الحرب العالمية الثانية لأنها كانت ترغب في عدم إثارة المخاوف التركية والإيرانية والعراقية، في هذا المجال[118]. علما أن تلك الدول. ورغم دعم بريطانيا لها في العشرينيات والثلاثينيات لقمع الحركة القومية الكردية، وقيامها برعاية ميثاق سعد آباد المعادي للأماني القومية الكردية. كانت تعتقد بأن الإنكليز وراء كل حركة قومية كردية. وكانت أهم المصالح الاستراتيجية لبريطانيا في إيران، في هذه الفترة، هي حماية حقول النفط العائدة لشركة النفط الأنجلو ـ إيرانية، وحماية خطوط المواصلات بين روسيا وإيران، لإرسال المساعدات البريطانية لروسيا ضد هتلر. ومع نهاية الحرب العالمية الثانية، كان دعم الحكومة المركزية في طهران ضد محاولات روسيا. لاحتوائها، من خلال حزب تودة والأحزاب اليسارية الأخرى، أهم أهداف الاستراتيجية للحكومة البريطانية في إيران. علما أن الإنكليز كانوا على دراية أن الشيوعيين الروس لهم مصالحهم الاستعمارية في مياه الخليج الدافئة، وقد سبق أن عقدوا معاهدة سرية مع هتلر عام 1940 لتحقيق هذا الهدف[119].

وخلال العشرين عاما من حكم رضا شاه، دعم الإنكليز جهود الحكومة الإيرانية للقضاء على الحركة الكردية، وأيدوا سياستها تجاه قمع القبائل الكردية. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، وبعد سقوط رضا شاه، لم تتغير

---

(117) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص49.

(118) F.O. 371/52702 "Kurdish Problem", Research Department, State Department, 2nd April, 1946.

(119) Eagletan, p. 14.

هذه السياسة. ففي 15 كانون الثاني 1942، أعطى آيدن، وزير خارجية بريطانيا، مذكرة إلى مولتوف، وزير الخارجية السوفييتية عبر فيها عن قلق الحكومة البريطانية، من قيام الكرد باستغلال وجود الجيش الأحمر ودعمه لإثارة المشاكل، على الحدود الإيرانية ـ التركية[120].

أما بالنسبة لـ(ز.ك.)، فكانت الحكومة البريطانية تعتقد أنها صنيعة الروس، وتتحرك ضمن مخطط السياسة الروسية في إيران. لذلك اهتمت الإدارة البريطانية في العراق، اهتماما خاصا، بشؤون المنطقة الكردية في إيران. وقد زار ضباط المخابرات البريطانية من أمثال العقيد ليون، المقيم في كركوك، وشوكس المنطقة الكردية في إيران عدة مرات للاطلاع على الموقف، ودعم جهود الحكومة الإيرانية، للقضاء على الحركة القومية الكردية، ورؤساء قبائلها الثائرين ضد السلطة المركزية، من أمثال حمه رشيد خان، ومحمود خان، وكاني سنان وجعفر سلطان دزلي[121].

ويذّكر يوركات، القنصل الإنكليزي في تبريز، القيادات الكردية بأن دعم الروس لهم لا يحقق لهم شيئا، كما أن دعم حكومة فرنسا للحركة الاسكتلندية القومية لم تحقق أي مكسب لها[122]. ويعتقد روزفلت، الملحق العسكري في طهران، أن عبدالله أوف هو الذي التقى ذبيحي في حانة للمشروبات الكحولية واكتسبه كعميل[123]. وتجسد الدعم الإنكليزي للحكومة الإيرانية في معارك بانة وسقز، عامي 1942 و1944.

وبعد سقوط رضا شاه استغل حمه رشيد ظروف الحرب، وهرب من منفاه، وتحدى قوات الحكومة الإيرانية ذات المعنويات المنهارة، فحقق بالفعل انتصارات عسكرية، بفضل دعم قبائل بكزادة بانه، على الجيش الإيراني، الذي كان يقوده الجنرال إبراهيم أرفع، وهو شمند أفشاري، سفاك كردستان. فدمرت

---

(120) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص

(121) شمزينى، ص 165.

(122) كوجرا، ص 260.

(123) A. Roosevelt. Jr, The Kurdish Republic of Mahaba), pp. 125.

قوات حمه رشيد خان القوات الإيرانية، فاضطرت الحكومة الإيرانية إلى الاعتراف به حاكما على بانه، إلا أنه قام عام1944 بالهجوم على مريوان، ولكن القوات الإيرانية استطاعت هذه المرة، وبدعم بعض العشائر الكردية، تدمير قوات حمه رشيد خان، وإجباره على الهروب إلى العراق من جديد[124]. إنّ مراسلات الإدارة البريطانية في العراق، والمسؤولين الإنكليز في إيران، تشير إلى الدعم المعلوماتي المهم الذي كانت تقدمه بريطانيا لإيران في أثناء المعارك. وكان بابكر آغا البشدري، ذو النفوذ في المناطق الحدودية بين إيران والعراق، أحد الأعمدة المحلية المساندة للسياسة الإنكليزية في كردستان إيران[125]. كانت(ز.ك.) بقيادة كل من ذبيحي في المرحلة الأولى، والقاضي محمد في المرحلة الثانية، تحاول اتخاذ موقف متوازن من الإنكليز. فكما أن ذبيحي كان يتردد على القنصلية الروسية، فإنه كان يزور القنصل الإنكليزي، على الدوام، في أرومية. وفي عدة مناسبات أرسل القاضي محمد قيادات من (ز.ك.) إلى القنصل الإنكليزي، لتحقيق الأهداف القومية الكردية[126].

وينقل كوجرا، عن القاضي محمد، قوله بأن المصالح القومية الكردية لن تتحقق في العراق بدون دعم الحكومة البريطانية لها[127]. وقد كتبت مجلة نيشتمان في العدد 3/ 4 عام 1943 تقول بأن حكومة بريطانيا هي محررة الشعوب المستضعفة، ويشيد بمجلة (ده نكى كيتى تازه) ويطلب إليهم تأسيس إذاعة بريطانية للكرد. ولكن محاولة (ز.ك.) للتظاهر بالحياد وإظهار الاستقلالية لم تقنع الإنكليز بعدم كون (ز.ك.) من صنيعة الروس. وفي الحقيقة كانت (ز.ك.) بصورة عامة تميل إلى الروس وسياساتها المذكورة كانت تصب في مجرى السياسة الروسية العامة، إلا في مسألة واحدة، هي إصرار (ز.ك.) على

---

(124) O. S. S. Department State. «The Tribal Problems in Iran's domestic and Freigin Policy». وانظر: مستة فا، ص 48-49.

(125) عة بدولا ئة حمة د رة سوول بشده رى، يادداشتة كانم، بة شى يه كه م، بغداد، 1993، ص 41.

(126) بلوريان، ص 52.

(127) كوجرا، ص 28.

تحقيق استقلال كردستان الكبرى، الأمر الذي لم يكن يلتقي مع المصالح الروسية الرافضة لتقسيم إيران.

كان السوفييت يعملون من أجل كسب الأكثرية(التركية والعربية والفارسية) في كل من العراق وتركيا وإيران. واعتمدوا على حزب تودة في إيران، واستعمال الورقة الأذرية والكردية لتحقيق النفوذ في المركز. وكان مطمح الروس هو إلحاق أذربيجان، ومن ضمنها كردستان إلى أذربيجان السوفييتية، فكانوا قلقين جدا من تعامل (ز.ك.) مع الإنكليز[128].

وهناك من يعتقد أن (ز.ك.) وسكرتيرها الأول ذبيحي، كانا على علاقات سرية مع الإنكليز. ولكن لو كان الأمر كذلك، كما أدّعى هاشموف والحكومة الإيرانية؟ لماذا رفضت الإدارة الإنكليزية انتشار مجلة نيشتمان في المناطق الكردية التي كانت خاضعة لنفوذها؟ وأخيرا، لماذا رفض الإنكليز التدخل لدى السلطات الإيرانية، رغم صلاتهم الوثيقة بها، لإطلاق سراح ذبيحي الذي قضى أكثر من سنة في سجون طهران؟ هذه الأسئلة التي يطرحها الأستاذ أفراسياو أراها معقولة ومنطقية جداً[129].

تحول (ز.ك.) إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني

إن مسألة تحول (ز.ك.) إلى الحزب الديمقراطي الكردستاني (ح.د.ك.) لا تزال تثير بعض الجدال. وإن كتاب علي كريمي المنشور حديثا (زيان وبه سه رهاتى عبدالرحمن ذبيحي) أثار المزيد من المسائل، فيشير الأستاذ كريمي إلى محاولة انقلابية على (ز.ك.) في غياب القيادة الثلاثية في السجن وهم: دلشاد رسول وذبيحي وقاسم قادري. فقد قام القاضي محمد ـ استنادا إلى هذا الرأي ـ بعد توليه رئاسة (ز.ك.) إلى إبعاد العناصر الأساسية في (ز.ك.) وأحلّ محلهم أناساً غير كفوئين، ولكنهم كانوا موالين له، وكان في عمله ذلك يحظى بدعم الروس الذين لم يكونوا راضين عن دعوة (ز.ك.) لاستقلال كردستان الكبرى،

(128) F.O. 371/52702, No. 201, British Embassy Moscow to State Departement. 4th, June, 1946.

(129) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص 51-52.

فيضيف كريمي بأن تحول (ز.ك.) إلى (ح.د.ك.) جرى في الظلام، وبمؤامرة واضحة، وإلا فكيف يجري حل حزب في غياب سكرتيره، والأعضاء الرئيسيين فيه؟[130]

ويشارك افراسياو كريمي في هذا الرأي، قائلاً: «ليس هناك أدنى شك بأن انحلال (ز.ك.) كان مؤامرة من السوفييت، لأن استقلال كردستان لم يتفق مع المصالح السوفيتية. وقد أدّى حزب تودة دورا في هذه المسألة وذلك بقيامه بتشويه سمعة (ز.ك.) عند السوفييت»[131].

علماً بأن السيد عزيز شمزيني سبق أن أشار إلى هذا الموضوع، قبل عقود، فقد كتب قائلا: إن القاضي محمد أبعد ذبيحي ودلشاد وقاسم عن المسؤولية، ووضع محلهم أناساً غير مخلصين. وحين اعتقل ذبيحي وزملاؤه حاول أهل مهاباد اعتقال موظفي العجم في مهاباد، إلا أن القاضي محمد أحبط هذه العملية، بحجة أنه سيحاول إطلاق سراحهم بطرق سلمية. ويبدو أن القاضي محمداً كان يريد بقاء ذبيحي في السجن لفترة، حتى يمرر سياساته على(ز.ك.)، علما أن القاضي كان يريد تغيير برنامج الحزب واسمه، إلا أن ذبيحي كان يمانع هذا التغيير[132].

كما يشير تقرير للقنصلية السوفيتية في أرومية، كتب عام 1945، إلى اعتقال ذبيحي. وحسب رأي هاشموف في هذا التقرير، كانت (ز.ك.) إلى حد ذلك العام حزباً يسارياً ومعادياً للإنكليز. ولكن الإنكليز، خاصة عن طريق المستر كنك بالكونيك ضابط المخابرات في كركوك، استطاعوا التسلل إلى (ز.ك.) وخلقوا داخل (ز.ك.) جناحا يمينيا، كان يطالب بالصداقة مع الإنكليز، ودبروا مع السلطة المركزية خاصة خلعت بري (عضو المجلس الإيراني والذي زار كردستان في تلك الفترة) واليمين داخل الحكومة مؤامرة اعتقال ذبيحي وزملائه[133].

---

(130) كريمى، ص 17، 116-117.

(131) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص 50.

(132) جولانه وه ى رزكارى، ص 110-111.

(133) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص 79. وفي الحقيقة ليس هناك دليل قاطع على وجود =

إن الادعاءات المذكورة آنفاً تشير إلى وجود ارتباط واضح بين اعتقال ذبيحي وحل (ز.ك.) وتأسيس (ح.د.ك.)، وجميع هذه الاتهامات موجهة إلى شخص القاضي محمد. وبما أن القاضي محمداً قد عرف بالنزاهة والإخلاص والصدق والإيثار والديمقراطية، فإنه من الضروري أن نقف هنا وقفة جدية وموضوعية مع هذه الاتهامات، لا لتبرئة ذمة القاضي محمد، لأنه إنسان معرض في اجتهاده، كأي قائد للخطأ والصواب، بل لفهم حقيقة الحدث.

إن ما نراه من تهم موجهة إلى القاضي محمد من قبيل الانقلاب على قيادة (ز.ك.) وحل الحزب، نرى جذوره في كتاب د. عزيز عبدالله الشمزيني[134]. ولا يخفى أنه كان هناك نوع من الصراع الخفي على النفوذ، بين عائلة الشمزيني والقاضي، على زعامة الحركة الكردية في كردستان إيران، حيث كان السيد عبدالله والد السيد عزيز متنفذا في الأربعينيات في المجتمع الكردي في إيران، وهو من أحفاد الشيخ عبيدالله النهري، واعتقد بعضهم أنه جدير بقيادة الحركة الكردية، ولكن كانت عليه شبهة الارتباط بالإنكليز[135].

ويبدو أنه لم يكن راضيا عن قيادة القاضي محمد لـ(ز.ك.)، ففي مايس عام 1945 زار السيد عبدالله هاشموف، وقال له: «إن القاضي محمداً ليس معروفا، لأنه على علاقة بالإنكليز والسلطة المركزية، وأنه يصرف الكثير من الأموال على أنصاره المسلحين، ولا أحد يعرف من أين حصل على هذه

= جناح يميني داخل (ز. ك)، ولكن هناك رواية في مذكرات هة زار تشير إلى وجود عناصر موالية للإنجليز في حدك، خاصة أنصار الشيخ معصوم الصوفي. كان القاضي يعرف بحقيقة ارتباط الشيخ معصوم بالإنجليز، لكنه كان يخاف أن يعاقبه، لأنه كان للشيخ الكثير من الأنصار. (انظر: جشيتى، ص 73).

(134) ينقل عزيز الشمزيني في كتابه المشار إليه أعلاه، جميع المعلومات السلبية حول شخصية القاضي محمد الواردة في الدراسات والكتب التي ألفها فريق من الإيرانيين الحاقدين على القاضي محمد، ويضيف إليها أحقاده الشخصية، ويتهم القاضي محمد بالخيانة، وبأنه انتهازي لأنه سبق وأن قبل خاتما ذهبيا من الشاه. (انظر: ص 157-159، 163-164,.).

(135) في هذا المهرجان هاجم زيرو بيك الهركي السيد عبد الله الشمزيني، وعدّه خائنا، ونشر هذا الكلام فيما بعد في جريدة كردستان الرسمية، وهذا دليل على أنه كان هناك في حكومة كردستان من يشارك رأي زيرو بيك. (انظر: مستةفا، ص126-)127.

الأموال؟!»[136]. لذلك فإن هذا التشنج في الموقف من القاضي محمد انتقل من الأب إلى الابن (السيد عزيز)، ولهذا نرى في كتابه عبارات صريحة، تستهدف النيل من شخص قاضي محمد، ومكانته يكفي أن نذكر بعض الأمثلة الصارخة على هذا الموقف السلبي، من قاضي، حيث سبق أن أشرنا إلى أن السيد عزيز يتهم القاضي بإبعاد ذبيحي وزملائه، وتدبير مؤامرة اعتقاله، ويذكر في وصفه لخليفة القاضي محمد بأنه «عين قاضيا بأمر شاهاني» للإيحاء بأن القاضي كان مقربا من الشاه.

وفي صدد تعليقه على زيارة القاضي محمد، ووجهاء مهاباد لهمايوني (قائد القوة الإيرانية المهاجمة في ميانداوب في عام 1946) قبل هجومه على مهاباد، يقول: «وبهذه الطريقة المشينة استقبل القاضي محمد جيش إيران المحتل» (ص109). علما أن الظروف التي أجبرت القاضي على زيارة همايوني كانت ظروفا في غاية التعقيد، وسنتطرق إليها بعد قليل، لذلك فإن شهادة السيد عزيز في القاضي محمد ليست، بالضرورة، شهادة خالية من أثر هذه الخلفية التي جاء منها الكاتب، ويجب أن يعامل بحذر.

أمّا بالنسبة لمسألة اعتقال ذبيحي في صيف عام 1945، فهناك رأيان في ذلك:

أحدهما: هناك الرواية الإيرانية الرسمية التي ينقلها القائد العسكري الإيراني أحمد زنكنه، إذ يقول: علمت السلطات الإيرانية سرا بمقدم ذبيحي وزملائه إلى أرومية بمهمة، كلفهم بها القاضي، لمقابلة القنصل الروسي، وبمعيتهم بعض الوثائق، فوضع كمين له، وجرى اعتقاله مع من كان معه، ونقلوا فوراً إلى سجون طهران. يعارض الأستاذ كريمي هذه المعلومات، ويعدها خاطئة، وذلك استنادا إلى عدة اعتبارات:

أولاً: لم يعتقل ذبيحي في سفره إلى أرومية، بل اعتقل في تاريخ آخر. فاستنادا إلى رواية محمد شاهبسند، الذي كان عضوا بارزا في (ز.ك.)، فإن

(136) ئة فراسياو، به شى دووه م، ص41.

ذبيحي قد اعتقل، في أثناء عودته من اجتماع دلانبه ر.

ثانياً: جرى الاعتقال في فترة متأخرة جداً، عما ذكره زنكنة.

ثالثاً: لم يقم ذبيحي في حياته بالقيام بتنفيذ أية مهمة، يكلفه بها القاضي محمد. لأن القاضي محمداً لم يكن بعد في موقع قيادي داخل (ز.ك.) يؤهله تكليف ذبيحي بالمهام. وبما أن الحكومة المركزية كانت ضعيفة جداً، فلا بد من أن يكون هناك طرف يسّر للسلطة المركزية أمر اعتقالها ذبيحي، من أجل تحقيق هدف ما. ولكن الأستاذ الملا عزت يرفض تورط أي طرف كردي في عملية اعتقال ذبيحي وزملائه، ويقول: «لو كان هناك أي طرف كردي لانكشفت المسألة. ثم لماذا سكت ذبيحي ودلشاد رسولي وقد كانا جديرين وقادرين في الحديث عن هذه المسألة الحيوية في كتاباتهما، ولماذا سكت هيمن وهزار وأنصار (ز.ك.) بعد سقوط الجمهورية».

أما الرأي الثاني، والذي سبق الإشارة إليه أيضا، فهو أن المسؤولين السوفييت يوحون بأن اعتقال ذبيحي جرى بمؤامرة إنكليزية، من خلال إدخال جناح يميني إلى (ز.ك.)، لأن ذبيحي كان يمثل الجناح اليساري داخل (ز.ك.)، فاعتقاله يكون قد جاء للتخلص منه، وتسهيل سيطرة الجناح اليميني داخل (ز.ك.).

في كلا الرأيين ليس هناك أية أدلة قاطعة، على دور القاضي محمد، في اعتقال ذبيحي وسواء كان هذا الاعتقال بمبادرة من الحكومة الإيرانية، أو بمبادرة قادة (ز.ك.) الموالين للإنكليز. وفق رأينا لم يكن هناك خط موال للإنكليز داخل (ز.ك.)، وأن هاشموف مخطئ فيما يظن، وأن القاضي محمداً لم يبعد ذبيحي وقاسم قادري أو دلشاد عن مواقعهم، كما يدّعي السيد عزيز شمزيني، وإنما اعتقلوا في مهام، كانوا يقومون بها لـ(ز.ك.)، حين كان القاضي محمد عضوا بارزا في (ز.ك.)، وأن هؤلاء الأشخاص تولوا مناصب في جمهورية كردستان التي كان القاضي الرجل الأول فيها كما سنأتي على تفصيله لاحقاً. لذلك فإن نظرية الربط بين اعتقال ذبيحي وزملائه في (ز.ك.) لا تستند إلى أرضية صلبة، وإنما هي مجرد تصورات ليست أكثر. وادّعاء

كريمي أن القاضي محمد لم يكن في أثناء فترة اعتقال ذبيحي قائدا مهما في (ز.ك.) حتى يكلف ذبيحي بمهام، أيضا هو مسألة تختلف عن جميع الروايات، والتي من ضمنها (رواية هيمن وهزار) والتي تؤكد أن القاضي محمداً أصبح خلال فترة وجيزة الرجل الأول في (ز.ك.)، فالاعتقال جرى ـ حسب رواية كريمي ـ في حزيران عام 1945، في حين لم ينضم القاضي إلى (ز.ك.) إلاّ في تشرين الأول عام 1944.

ويعتقد كاتب هذه السطور أن كريمي يتصور أن قاضي محمداً، إن لم يكن متورطا في اعتقال ذبيحي، فإنه في أحسن الأحوال، لم يكن حريصا على العمل، من أجل إطلاق سراحه. وسبب ذلك يعود إلى عدم قيام القاضي بالضغط على الروس، لضمان إطلاق سراح ذبيحي إلا بعد قيام أهل مهاباد بمظاهرة، أمام بيت القاضي. وهذا ما دفعه إلى مطالبة الروس للتدخل لضمان إطلاق سراحه، وهذا ما حدث فعلاً[137]. كما منع القاضي محمد، في بداية اعتقال ذبيحي، محاولة أهل مهاباد احتجاز موظفي العجم، لإجبارهم على إطلاق سراح ذبيحي وزملائه. ولكن جريدة كردستان التي كانت تصدر تحت رعاية القاضي محمد، تنقل في عددها الصادر في شباط عام 1946 خبر إطلاق سراح ذبيحي، كبشرى سارة إلى كردستان جميعاً، ويذكر قيام الاحتفال بهذه المناسبة، ويصف هزار هذه المناسبة، وكأنها كانت يوم استقلال جديد لكردستان[138]. وإذا لم يكن قاضي محمد سعيدا، بإطلاق سراح ذبيحي وزملائه، لما سمح بهذه الحفاوة وهذا التكريم بعد إطلاق سراحهم في جريدة كردستان، ومدينة مهاباد.

لو تركنا نظرية المؤامرة في قضية تحول (ز.ك.) إلى (ح.د.ك.) نرى أن هناك أسبابا تتعلق بـ(ز.ك.) نفسها، وبالوضع في إيران، وبالظروف الدولية التي أملت على الكرد تحويل (ز.ك.) إلى إطار لمواصلة حركة الكردايه تى التي أخذت من قبل (ز.ك.) عدة إطارات أخرى لها. ليس هناك شك في أن

(137) كريمى، ص109.

(138) جيشتى، ص72.

الروس وبالتحديد جعفر باقروف في باكو، المخطط والمنفذ للسياسة السوفييتية تجاه الكرد، وكابتن هاشموف كانا العامل المباشر والحاسم في حل (ز.ك.) وتأسيس (ح.د.ك.).

فبعد تشكيل الحزب الديمقراطي الأذربيجاني برعاية باقروف وتشكيل جمهورية أذربيجان الديمقراطية في تبريز، كان باقروف يخطط لإلحاق كردستان بهذه الجمهورية. ولكنه كان يعلم جيدا بأن (ز.ك.) ذات النزعة القومية القوية وذات العلاقات المشبوهة ـ في رأيه ـ ستكون العقبة الأساسية في تنفيذ سياسته تلك. فطلب باقروف إلى الضباط الروس في إيران تشكيل وفد كردي وإرساله على الفور إلى باكو. وعهد إلى كابتن نمازوف ضابط الإرتباط الروسي في 12 أيلول 1945 بالطلب إلى القاضي محمد، بتشكيل وفد من رؤساء العشائر الكردية، والتوجه إلى تبريز، ومن هناك جرى إرسالهم فورا إلى باكو، للتباحث حول مستقبل الكرد. وإثر وصول الوفد الكردي المكون من 50 شخصية كردية بقيادة القاضي محمد، قال باقروف لهم: إن حق تقرير المصير للكرد مسألة، لا يمكن المساس بها، ولكن الظروف الحالية وحتى تبلور فكر قومي منظم وقوي، وفي جميع أجزاء كردستان في آن واحد، فإنه من صالح الكرد أن يكونوا جزءا من جمهورية أذربيجان الديمقراطية، في إيران. رفض القاضي محمد هذا الاقتراح، كما رفضه الأعضاء الآخرون في الوفد، واحتدم النقاش بين القاضي وباقروف. وأخيراً، قال باقروف بأن روسيا السوفييتية ستدعم مطالب الكرد في حكم ذاتي خاص، بشرط ألاّ يعلنوا دولة كردية مستقلة. وطلب باقروف أيضا إلى الوفد الكردي حل (ز.ك.) الموالية للإنكليز ـ حسب رأيه ـ وتأسيس حزب آخر ذي أهداف غير انفصالية ويكون مستعداً للعمل مع الأحزاب اليسارية الإيرانية الأخرى، من أجل الديمقراطية. ووعدهم مقابل ذلك بإرسال الأسلحة، والدعم المالي، ومطبعة[139].

يكتب بشدري الذي كان أحد القادة العسكريين في جمهورية كردستان:

---

(139) F.O. 371/52667. Persia, Confidential. Teleg. No. 65, March 3rd, 1946; R. Bullard to Mr. Roosevelt, pp. 126-128.

وانظر: ملا عزت. **كوماری**، ص 92-93.

«بعد وصول طلب الروس، لتشكيل وفد كردي، لزيارة باقروف، شكّل القاضي محمد وفداً ضم 30 شخصية كردية، وأصر باقروف، في أثناء الزيارة على أن تقوم (ز.ك.) بإسقاط شعار الاستقلال، ووعد بالمقابل بتقديم الدعم المالي والعسكري والثقافي للكرد[140]. ويكتب هزار عن انطباعاته عن سفرة باكو الثانية، قائلاً: بعد عودته قال القاضي محمد لأعضاء (ز.ك.) إن الروس غير مرتاحين من (ز.ك.) لأنها تطالب بتوحيد أجزاء كردستان جميعها، وهذا يخلق مشكلة للروس مع الحلفاء والأتراك، لذلك علينا أن نشكّل حزبا جديدا على أنقاض (ز.ك.) يطالب بالديمقراطية لإيران، والحكم الذاتي لكردستان[141].

أما بلوريان فيروي لنا في مذكراته انطباعاته عن سفرة باكو الثانية بالقول: كان مطمح الروس إلحاق كردستان بأذربيجان الإيرانية، وذلك من أجل إلحاقهما بأذربيجان الروسية. وكان باقروف قلقا من تعامل (كومه له) مع الإنكليز. وبعد عودة القاضي محمد من باكو، التقى اللجنة المركزية لـ(ز.ك.) وقال لهم:

«نحن نسعى لدولة كردية لعموم كردستان، وهذا حق مشروع، ولكن يجب أن نكون واقعيين، بأن نعمل في الظروف الحالية لحقوق قومية ضمن إيران، حتى تدعمنا دولة كبرى في مسعانا هذا. لذلك يجب تغيير اسم(ز.ك.). فمع أن السوفييت هم الوحيدون الراغبون هذه الأيام في دعمنا، ولكن ضمن مصالحهم»[142].

إضافة إلى هذا العامل الخارجي، كانت هناك عوامل داخلية أيضا أقنعت القاضي محمد والقادة الكرد بتغيير هدفهم الاستراتيجي، من دولة كردية مستقلة إلى حكم ذاتي ضمن إيران. فكانت هناك في طهران وعموم إيران نزعة عارمة نحو الديمقراطية، وعدم السماح لمحمد رضا شاه، بإعادة تجربة أبيه في الدكتاتورية، وكان لحزب تودة الموالي للروس سيطرة كاملة على نقابات العمال في إيران، خاصة نقابة عمال النفط. وكما أن هذه الأحزاب كانت تهيئ نفسها

(140) بشده رى، ص 45-47.
(141) جيشتى، ص 72.
(142) ئالة كوك، ص 57.

لخوض الانتخابات، والفوز بمقاعد كثيرة في البرلمان، تمكنها من تشكيل أجواء ديمقراطية.

وكانت هناك أيضا أحزاب قومية إيرانية ليبرالية تشكلت بعد سقوط رضا شاه، وتدعو إلى الديمقراطية الليبرالية. لذلك كان من الطبيعي أن يعلق الكرد آمالهم على هذا الانفراج. علما أن كثيرا من هذه الأحزاب الإيرانية كانت تطالب بتفعيل الدستور الإيراني (القانون الأساسي لعام 1911) والذي كان يدعو إلى قدر كبير من اللامركزية، وتشكيل الإيالات، لذلك طالب الحزب الديمقراطي الكردستاني الإيراني الجديد، في بيانه التأسيسي بتحويل إيران إلى إيالات، وتشكيل إيالة كردستان[143].

تأسست (ز.ك.) في ظروف بالغة السرية، وإن التطورات التي حدثت في أثناء الحرب العالمية في إيران والعالم لصالح الديمقراطية،كانت تستدعي تشكيل حزب جديد ليتجاوب مع هذه التغيرات[144]. ينقل الأستاذ الملا عزت عن رحيم قاضي قوله: إن البيان الأول للحزب الديمقراطي الكردستاني في نوفمبر 1945 كتب في اجتماع سري لـ(ز.ك.)، ويضيف الملا عزت أنه في الآونة الأخيرة من حياة (ز.ك.) كان وضع الحزب في منتهى الجمود. وحتى هذا النشاط أصبح بطيئا جدا، فجرى إصدار الأعداد 7 و8 و9 في عدد واحد[145]. ويقول الأستاذ هيمن: إن (ح.د.ك.) أسسه مجموعة من المثقفين داخل (ز.ك.) الذين اقتنعوا بأن (ز.ك.) لم تعد تتجاوب مع مقتضيات النضال، من أجل الكردايه تى في الظروف الدولية الجديدة. وأن (ح.د.ك.) بني على أسس (ز.ك.)، وأصبح القاضي محمد الذي كان عضوا في (ز.ك.) رئيسا وأصبح الرئيس السابق لـ(ز.ك.) عضواً عادياً، ولكن مخلصاً لـ(ح.د.ك.)[146].

إن رفع شعار الحكم الذاتي من قبل (ح.د.ك.) وذكر عبارة «وشعارنا في

---

(143) جه ليل كادانى، 50 سال خه بات. كورته ميشروويه كى حيزبى ديمو كراتى كوردستانى ئيران به ركى يه كه م، جابخانه ى وه زاره تى روشنبيرى، هه ريمى كوردستان، ص26.

(144) قاسملو، ص29-30؛ كولمرادي، ص 10؛ كادانى، ص26.

(145) ملا عزت، بة لكة و ج، ص690-692.

(146) تاريك روون، ل 23.

المرحلة الحالية» في مقدمة البيان التأسيسي، يعني أنه سيحق للكرد أن يرفعوا شعارات أخرى في المراحل القادمة لذلك كان هناك نوع من الاستمرارية في الشعارات والأهداف. ولتأكيد هذا الرأي، يشير الأستاذ نوشيروان مصطفى إلى المذكرة التي قدمتها (ز.ك.) عام1944 إلى فهيم الملك، عضو البرلمان الإيراني الذي زار كردستان، والتي احتوت على المطالب الآتية الشبيهة جدا، بمطالب (ح.د.ك.):

1) تكون اللغة الكردية اللغة الرسمية في كردستان، 2) تنشأ إدارة حكومية تدار من قبل الموظفين الكرد، 3) تصرف ضرائب كردستان على المنطقة الكردية، 4) تناقش هذه المطالب في البرلمان الإيراني، ويشرع قانون جديد لضمان هذه الحقوق، والحفاظ عليها،5) ونحن نطرح هذه الحقوق حاليا، والتي هي مشروعة، نحتفظ بالحق لأنفسنا في طرح شعار حق تقرير المصير في المستقبل[147].

وفي الحقيقة إن تغيير (ز.ك.) إلى (ح.د.ك.) كان منعطفا في تاريخ الحركة الكردية، إذ تحولت (ز.ك.) ذات النزعة النخبوية والمفرطة في السرية في العمل إلى حزب جماهيري علني. يقول الأستاذ كولمرادي كانت (ز.ك.) في نهاية الحرب العالمية الثانية، تتكون من منظمة صغيرة مجموع أعضائها72 عضوا، ومن سكان المدن. وفي 16آب 1946 أي بعد سنة من تحولها إلى (ح.د.ك.) أصبحت حركة شعبية تضم شرائح عديدة، من المجتمع الكردي، ووصل عدد أعضائه إلى 20 ألف شخص[148].

جمهورية كردستان

يقول الأستاذ الملا عزت إن هناك جوانب كثيرة من حياة جمهورية كردستان في مهاباد، بحاجة إلى الدراسة والبحث، خاصة فيما يتعلق بأمر

(147) حكومة تى كوردستان: ريبه ندانى 1324-1325؛ كورد له كه مه ى سوفيتدا، اتروحت هولندا، 1993. ص62-63.

(148) كولمرادى، ص 10.

علاقات الجمهورية بأذربيجان وطهران والروس. وإن الكتّاب المعاصرين بحاجة إلى وقفة جدية لشرح أسباب انهيار الجمهورية، في ضوء الوثائق المنشورة في الدول المعنية[149]. ففي هذا الجزء من البحث سنلقي الضوء على طبيعة جمهورية كردستان وعلاقاتها، مع أذربيجان والروس، وسنتناول الأسباب المحلية والإقليمية والدولية التي كانت وراء سقوطها.

كانت جمهورية كردستان ثمرة نضال (ز.ك.) التي استأنفها (ح.د.ك.) من يوم إعلانه 16آب 1945، لذلك من المفيد هنا أن نعود إلى أهداف الحزب وكيفية تكوينه. سبق أن أشرنا إلى أن السبب الرئيسي لتكوين (ح.د.ك.) يعود إلى السفرة الثانية إلى باكو عام 1945، لقادة الكرد في إيران، وحيث ورد في مقدمة البيان التأسيسي أن الحزب سيسعى إلى ضمان الحقوق الكردية في إيران التي ضمنها القانون الأساسي الإيراني (دستور عام 1911)، والذي يدعو إلى تشكيل إيالات (ولايات) داخل إيران. وكانت أهداف الحزب:

1 ـ استعمال اللغة الكردية في التعليم والإدارة والقضاء.

2 ـ الحكم الذاتي ضمن إيران.

3 ـ موظفو الدولة في المنطقة الكردية يجب أن يكونوا من الكرد.

4 ـ ضمان حقوق فلاحي كردستان.

5 ـ تطوير الزراعة والتجارة والنجارة.

6 ـ العمل لضمان الديمقراطية في إيران.

7 ـ دعم وضمان الديمقراطية في كردستان والحفاظ على حقوق الإنسان، الكردي بمنأى عن معتقده الديني والسياسي والعرقي.

8 ـ السعي لتطوير الخدمات الصحية والثقافية في كردستان.

9 ـ صرف جميع الضرائب في المنطقة الكردية وإرسال نسبة 30٪ فقط إلى خزينة الدولة المركزية.

---

(149) ملا عزت، بة لكه و ج، ص 697-714.

10 ـ دعم الحقوق القومية للشعوب الإيرانية الأخرى[150].

إن نظرة متفحصة إلى هذه الحقوق، تبين أن (ح.د.ك.) الإيراني كان حزبا علمانيا كباقي الأحزاب الكردية القومية الأخرى، خلال القرن العشرين، يسير وراء سراب الديمقراطية في إيران، ويؤكد الحكم الذاتي هدفاً استراتيجيّاً، ويعد كردستان إيران جزءا من الأراضي الإيرانية. وإن تحقيق هذا الهدف كان يرتبط ارتباطا جوهريا بشيوع الديمقراطية في عموم إيران، والذي لم يتحقق لا في إيران ولا في الدول التي تدير أجزاء مختلفة من كردستان، لذلك فإن شعار الحكم الذاتي، الذي كانت ترفعه الأحزاب الكردية، كان شعارا قد أثبت عقمه، مرارا وتكرارا. ولكن لنرى لماذا فشل هذا الشعار في كردستان إيران؟

في 11/ 12/ 1945 أعلن الحزب الديمقراطي الأذري حكومة جمهورية أذربيجان بقيادة جعفر بيشاوري. وفي 22/ 1/ 1946 أعلن القاضي محمد في مهاباد احتفالاً مهيبا، وبحضور عدد غفير من رؤساء العشائر الكردية، وقيادة (ح.د.ك.) ونحو 10 آلاف مواطن ميلاد «جمهوري كردستان ميللي» جمهورية كردستان الوطنية. وبعد إعلان الجمهورية انتشرت قوات الحزب الديمقراطي الكردستاني التي أصبحت تسمى قوات كردستان، على جميع المناطق الكردية التي لم توجد فيها القوات الروسية، أو البريطانية، ما عدا الحاميات الإيرانية الصغيرة، في سردشت وسقز وبانه، والتي أصبحت عمليا تحاصرها القوات الكردية.

ولكن إعلان الجمهورية كان إعلانا لحكومة الأمر الواقع، في كثير من الوجوه. لأنه، كما أعلن القاضي محمد في خطبته، كان الكرد يديرون تلك المناطق منذ عام 1941. وأعطي القاضي محمد لقب «بيشه وا» (الرئيس) وشكّل إدارة حكومية، باسم «هيئة تى ره ئيسى ميللى كردستان»، والتي كانت بمثابة هيئة وزارية. ورفع العلم الكردي بدلا من العلم الإيراني، فوق مباني مدينة مهاباد. وتبع ذلك مراسم رفع العلم في القرى والمدن الكردية الأخرى.

ورغم أن الدبلوماسيين الروس في كردستان وأذربيجان لم يحضروا احتفال

(150) كادانى، ص28-29.

إعلان الجمهورية، إلا أن صلاح الدين، الضابط الروسي المتخفي باسم تاجر، والذي كان يعرف بـ(كاكه آغا)، كان موجودا في مهاباد يوم إعلان الجمهورية. وقد خطب القاضي في 22/ 1/ 1946 في الاحتفال الجماهيري قائلاً:

«إن الشعب الكردي له كل مقومات القومية، كالذاتية الخاصة، ومنطقة جغرافية خاصة به، وله حق تقرير المصير أسوة بالشعوب الأخرى. يستيقظ شعبنا اليوم من نوم عميق، ويجد له حليفا قويا، ومن اليوم فصاعدا، فإن مهاباد مستقلة عن الحكومة المركزية، في إدارة شؤونها، وإن لشعب كردستان تراثا عميقا في حكم نفسه بنفسه، حيث كانت مهاباد جزءا من الدولة الكردية الموكريانية(أردلان). والتاريخ الكردي حافل بالأسر الكردية الحاكمة، كالأيوبيين مثلا، فحين اختفت أردلان ظهرت بابان، وحين اختفت بابان ظهرت سوران. وهكذا حكم أمراء بدليس أجزاءً من كردستان، ليثبتوا للعدو بأن هذا الشعب لا يمكن القضاء عليه، فأدعوا جماهير كردستان للحفاظ على الوحدة، وعلى علم كردستان المقدس، حتى يبقى مرفوعاً إلى الأبد»[151].

إن هذه الخطبة تشير وبكل وضوح، إلى أن القاضي محمداً كان عالما من طراز علماء الإسلام الأوائل الذين أبدعوا في العلوم الشرعية والعلوم الاجتماعية. فإشارته، في الخطبة المارّة، إلى المقومات الذاتية للكرد كاللغة والمنطقة الجغرافية تبين اطلاعه على المسائل السياسية في عصره، وحين يتكلم على تاريخ الكرد يبين عمق فهمه في هذا المجال. وكأن لسان حاله يقول إن إعلان جمهورية كردستان حق طبيعي وتاريخي، ويجب أن يدرس ضمن سياق تاريخ الكرد.

وفي 26/ 1/ 1946 أعلن القاضي محمد إتمام تشكيل الحكومة الكردية، والتي كانت على الصورة التالية:

(151) بلوريان، ص 64؛ ملا عزت، بة لكه و ج 3، ص 693.

الاسم	المنصب	المهنة
حاجي بابه شيخ بوكان	رئيس وزراء	عالم دين
محمد حسين سيف قاضي	وزير الحرب	
محمد أمين معيني	وزير داخلية	تاجر
أحمد آلهي	وزير اقتصاد	تاجر
كريم أحمد يان	وزير البريد والبرق	موظف
مناف كريم		ملاك
صديق حيدري	وزير ثقافة	
حاجي عبد الرحمن الخاني زاده	وزير أعلام	ملاك رئيس عشيرة
وزير مشاور	وزير زراعة	تاجر
محمد ولي زاده	وزير عمل	تاجر
خليل خسروي	وزير تجارة	تاجر
حاجي مصطفى داودي	وزير عدل	عالم دين
ملا حسين مجدي	وزير صحة	
سيد محمد أبو بيان		

وكانت هناك عدة مديريات عامة:

1 ـ مديرية تسجيل الأراضي.

2 ـ مديرية الشباب.

3 ـ مديرية البلديات.

4 ـ مديرية الشؤون المالية.

وكلّف سيف قاضي في الإسراع في تشكيل قوة مسلحة، للدفاع عن الجمهورية. مع العلم أنه كان هناك أعداد كبيرة من المسلحين في خدمة الجمهورية، ولكنهم كانوا بحاجة إلى تدريب وتنظيم. فأعطيت هذه المهمة للضباط الكرد الذين التحقوا مع الملا مصطفى البارزاني بالكرد في إيران في

تشرين الثاني عام 1945، بعد أن أجبرهم قصف القوة الجوية الملكية البريطانية على ترك أراضي كردستان العراق. ومن الجدير بالذكر أنه في الأعوام 1943 ـ 1945 قامت في كردستان العراق ثورة البارزان بقيادة الملا مصطفى البارزاني، وتلقت الثورة دعما من حزب هيوا، واستطاعت قوات المقاومة الكردية ضد هجوم الجيش العراقي، ولكن الإنكليز تدخلوا لمساندة الجيش العراقي، ولإنقاذ الحكومة العراقية من الوضع السّيّئ، ودخل مصطفى البارزاني إلى جمهورية كردستان إيران، ومعه الضباط الذين أصبحوا جزءا من قوات الجمهورية فيما بعد، وفيما يلي أسماؤهم:

1 ـ العقيد مصطفى خوشناو

2 ـ المقدم خير الله عبد الكريم

3 ـ النقيب محمد محمود قدسي

4 ـ العقيد عزت عبد العزيز

5 ـ النقيب بكر خوشناو

6 ـ المقدم سيد أحمد

7 ـ العقيد مير حاج

8 ـ الملازم أول نوري أحمد طه

9 ـ الملازم أول جلال أمين

10 ـ العقيد سيد عبد العزيز كيلاني (شمزيني)

11 ـ النقيب نوري أمين

وكإجراء من أجل إعطاء نوع من الرسمية، والتنظيم، للقوات القبلية الكردية المساندة للجمهورية، أعطيت رتبة الجنرال للأشخاص التالية أسماؤهم:

1 ـ محمد حسين سف قاضي

2 ـ عمرخان شكاك

3 ـ حمه رشيد خان

obeikandi.com

4 ـ ملا مصطفى البارزاني

وأعطيت الرتب العسكرية لمجموعة من الكرد من إيران، فقد أعطيت رتبة العقيد لـ(محمد نانه وازاده) الذي أصبح فيما بعد (المساعد السياسي لسيف قاضي) الذي كان بدوره القائد العام للقوات المسلحة. كان هناك 12750 مسلحاً على أتم الاستعداد للدفاع عن الجمهورية، و2000 مسلح نظامي[152].

وقد اهتمت حكومة كردستان منذ البداية اهتماما خاصا بالثقافة، وأعطي للشعراء الشباب الثلاثة هيمن وهزار وحسن قزلجي دور مهم في إحياء الأدب والثقافة الكردية. وكان ذبيحي ودلشاد رسولي وقاسم قادري يعملون في مطبعة كردستان، وأعطي لهؤلاء المثقفين مهمة إصدار دوريات متنوعة، منها: جريدة كردستان، هاوارى نيشتمان، هه لاله، وكانت مهمة هؤلاء المثقفين أيضا كتابة الكتب المدرسية[153].

كما اهتم القاضي محمد اهتماما كبيرا بمسألة التجارة والاقتصاد، ويعتقد الأستاذ الملا عزت أن القاضي محمداً كان متأثرا باقتصاد هتلر، وكان ينوي جمع مجوهرات كردستان ورهنها، لتكون في خزينة الدولة، وذلك من أجل الحصول على أموال نقدية من البنوك العالمية. كما أصدر بيانا لتأسيس شركة ترقي كردستان من أجل تنشيط التجارة الداخلية والخارجية، وكان من المفروض أن تكون الشركة المذكورة شركة مساهمة، لكي يستطيع المواطن الكردي وضع أسهم فيها من أجل التوظيف والإستثمار. وجرى ادخار4ملايين تومان، ولكن الحرب وسقوط أذربيجان أفسدا المشروع[154].

إن هذه الإجراءات لبناء مؤسسات الدولة الكردستانية لها العديد من المدلولات، فقبل إعلان الدولة، كان القاضي يوصي بحضور أكبر عدد من جمهور الكرد من مختلف الشرائح في أثناء الاحتفال بإعلان الدولة ورفع علمها، فجاءت وفود إلى مهاباد من مختلف أجزاء كردستان، وبالألوف، وأصر

(152) كادانى، ص47.
(153) كوردستان، عدد 23، مايس 6-1946.
(154) ملا عزت، به لكه و. ج3، ص733-734.

القاضي محمد على أخذ البيعة أولا من الوجهاء، كأفراد. وفي إعلانه ولادة الجمهورية في ساحة (جوارجرا) أمام الألوف، ووسط الحفاوة والتصفيق الحار، وتلاوة القرآن والأناشيد الوطنية، أخذ القاضي محمد البيعة من الجمهور، لذلك أصبح لحكمه شرعية مستمدة من تأييد الجماهير الكردية. وهذه الطريقة في أخذ الشرعية، والتأييد، تذكّرنا بنهج الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم أجمعين) وهو ما يسمى في فقه السياسة الشرعية بالبيعة الخاصة والبيعة العامة. وكان الخلفاء الراشدون يطلبون إلى وجهاء البلدان والأقاليم الإسلامية القدوم إلى المدينة لإعطاء البيعة في مسجد المدينة المنورة.

وما أقدم عليه القاضي محمد من إعلان ولادة الجمهورية في حفل جماهيري، ومن كسب تأييد الجماهير يسمى في المصطلح السياسي المعاصر بـ(الشعبية) في إدارة أمور الرعية. ويقول علي ابن القاضي محمد: «كان أبي يتنكّر ليلاً، ويذهب إلى الأسواق والمحلات العامة، ليحس حس الجمهور»[155]. وكان ذلك تقليدا آخر للخلفاء الراشدين، كما أن الخلفية الاجتماعية والاقتصادية لأكثر من ثلثي أعضاء الوزارة المشكّلة، كانت من الطبقة المتوسطة أو ما يسمى بـ(البرجوازية الصغيرة) أي الموظفين والتجار والملاكين الصغار. وهذا مؤشر على الاستمرارية مع نهج (ز.ك.) في إعطاء أمور السياسة لهذه الطبقة. وبخلاف ما ذكرنا من ادعاءات بعض المتحاملين، من غير وجه حق، على القاضي محمد، نرى أن معظم قيادات (ز.ك.) كُلفوا بمهام رسمية في جمهورية كردستان. فالمثقفون أمثال هيمن وذبيحي ودلشاد رسولي وهزار كانوا مشغولين انشغالا كبيرا بالمهام الثقافية الجسيمة التي كلّفتهم بها، بصفة رسمية، حكومة كردستان. وأعطي لحسن زركه رى منصب نائب قائد قوات الشرطة، ولكنه أقيل من منصبه، بعد أن ثبت عدم صدقه وأمانته وأهليته للعمل، كما أعطي لمحمد نانه وازاده، أحد الأعضاء المؤسسين لـ(ز.ك.)، منصب نائب قائد قوات كردستان وبقي يشغل هذا المنصب إلى حين وفاته، في حادث سيارة.

---

(155) جان دوست، «جافى من كرى نه ده ن، بلا ئة ز سبه ها مه هابادي ببينه م»، رامان 2000، ص7.

إن وجود حاجي بابه شيخ على رأس التشكيلة الحكومية لم يكن مجرد مصادفة، فبابه شيخ كان عالماً فاضلاً، ورجلاً تقياً وصارماً، مع أعداء الكرد، ومحبوباً في عموم كردستان. وبقي يزاول مهامه بكل كفاءة وإخلاص إلى آخر يوم في حياة الجمهورية، وكان حريصا جدا على أن يراقب أعمال الوزراء ويحاسبهم بنفسه، (رغم سنّه) محاسبة دقيقة.،وإن هذه الصرامة والإتقان في العمل كانا بمثابة همّ كبير يثقل كاهل المسؤولين. وهذا ما دفع هيمن، الذي كان سكرتيره الشخصي، إلى عدم تحمل المواظبة في العمل معه، لذا تفرغ للأمور الثقافية(156).

إن وجود القاضي محمد وبابا شيخ على رأس حكومة كردستان دليل بيّن، كضوء الشمس، على قدرة علماء الإسلام، على قيادة الكرد في الأمور الدينية والدنيوية. وما أرى هذا إلا استمراراً لنهج الشيخ عبيد الله النهري والشيخ عبد السلام البارزاني والشيخ سعيج بيران، كما أن العلماء والدعاة المجاهدين ضمن التيار الإسلامي المعاصر في كردستان، هم أيضا يمثلون هذا الاستمرار. وكل محاولة لفصل الإسلام عن الحياة السياسية للمجتمع الكردستاني، وخلق ازدواجية مزيفة باسم «الإسلام الديني» و«الإسلام السياسي»، هي خيانة لهذا التراث المشّرف في تاريخنا المعاصر، وقراءة غربية ومسيحية للإسلام والحكم، يحاول بعضهم فرضها على الشعب المسلم في كردستان.

كما يلاحظ على القاضي محمد وقادة الجمهورية النظرة القطرية المؤسفة. فرغم وجود أربعة عقداء وخمس من المراتب العسكرية العليا من الكرد المهاجرين من العراق في مهاباد، ورغم الدور الكبير والمشّرف الذي سيؤدّيه هؤلاء في الدفاع عن الجمهورية، فلم تُعطَ لهم أية مهام مهمة في الحكومة. إن بعض المناصب العسكرية التي أعطيت للقادة العسكريين الكرد العراقيين، كأمراء أفواج للقوات البارزانية مثلا، كانت إجراءات فرضها الأمر الواقع، وكان هؤلاء القادة العسكريون يملكون خبرات إدارية وسياسية، ولكنها مع الأسف لم تستغل استغلالا جيدا. فأعطيت وزارة الثقافة مثلا لمن لا يعرف حتى القراءة والكتابة

(156) هيمن، ص23.

باللغة الكردية! وكان من الأولى أن يعطى هذا المنصب لدلشاد رسولي (كاتب من السليمانية) أو لأحد العلماء الذين كانوا يملكون خبرات ثقافية وإدارية جيدة.

وبما أن الحديث لا يزال عن طبيعة جمهورية كردستان وكيفية تكوينها، فلا بأس هنا أن نعطي بعض الملاحظات عن الجدال الدائر بين الباحثين الكرد، حول جمهورية كردستان الوطنية، أكانت جمهورية مستقلة أم حكومة كردية محلية، تطالب بالحكم الذاتي «خودموختاري» ضمن إيران؟ فليس من السهولة وصف جمهورية كردستان وصفا دقيقا، فيما إذا كانت كيانا ذا حكم ذاتي، أم حكومة لدولة مستقلة؛ويعود ذلك إلى الأسماء التي استعملت لتعريف الجمهورية التي توحي بشيء من جهة، والتصرفات والتصريحات المتعارضة التي صدرت من بعض المسؤولين، والتي توحي بشيء آخر.

من جهة أخرى. فقد كتب على العلم الخاص بالجمهورية «ده وله تى جمهورى كوردستان ـ دولة جمهورية كردستان» و«كوماري ديمو كراتي كوردستان ـ جمهورية كردستان الديمقراطية» و«كوماري ميللي مهاباد ـ جمهورية مهاباد الوطنية». أما في الصحافة الرسمية، خاصة جريدة كردستان الناطقة باسم الحكومة الكردية، فقد استعمل اسم «جمهوري ديموكراتي كوردستان»[157].

إن استعمال كلمة «دولة» في الخطاب السياسي العربي يعني كيانا ذا شخصية دولية ومستقلة. أما كلمة «جمهورية» فإنها تحمل مدلولات مزدوجة، إذ تعني، في الغرب ودول العالم الثالث، حكومة ذات سيادة وشخصية دولية. ولكن استعمال كلمة «جمهورية» في المعسكر الاشتراكي، الموالي للاتحاد السوفييتي السابق، كان لوصف كيانات إقليمية، تتمتع بنوع من الإدارة الذاتية، ضمن الكيان السوفييتي المنحل.

إن استعمال عدة أسماء من قبل المؤسسات والشخصيات السياسية والثقافية الكردية، أيام الجمهورية، دليل على عدم وجود مرجعية قانونية،

(157) ملا عزت. **كوماری**، ص 109-101.

لحسم هذه المسألة، ووجود نوع من اللامركزية الممزوجة بالفوضى، عند القائمين بأمر الجمهورية. فلو كان هناك دستور للجمهورية، أو مؤسسة تشريعية، أو وقت كافي في عمرها، لأمكن تقنين هذه المسألة وحسمها.

وللأستاذين كريم حسامي وكولمرادي رأيان مختلفان في هذا المجال. يقول حسامي إن: «القاضي محمد أعلن دولة كردية مستقلة، في وضح النهار، وأمام مرأى ومسمع 20 ألف كردي، والرأي العام العالمي، وسميت هذه الدولة بحكومة (كردستان الوطنية)». ويضيف حسامي قائلاً: «إن رفع العلم، وتأسيس جيش كردي مستقل، وتطهير المنطقة الكردية من الجيش الإيراني والسلطات الحكومية، وأخيرا الدخول في علاقات دولية مع دول أخرى، كلها مؤشرات على كون جمهورية كردستان كيانا مستقلا وشخصية دولية».

كما أن الخطباء لم يذكروا، يوم إعلان الجمهورية، كلمة «خودمو ختاري» أي «حكم ذاتي»، لأنهم كانوا يعرفون جيدا معنى هذه العبارة، وإنما أعلنوا ولادة حكومة كردستان الوطنية المستقلة، وورد في خطاب القاضي محمد يوم إعلان الجمهورية قوله، بأنه سيبذل آخر قطرة من دمه في سبيل استقلال كردستان[158].

أما كولمرادي، فيرى أن استعمال كلمة«جمهورية» أو «رفع العلم» في القانون الدولي لا يعني بالضرورة إشارة إلى وجود دولة مستقلة، فهناك الكثير من الدول الفيدرالية التي تسمح لبعض الكيانات الداخلة فيها، استعمال كلمة جمهورية، أو رفع أعلام إقليمية، بجانب علم الدولة الفيدرالية[159].

ويتفق الكاتب الكردي عوله مع رأي حسامي في عدّه جمهورية كردستان دولة مستقلة، لأنها فضلاً عن إلغائها لعلم الدولة المركزية، واتخاذ علم خاص بديل عنه، فإنها أيضا أوقفت العمل بالقوانين الإيرانية، في جميع المناطق الخاضعة لسيطرة الجمهورية[160]. أما الأستاذ نوشيروان مصطفى فإنه يتخذ

(158) كه ريم حسامي، «كزينك زمارة 13- نامولة ناوة روكي»، كزينك. زمارة-14، ص 47.
(159) كولمرادى، ص11.
(160) عولة،ساليك بوو كورد ئازاد بو، ئوستوكهولم (سويد: 1988)، ص 91.

منهجا وسطا بين منهجي حسامي وكولمرادي المار ذكرهما، إذ يكتب: «إن جمهورية كردستان لم تكن تملك مؤسسة تشريعية حتى تشرع لها القوانين، ولم تأخذ شرعيتها من القانون الإيراني الأساسي، بتأسيس حكومات خاصة بها. ورغم أن مسؤولي الجمهورية كانوا يتكلمون عن حكومة (خودموختاري) (محلية) لكن تصرفاتهم وإجراءاتهم، كانت توحي إلى كونها صادرة عن مؤسسة أكبر من إقليمية، أو فيدرالية»[161].

ربما كان القاضي محمد قد فكر بأن الأحداث الإقليمية والدولية السائدة آنذاك، حين إعلانه جمهورية كردستان، قد تمكّنه من تأسيس كيان كردي مستقل. ولكن إخفاقه في نيل الدعم السوفييتي أو الإنكليزي أو الأميركي، لاستقلال كردستان أجبره على تغيير هذه الفكرة، بعد فترة وجيزة، من إعلان الجمهورية، فبدأ يركز جميع تصريحاته على الحكم الذاتي.

ومن الجدير بالذكر أن خطاب القاضي محمد واسم الجمهورية قد أحدثا قلقا بالغا، ليس في وسط الحكومة المركزية فحسب، بل حتى عند حكومة أذربيجان الشعبية. فدعا جعفر بيشاوري، رئيس جمهورية أذربيجان، القاضي محمداً إلى تبريز، واحتج بشدة على إعلان استقلال كردستان، فقال بيشاوري للقاضي: «نحن نعلن الحكم الذاتي، ولكنكم أنتم تعلنون دولة مستقلة»، فكان رد القاضي عليه هو أن «السلطات السوفييتية على علم مسبق بأحداث مهاباد، وأنهم يؤيدونه»[162].

لو وضعنا استعمال الكلمات ومدلولاتها القانونية والسياسية جانبا، نرى أن القاضي محمداً كونه رئيسا لحكومة، وناطقا رسميا باسمها، يؤكد في العديد من المناسبات أن جمهورية كردستان تسعى للحصول على اعتراف رسمي من الحكومة الإيرانية، ومن حكومة أذربيجان، بكونها حكومة إقليمية ذات حكم ذاتي، ليس أكثر. فبعد أقل من شهر من إعلان حكومة كردستان نشرت جريدة

(161) حكومة تى كوردستان. ص130-131.
(162) كوجرا، ص273.

كردستان في عددها الأول افتتاحية تقول، بكل صراحة، إن الكرد لا يريدون إلا الحكم الذاتي[163].

وفي تموز عام 1944 زار القاضي محمد، محمد رضا شاه في طهران، وأكد له ولاءه وولاء الكرد للحكومة المركزية في طهران. وقال القاضي للشاه: «كوننا مسلمين من أهل السنة، نحن ملزمون بالطاعة لأولي الأمر، وإن شعب كردستان يعتز بإيرانيته». وفي أثناء وجوده في طهران عقد القاضي محمد لقاءً صحفياً مع جريدة (إيران ما) قال فيه: «إن الكرد ضد الانفصال عن إيران، وإنهم فقط يريدون حكم الإدارة المحلية، وانتخاب مجلس إيالة كردستان، كما نص عليه القانون الأساسي»[164].

وفي لقاء مماثل مع صحيفة (شاهباز) الإيرانية الطهرانية في آب 1946، ذكر القاضي محمد أنه، وقادة الكرد، يعملون ضد انفصال كردستان، عن إيران. ولكن أعداء الكرد يروجون دعايات عكس ذلك. وفي حزيران 1946 نقلت دورية فرانس بريس عن القاضي محمد، قوله إنه يطالب بالديمقراطية لإيران، والحكم الذاتي لكردستان، وإنه لا يمانع قيام السلطات المركزية بإجراء انتخابات المجلس الإيراني في كردستان، بشرط ألا يتدخل الجيش في الانتخابات[165].

وفي آب عام 1946 اقترح قوام السلطنة على القاضي محمد في طهران تشكيل محافظة باسم كردستان، تضم كل الأقاليم التي يقطنها الكرد، ويكون القاضي محمد محافظا عليها، وترتبط بالحكومة المركزية، فقبل القاضي محمد بهذا الإقتراح الذي كان خطة تكتيكية من قوام السلطنة، لكسب الوقت، وشق الصف الكردي ـ الأذري، وفصل المناطق الكردية عن أذربيجان[166].

وفي تموز 1946 كانت هناك مفاوضات بين وفد الحكومة المركزية

---

(163) كوردستان، عدد-1/ 11، 1946.

(164) بامشاد، ص88-90.

(165) كولمرادى، ص11.

(166) قاسملو، ص 56.

والإدارة الكردية في مهاباد، حيث عرضت الحكومة المركزية، بلسان العقيد فيوضي، الحكم الذاتي على الكرد، مقابل تخليهم عن السلاح. فقبل القاضي محمد بعرض الحكم الذاتي، ولكنه رفض تجريد الكرد من السلاح، لأنه لا يأمن من بطش السلطة المركزية[167]. وظل صدر القاضي طيلة عمر الجمهورية يمثل مهاباد وما حواليها في البرلمان الإيراني وكان بإمكان القاضي محمد أن يطلب إلى أخيه الانسحاب من المجلس الإيراني، لتأكيد استقلالية كردستان، ولكن بدلا من ذلك أعطى له القاضي محمد كل الدعم والمساندة[168].

في الحقيقة لم تكن جمهورية كردستان الوطنية من الناحية النظرية والقانونية إلا ولاية، حاولت أن تؤكد استقلاليتها، مستدلة بالدستور الذي تجاهلت الحكومة المركزية تطبيقه. أما من الناحية الواقعية، فكانت دولة مستقلة وتتعامل في علاقاتها الداخلية والخارجية، وكأنها حكومة ذات سيادة كاملة. وإن تسمية جمهورية كردستان الوطنية كانت، ولا تزال، مصدر جدال لظروف وأسباب عدة. فاعتاد الكتاب الغربيون من تقليل قيمتها، وسموها بـ«جمهورية مهاباد» للإيحاء بأنها كانت دولة المدينة، ولم تحظ بدعم الكرد. علما أن حكومة كردستان لم تطلق على نفسها هذه التسمية. وحاولت في الكثير من المناسبات فرض سيادتها وسلطتها على مدن كردستان جميعها، وكانت قواتها تفرض سيطرتها العسكرية على معظم الريف الكردستاني، ومن ضمنه أرومية باتجاه الحدود التركية والعراقية، وإن أهالي مدن سقز وبانه ومريوان خضعوا لنفوذها، مع أن قوات كردستان الوطنية، لم تدخل هذه المدن، كما سنبين ذلك لاحقاً.

وهناك في كردستان العراق اليوم المشكلة نفسها، فيما يخص الاسم. فلأكثر من عقد لم يستقر الكتاب، عامة الناس، على إطلاق تسمية دقيقة على الحكومة المشكلة في المنطقة، بعد فرض الحماية الغربية عليها، وحظر الطيران فوقها. فهناك من يسميها حكومة كردستان الفيدرالية، ويسميها آخرون بحكومة

(167) عه بدولا ئةحمه د رة سوول بشده رى، ياددداشتة كانم، بةشى يه كه م، بغداد، 1993، ص71-72.

(168) المرجع السابق، ص72.

الإقليم واعتاد بعضهم على تسميتها بعد معارك 1996 الداخلية بحكومة أربيل وحكومة السليمانية. ولكن إضافة كلمة الفيدرالية إلى الحكومة الإقليمية لا تمت، بأية صلة، إلى الواقع.

مع أن حكومة كردستان عاشت لفترة 11 شهراً، ولكن لم تعط لها الفرصة لتنفيذ برامجها لبناء مؤسسات الدولة، وتطوير المنطقة اقتصادياً. ولكن ـ وكما أشرنا إليه سابقاً ـ فقد شهدت كردستان في هذه الفترة انتعاشا ثقافيا، لم تشهد له مثيلا من قبل، فانفجرت الطاقات الثقافية، التي كانت محصورة أيام رضا شاه، كما تنفجر المياه من خلف السد، بعد أن تفتح بعض أبوابه. فتحولت مدينة مهاباد إلى مركز إشعاع حضاري، حيث أقيمت فيها المؤتمرات الثقافية، خاصة الأدبية والفكرية. وأصبحت مسرحية (دايكي نيشتمان) لفرقة شباب مهاباد، موضع رضا وتقدير جميع أهالي مدن وقرى كردستان.

وكان مصدر هذه الثورة الثقافية الحرية الفكرية التي وفرتها الحكومة ووجود خيرة شعراء الكرد، من التيار القومي في القرن العشرين، من أمثال هزار وهيمن في قلب مهاباد. والأكثر من ذلك، كانت هناك نخبة متنورة من الكرد المهاجرين من العراق، فضلاً عن وجود المفكر والمصلح الثوري القاضي محمد ذي الشخصية المؤثرة على رأس الحكومة، والذي كان يولي الثقافة والعلم اهتماماً خاصاً.

إن الانتعاش الفكري والثقافي يحتاج إلى بيئة يسود فيها الأمان والاستقرار وحرية الرأي. وقد وفرت حكومة كردستان كل هذه المقومات المطلوبة، للثورة الثقافية. ففي أثناء حكم الجمهورية، وحتى قبلها، حكم القاضي محمد المنطقة حكما عادلا، وكان حريصا على عدم مصادرة الحريات وممتلكات الناس، ولم يكن هناك في مهاباد لجان ثورية، مثل جمهورية أذربيجان، والتي كان الناس تعاني الأمرّين من إرهابها. وكان القاضي محمد محبوبا لدى الجماهير، بدليل أن الأسواق جميعها أغلقت يوم إعدام القاضي محمد، وكانت الشوارع خالية من الناس[169].

(169) نجفقولي، ص 141.

يرى الدكتور أمير حسن بور أن حكومة جمهورية كردستان كانت حكومة ديمقراطية، ومستقلة، في قرارها، عن أي قوة أجنبية، ولكن الكتاب الغربيين والدبلوماسيين الإنكليز والأميركيين حاولوا نعت الجمهورية وقادتها بالثوريين، وبكونهم لعبة بيد السوفييت[170]. ولتأكيد هذه الاستقلالية، أكد القاضي محمد لدوهلر مساعد القنصل الأميركي في أرومية عن رغبته في بناء علاقات ثنائية بين حكومة كردستان والولايات المتحدة الأميركية. وعبّر القاضي محمد عن أمله بأن يساهم الدعم المقدم من حكومة الولايات المتحدة الأميركية في تطوير البلد ثقافيا وصناعيا[171].

وحين اكتشفت حكومة كردستان أن محمود غفوريان، الشاب الماركسي من أهالي مهاباد، يزود هاشموف، القنصل السوفييتي في أرومية، بتقارير سرية عن وضع الكرد، جرى اغتياله في ظروف غامضة، ولم يدِن القاضي محمد اغتياله[172]. ولو كان القاضي محمد عميلاً كما زعم بعضهم، أو آلة بيد الروس، لكان له موقف آخر؛ علما أن هاشموف وباقروف كانا من ألد أعداء الكرد رغم إبدائهما الود والتأييد الظاهرين للقضية الكردية.

ومما يجدر ذكره، هنا، أن إعدام غفوريان هو الدم الوحيد الذي أريق، خلال 11 شهراً، في جميع المناطق الواقعة تحت سيطرة حكم الجمهورية. وقد كان القاضي محمد رجلا مصلحا، يؤمن بالتغيير الشامل، ولكن بطرق سلمية، ويحاول تفادي إراقة الدماء. ففي عام 1946 كانت هناك خطة من قبل حكومة أذربيجان، لقتل مجموعة من الإقطاعيين الكرد، فذهب القاضي محمد شخصيا إلى تبريز لإقناع بيشاوري، للعدول عن تلك الفكرة[173]. كما حاولت مجموعة

---

(170) Amir Hassan, Pour "Two Nationalist Revolutions in Azerbaijan and Kurdistan", pp. 80-81.

(171) F.O. 371/52702, Mr. le Rougete (No. 572, from Tehran to Foreign Office, 29 April, 1946.

(172) Hengaw (Kurdish Magazine). No. 23, and 24 Feb; F.O. 371/05667. Vice Consul Tabriz. Feb 23/1946; وانظر: بلوريان، ص 55.

(173) **هه زار**، ص 87.

من رؤساء عشائر مامش ومنكور، بدفع من الإنكليز والحكومة المركزية، القيام بتجميع قوة مسلحة للهجوم على الجمهورية. فأرسل القاضي محمد قوة لردعهم، ولكن نصحهم بعدم إراقة الدماء، وفرّ المتآمرون إلى مناطق بشدر الموالية للإنكليز[174].

ورغم صبر القاضي، وحلمه من أذى طبقة الآغاوات الذين لم يكفّوا طيلة عمر الجمهورية عن تدبير المؤامرات، كان يؤمن بكسبهم، أو على الأقل تحييدهم في الصراع مع الحكومة المركزية. كما كان يحاول تدمير المؤسسة الإقطاعية، من الداخل، من خلال فتح المدارس، وإرسال أبناء الآغاوات للدراسة في تبريز وروسيا[175].

ويصف (نجفقلي) الكاتب الإيراني الذي راقب تلك الأحداث عن كثب، قائلاً:

«تصرف القاضي محمد بحكمة وخبرة وعقلانية، فلم يسلب أموال الآخرين ولم يُرِق قطرة من الدم. لذا أحبه الناس بشكل كبير، وهذه السياسة أجبرت الدولة على التصرف معه بعقلانية واحترام، فعندما دخل اللواء همايوني مهاباد ذهب إلى بيت القاضي، وتناول الغذاء معه»[176].

يقارن البروفيسور وادي جويدة بين جمهورية مهاباد وجمهورية أذربيجان من وجوه عدة:

1) كانت حكومة أذربيجان حكومة قمعية، فالحريات السياسية فيها مقيدة وكانت هناك حالة من الإرهاب تمارس ضد الملاكين والإقطاع والمعارضين. وكان الحزب الحاكم شيوعيا، أما في جمهورية كردستان، فلم يكن هناك شيوعية، ولم يكن هناك تقييد للحريات، ولم يكن للروس حضور أو نفوذ ملموس.

(174) **بشده ری**، ص 73؛ هه زار، ص 79.
(175) **بشده ری**، ص73.
(176) من مهاباد الدامية إلى ضفاف آراس، ص141.

2) كانت حكومة أذربيجان صنيعة خطة روسية سياسية، لإلحاقها بروسيا السوفييتية، في حين أن جمهورية كردستان كانت ثمرة نضال القوميين الكرد، لبناء دولة كردستان الكبرى.

3) كانت حكومة أذربيجان مكروهة لدى الجماهير ومعزولة عنها، في حين أن حكومة جمهورية كردستان كانت ذات شعبية عالية، وكان ذلك يعود إلى الشخصية الرفيعة للقاضي محمد[177].

وفي لقاء لوكالة الأنباء الفرنسية مع القاضي محمد، حول استقلاليته بالقرار في جمهورية كردستان، صرّح قائلا: «بعد انسحاب قوات رضا شاه، سيطرت قواتنا على كردستان، ولا نسمح بأي تدخل خارجي، ووضعنا يختلف كلياً عن الوضع الأذري»[178].

ويدلي الأستاذ الدكتور جمال نبز بدلوه في هذه المسألة، حيث يضيف قائلا: «لو درسنا القوانين والدستور والتشريعات في جمهورية كردستان، نرى أنها كانت خالية من الماركسية، بعكس جمهورية أذربيجان الشيوعية»[179].

إن عمر الجمهورية القصير حال دون إحداث التغييرات السياسية والاجتماعية التي كان القاضي محمد يطمح لتحقيقها، في المجتمع الكردستاني. لذلك ليس من الموضوعية الحكم على الجمهورية وقادتها وإنجازاتهم وإخفاقاتهم، دون أن نأخذ عامل الوقت بالاعتبار، والذي يشكل مسألة حيوية في أي مشروع اجتماعي. فإن بناء المؤسسات الحكومية وإحداث التغييرات الاجتماعية الجذرية التي كان القاضي محمد وقادة الجمهورية بصددها، في ظل الأحداث العالمية والإقليمية والقطرية والمحلية، البالغة الصعوبة، كان أمراً بمثابة النحت على الصخر، أو السباحة ضد التيار، فتقاذفت الأمواج القوية بالجمهورية الفتية، وهزّتها بشكل عنيف، حتّى استطاعت في النهاية أن تقلعها من الجذور.

---

(177) Jwaideh. Vol. 2, pp. 771-772.

(178) كوجرا، ص 280.

(179) نه به ز، ص22.

ومن المستغرب جدا أن تكون الأحداث العالمية والتغييرات الإقليمية والقطرية والمحلية التي مهدت لظهور الجمهورية هي العوامل نفسها التي ساعدت، في النهاية، على القضاء على الجمهورية، لذلك فرغم ابتهاج الكرد في كردستان الكبرى بالمولود (الجمهورية) فإنه كان يحمل الكثير من الأمراض الفتاكة. وفي السطور القادمة نحاول عرض العوامل التي مهّدت لسقوط جمهورية كردستان، وتقييمها.

الوضع السياسي في إيران (1945 ـ 1946م)

كان لتطور الأحداث السياسية في إيران تأثيره الواضح في الوضع السياسي في كردستان. ففي عام 1945 أزيح حكيم الملك من الحكم، وحل محله أحمد قوام السلطنة رئيساً للوزراء. وكان هذا الأخير سياسياً محنكاً وبراغماتياً طموحاً. أراد قوام السلطنة أن يفرض هيمنته الكاملة على السياسة الداخلية والخارجية في إيران. ولكن كانت هناك ثلاثة عراقيل أساسية تحول دون تحقيقه لمشاريعه السياسية: الشاه حزب تودة، الوجود العسكري الروسي في المقاطعات الشمالية.

أراد قوام السلطنة فرض هيمنته الكاملة على محمد رضا شاه، الشاب ذي التجربة القليلة، فوجد أن جنرالات الجيش الإيراني يؤثرون فيه، من اجل ممارسة نفوذهم في السياسة الإيرانية. فأقال قوام السلطنة (حسن أرفع) من منصب القائد العام للقوات المسلحة، وأحل محله الجنرال رازمارا الذي كان في البداية يبدي الطاعة له. وكان التحدي القادم من حزب تودة «الحزب الشيوعي الإيراني» تحدياً جدياً، إذ كانت لهم السيطرة الكاملة على نقابات العمال، خاصة نقابة عمال النفط في الجنوب، ونفوذ سياسي كبير في أصفهان ومازندان والسيطرة الكاملة على أذربيجان، وقد حصل بعض أعضاء تودة على مقاعد في المجلس الإيراني أيضاً. فأراد قوام السلطنة إضعاف تودة واحتواءه، وذلك من خلال إعطائهم بعض المقاعد الوزارية في حكومته وإعطاء امتياز النفط للروس، لضمان انسحاب القوات الروسية من شمال إيران، وبذلك يكون

قد أزال جميع العراقيل من طريق تحقيق برنامجه السياسي الطموح[180].

وفي 28/ 2/ 1946، غادر قوام السلطنة إلى موسكو وحل ضيفاً على ستالين ومولوتوف، فأكد للروس استعداد حكومته لإعطاء الروس امتياز النفط في شمال إيران، مقابل ضمانات من الروس بسحب قواتهم من إيران، في الموعد المحدد، وتأييد الروس له لحل مسألة أذربيجان وكردستان، وبشكل سلمي، وعدّها مسألة داخلية، ومساعدة الروس للحكومة الإيرانية لإجراء انتخابات المجلس القادم في جميع أجزاء إيران، وانسحاب جميع القوات الأجنبية منها[181].

وفي نيسان 1946 وقّع صاد جيكوف وقوام السلطنة على اتفاقية التفاهم، والتي نصت على تشكيل الشركة الإيرانية السوفيتية للنفط وإعطائها الأمتياز، لاستخراج النفط من شمال إيران. أن هذا الامتياز كان بمثابة فرض السلطة السوفييتية على مناطق واسعة من الشمال إذ تكون الشركة معفاة من جميع أنواع الضرائب والقوانين الإيرانية. ولكن قوام السلطنة أصر على شروطه للمصادقة الثنائية، على امتياز النفط للسوفيت؛ حيث نصت على موافقة السوفييت لحل المسألة الأذربيجانية حلاً سليمياً، وعدّها مسألة داخلية، والموافقة على إجراء الانتخابات في جميع أجزاء إيران، ومصادقة البرلمان الإيراني على الامتياز لتكون نافذة المفعول[182].

وبعد الحصول على امتياز النفط، أعطى السوفييت توجيهات إلى حزب تودة، وقادة أذربيجان، وبالتعاون مع قوام السلطنة. ففي 12 حزيران 1946 وقعت الحكومة المركزية ممثلة بمظفر فيروز، مساعد قائد قوات الجيش، مع حكومة أذربيجان ممثلة بجعفر بيشاوري، معاهدة لحل المسألة الأذربيجانية حلاً سليمياً، وتعيين د. جاويد من الحزب الأذربيجاني محافظاً على أذربيجان[183].

---

(180) Evand Abrahamian. Iran Between two Revolutions (Princeton University, 1982), p. 185.

(181) سجادي، ص 304-305، ملا عزت. **كوماری**، ص 107-109.

(182) Yassin, pp. 208-209.

(183) كوجرا، ص275.

كما دخل أعضاء حزب توده في حكومة قوام السلطنة. وفي أيلول علم 1946 أرسل القاضي محمد برقية إلى قوام السلطنة يساند فيها سياسة الحكومة، تجاه الروس، وحزب تودة، ويعلن تأييده للحزب الديمقراطي الإيراني الذي كان قوام السلطنة يرأسه[184].

لم تحظ سياسة قوام هذه، تجاه الروس وحزب تودة، بتأييد محمد رضا شاه الذي عدها استسلاماً من قوام السلطنة للسوفييت، وإقراراً بفصل أذربيجان وكردستان عن إيران. لذلك شجع الشاه الجيش والعناصر اليمينية في البرلمان، على مقاومة هذه السياسة تجاه الروس[185]. كما أثارت هذه السياسة حفيظة الإنكليز. ولأجل ممارسة الضغط على قوام السلطنة، شجع الإنكليز رؤساء العشائر في جنوب إيران، لتشكيل ما سمي فيما بعد بلجنة عشائر الجنوب، وطالبت هذه اللجنة بالحكم الذاتي أسوة بالآذريين والكرد. كما جلب الإنكليز المزيد من القوات إلى الخليج، كإنذار لقوام السلطنة[186].

في الحقيقة لم تكن سياسة قوام السلطنة، تجاه أذربيجان وتودة والسوفييت، سياسة استسلامية، بل كانت سياسة براغماتية لامتصاص المد الثوري السائد آنذاك في الشارع الإيراني، واحتواء حزب تودة. وهولم يكن صادقاً وجاداً في سياسته تجاه أذربيجان وكردستان، لأنه لم يكن من دعاة الديمقراطية في إيران، ولا مؤيداً لحق الأذربيين والكرد. وإنما حاول تحييد السوفييت في موقفهم من أزمة أذربيجان من جهة، وكسب تودة مؤقتاً من جهة أخرى، لكي يستطيع القضاء على الجمهوريتين في

أذربيجان وكردستان وكانت سياسته تجاه هاتين الجمهوريتين اقتضت فرض إدارة الحكومة المركزية من خلال الجيش، في كل من تبريز ومهاباد. كما

---

(184) The Foreign Relation of the United States (FRUS), STATE department. Confidential File, No. Septemeber-7-1946, Tehran Embassy to Washington.

(185) Muhammad Reza Shah Pahlavi. Mission for my Country(London: Hutchinson et CO.)1961 pp. 116-118.

(186) Fakhreddin Azimi. Iran the Crisis of Democracy London (1. B Tauris co. ltd), 161-163; Howell, p. 384.

شجع على إثارة الفتنة بين الكرد والأذريين، من أجل فصل بعضهم عن بعض، ثم القضاء عليهم منفردين. كما اقتضت هذه السياسة، إطالة أمد المفاوضات مع الكرد والأذريين، حتى تهيئة الجيش للقضاء عليهم[187].

وفي تشرين الأول عام 1946 أدرك قوام السلطنة، أنه إذا استمر في سياسة الانفتاح تجاه الروس وتودة، فإن الإنكليز وأنصار الشاه، ومن ضمنهم المستشارون الأميركيون، الذين كانوا يزدادون بسرعة، سيقضون على حكمه. علماً أن القوات الروسية قد تركت إيران في نيسان 1946. لذلك أدار قوام السلطنة ظهره لحزب تودة، وطرد وزراءه الثلاثة من حكومته، وشن حملة شرسة على اليسار الإيراني وقمع المظاهرات، وإضرابات نقابات العمال. وأصبح الحزب الديمقراطي الإيراني منبراً لقوى اليمين، في أثناء انتخابات أعضاء المجلس الإيراني[188]. وبدأ قوام السلطنة يطلب إلى كل من بيشاوري والقاضي محمد السماح بدخول الجيش للإشراف على الإنتخابات. وكان رد بيشاوري بأنه استناداً إلى اتفاقية فيروز ـ بيشاوري فإن قوات اذربيجان هي جزء من الجيش الإيراني، فليس هناك حاجة لمزيد من القوات. ورد القاضي محمد قائلاً: نحن نرحب بالانتخابات، ولكن ليست هناك حاجة لمجيء قوات الجيش إلى كردستان[189].

لذلك يمكننا أن نقول بأن وجود سياسي محنك وبراغماتي كقوام السلطنة في طهران، والذي استطاع بفطنته السياسية عزل جمهورية كردستان عن الروس، بواسطة امتياز النفط، كان عاملاً مهماً يضاف الى العوامل الأخرى التي مهدت لسقوط الجمهورية، وإن موقفه من الكرد وحزب تودة يذكرنا بموقف الرئيس العراقي صدام حسين من الكرد والشيوعيين في الأعوام 1970 ـ 1975. ولكن علاقات جمهورية كردستان بالسوفييت وأذربيجان تحتاج الى تفاصيل أكثر، لأن هذه العلاقة كانت مهمة جداً في ولادة الجمهورية كما بينا سابقاً،

(187) بشده رى، 70، قاسملو، ص 56، افراسياو، به شى دووه م، ص74.

(188) Howell, p. 384.

(189) ملا عزت **كوماری**، 179-180؛ سجادي، ، ص 308.

وإن التغيير الذي حصل في طبيعة العلاقة في عامي 1945 و1946 ساهم الى حد غير قليل، في انهيار جمهورية كردستان.

جمهورية كردستان والسوفييت

يقول الدكتور هاويل، الباحث المتخصص في العلاقات الكردية والسوفييت، بأنه لم يكن هناك أدنى شك في أن الورقة الكردية كانت تستعمل فضلاً عن الورقة الآذرية من قبل السوفييت، للضغط على إيران، للحصول على امتياز النفط في إيران[190]. ولتأكيد رأي الأستاذ هاويل هذا، نعود قليلاً إلى الوراء، ونذكر القارئ الكريم بأن باقروف صرح للوفد الكردي، الذي زار باكو للمرة الثانية في أيلول علم 1945، وبالحرف الواحد، أنه «طالما بقي حكم السوفييت فلن نتخلى عن الكرد، وسيحقق الكرد جميع أهدافهم»[191].

كان إعلان جمهورية كردستان أحد أصداء هذا التصريح لباقروف. وقد وعدهم باقروف بالكثير من الدعم العسكري والاقتصادي، وكان الكرد يبنون عليه الكثير من الآمال. فقد كتبت جريدة كردستان في 6 مارس 1946 في افتتاحيتها «كانت دول حلف الأطلنطي يعتقدون أنهم سيخدعون الشعوب بعد الحرب العالمية، وانتصارهم على الفاشية، ولكن تجاهلوا مدى التزام السوفييت بمسألة الديمقراطية، وحقوق الشعوب الصغيرة كالشعب الكردي.

ولكن بعد مرور فترة قصيرة من إعلان الجمهورية، بدأت الآمال الكردية تتلاشى وتتحطم على صخرة السياسة البراغماتية السوفيتية في إيران. فلم يصل إليهم من الدعم السوفيتي إلا 1200 قطعة من السلاح، وإرسال 50 شاباً للدراسة، وكميات قليلة من العتاد وقنابل مولوتوف و400000 تومان إيراني، ومطبعة صغيرة مع كميات من الورق[192]. ووصول هذه المساعدات الطفيفة إلى جمهورية كردستان لم تغير شيئاً من الناحية العسكرية، لأن الكرد، مسبقاً، كانوا

---

(190) Howell, p. 384; Azimi, pp. 160-61.

(191) ملا عزت. **كوماری**، ص 96.

(192) O. S. S, State Department, Intelligence Residence Reports Vol. 11. University Publication, 1977, Teleg. No. 587, April 25, 1946.

يملكون الألوف من هذه الأسلحة، ولكن المطبعة كانت مفيدة لتحريك النقلة الثقافية هناك.

ولكن رغم ذلك فإن وصول هذه الكمية، المتواضعة جداً من السلاح والدعم المالي، أعطى للحكومة المركزية في طهران تسويغاً قوياً، لتضخيم ادّعائه لدور السوفييت، في محاولة تجزئة إيران، واستخدامهم الكرد لضرب المصالح الغربية في الشرق الأوسط، ففي 25 تشرين الثاني أي بعد وصول المساعدات بأيام قليلة، فقط، قدمت الحكومة الإيرانية احتجاجاً إلى السفارة السوفييتية، لقيام السوفييت بإعطاء مطبعة، ومجموعة من السلاح الخفيف للكرد[193]. وكتبت جريدة تايمز البريطانية، في عددها الصادر 4 نيسان 1946، بأن الروس أرسلوا 20 دبابة، ومجموعة من السلاح الثقيل إلى حكومة مهاباد، وأن هناك مؤامرة روسية لتخريب تركيا وإيران والعراق، من خلال استخدام الورقة الكردية. ولا شك في أن هذا التضخيم المتعمد للدعم الروسي للكرد، كان مؤامرة اشتركت فيها حكومتا إيران وتركيا، لإجبار الغرب للضغط على الروس لسحب دعمهم للكرد. أما دوهلر، القنصل الأميركي في أرومية، فقد كتب في الشهر نفسه تقريراً سرياً إلى السفارة الأميركية، قائلاً فيه: «في الحقيقة لم يصل شيء يذكر من المساعدات الاقتصادية والسلاح الموعود من روسيا، وإن الكرد يشعرون بالمرارة من الموقف الروسي، وهم مستعدون للتعاون الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب»[194].

وشعر الكرد بإحباط آخر، حين أرسلوا وفدا إلى البرلمان الأذري بطلب من الروس. فلم تتعامل حكومة أذربيجان الشيوعية مع وفد جمهورية كردستان كوفد دولة، بل كممثلي مهاباد في البرلمان الأذري. وكان هذا إعلاناً صريحاً بعدم الاعتراف من قبل أذربيجان بجمهورية كردستان. فبعد حضور ثلاث جلسات فقط في تبريز غادر الوفد الكردي، محتجاً على الطريقة التي عومل بها[195].

---

(193) F.O. 371/4559, "Persia: Internal Security A note addressed to Soviet Embassy in Tehran", November 17-1945.

(194) F.O. 371/14559, Teleg. 135, April 26-1946.

(195) Eagleton, p. 60.

وقد كان هناك تدهور تدريجي غير معلن في العلاقات بين الروس وجمهورية كردستان، طيلة عام 1946. وكتب دهلر، الذي زار مهاباد مرة أخرى في تشرين الثاني عام 1946 بأن القاضي محمد، ورؤساء العشائر في الغرب (أرومية وحواليها) خاصة عمر خان، «يعتبرون أنفسهم ألد أعداء الماركسية، ويشعرون بالمرارة والإحباط من عدم قيام السوفييت بالوفاء بوعودهم تجاه الكرد، وأنهم مستعدون للتعاون مع السلطة المركزية في حالة الهجوم على أذربيجان، بشرط أن تنسق الحكومة العمليات العسكرية معهم، ويتعهد محمد رضا شاه بعدم اتّباع سياسة والده القمعية، تجاه القبائل الكردية»[196].

وفي أيلول علم 1946، زار أرجفيلد روزفلت، مساعد الملحق العسكري في السفارة الأميركية في طهران، مهاباد وقال له القاضي محمد: «يعتقد البعض خطأ أننا عملاء الروس». وسأله القاضي محمد: «أين الروس أو القوات الروسية؟»[197] إن الشعور بعدم الثقة كان متبادلاً، إذ شعر الروس بالمرارة تجاه القاضي محمد، وكانوا بالتحديد يشكون بعلاقاته مع الدبلوماسيين الأميركيين في إيران[198]. وكان بابا شيخ، كونه عالماً إسلامياً، من ألد أعداء الروس والشيوعيين في أذربيجان، وقد حاول إقناع القاضي محمد بعدم الأخذ بنصيحة بيشاوري والروس، بعد السماح لوحدات من القوات الإيرانية للتمركز داخل كردستان، للإشراف على الانتخابات، إلا أن أسدوف، القنصل الروسي هناك، هدد القاضي محمداً، وطلب إليه عدم السماح لمجيء القوات الحكومية إلى مهاباد. وإن مصطفى البارزاني، الرجل المتنفذ في جمهورية كردستان، كان بدوره، وانطلاقاً من عقيدته الإسلامية، غير مرتاح للعلاقة بين الكرد والسوفييت[199].

---

(196) Foreign Relation of the United States (FRUS). Vol. VII, pp. 545-46. Teleg No. 1450, Novemeber 1946, G. Allen, Tehran Embassy to state Department.

(197) كوجرا، ص 283.

(198) FRUS, Voc-11, Dispatch, October 14, 1946. From vice consul. G. Doohler to Tehran.

(199) نجفقولي، ص 148.

إن أسباب هذه الأزمة هو التغيير الذي طرأ في الموقف الروسي من القضية الكردية، بعد الحصول على امتياز النفط من الحكومة الإيرانية، والتوقيع على اتفاقية فيروز ـ بيشاوري، فأصبحت أولوية السياسة الروسية بعد هذه الفترة، هي الحفاظ على هذين المكسبين. لذلك نرى، في فترة ما قبل الحصول على امتياز النفط، نشاطاً محموماً للمسؤولين الروس في المنطقة الكردية، وذلك من أجل استخدام الورقة الكردية، لدعم موقفهم التفاوضي مع الحكومة الإيرانية. وقد أدّى الدبلوماسيون الروس دوراً كبيراً في إقناع رؤساء العشائر الكردية، في أرومة وماكو وسلمان، بدعم جمهورية مهاباد، وكان تأييد عمر خان وزيروبيك الهركي ورؤساء العشائر الجلاليين، لجمهورية كردستان، ثمرة هذا المجهور الروسي[200].

وفي آذار عام 1946، وبينما كان الروس والإيرانيون يتفاوضون على بنود التفاهم على امتياز النفط، استخدم الروس الورقة الكردية كورقة ضاغطة على الإيرانيين. فأمر ستالين القوات الروسية بإجراء بعض المناورات في المنطقة الكردية، وكان هناك حشود من القوات الكردية القبلية الموالية لهم، والقوات الروسية على الحدود مع تركيا.

ويبدو أن الروس كانوا يوحون للإيرانيين وحلفائهم الغربين، بأنهم في حالة عدم حصولهم على امتياز النفط، فإنهم سيساعدون الكرد في إيران، بدعم الكرد في تركيا والعراق للحصول على الاستقلال، وبذلك يتحقق الكابوس الذي كان يلاحق الساسة الغربيين طيلة وجود القوات السوفييتية في شمال إيران. وهو إقامة دولة كردية مستقلة تحت الحماية السوفيتية، وإضعاف الأنظمة الموالية للغرب في تركيا وإيران والعراق. لذلك اهتمت كل من بريطانيا والولايات المتحدة، اهتماماً كبيراً، بالتحرك المكثف للدبلوماسيين الروس والقوات الروسية في المنطقة الكردية. فأرسلت الخارجية الأميركية احتجاجاً إلى الحكومة الروسية قالت فيه إنها لن تستطيع أن تقف مكتوفة الأيدي، حين

---

(200) F.O. 371/52702, No. British Consulate General, Tabriz, September 11-1946; Pahlavi, p. 191.

يتماطل الروس من انسحاب إيران، وتحرّض الكرد على ما سمته بتهديد الأمن والاستقرار في المنطقة. وقد أولت الإدارة الإنكليزية في العراق والدبلوماسيون الإنكليز هذه المسألة أهتماماً كبيراً[201].

وبعد التوقيع على امتياز النفط بين السوفييت والإيرانيين، عادت القوات الروسية إلى مواقعها الأصلية، وتبين، فيما بعد، أنّه لم تكن هناك أية خطة عند السوفييت، ولا عند قادة جمهورية كردستان للتدخل في شؤون الكرد، في تركيا أو العراق. وقد أصبحت المسألة الكردية، بعد ضمان امتياز النفط، مسألة ثانوية، وإلى حد ما، كشوكة في طريق الروس، لاحتواء نظام قوام السلطنة.

كانت القيادة السوفييتية مستاءة جداً من قادة جمهورية كردستان، وذلك للاستقلالية التي كانوا يتصرفون بها، واتصالاتهم بالدبلوماسيين الإنكليز والأميركيين؛ وعدم الخضوع لأوامر جمهورية أذربيجان الشيوعية. فكما أشرنا سابقا، لم يكن بيشاوري ورفاقه مستعدين للتعامل مع جمهورية كردستان، على قدم المساواة.

وصرّح حاجي بابا شيخ رئيس وزراء كردستان، قائلاً: «إذا كان مفروضاً علينا أن نتلقى الأوامر، فمن الأفضل والأولى أن نبقى ـ كما كنا ـ نتلقى الأوامر من طهران»[202].

وكان الخلاف بين جمهورية كردستان وأذربجان مسألة حتمية، لأنّ أذربجان كانت تريد فرض هيمنتها على مناطق كردية بحتة، مستغلة وجود أقليات أذرية فيها، كمدينة أرومية وخوي وميأندوب ونغدة وسالماس[203].

إنّ هذا الخلاف بين الكرد والآذريين يعود إلى فترة ما قبل عام 1941، إذ كانت الحكومات المركزية تستغل الأقلية الأذرية الشيعية، لفرض هيمنتها على الأكثرية الكردية السنية. وكان الأذريون، الساكنون بصورة عامة في المدن،

---

(201) O. S. S. State Department, Confidential files, Teleg. 385. March 5-1946 from state Department to Tehran.

(202) نجفقولي، ص 148.

(203) كوجرا، ص 273.

ينظرون للكرد الرحّل والقرويين، نظرة استعلائية. ورغم كون الحزب الديمقراطي الأذري حزباً شيوعياً، فإنه ورث هذه النظرة الاجتماعية والعرقية تجاه الكرد. وقد استنفد الصراع الكردي ـ الآذري وقتاً وطاقات غير يسيرة، من جمهورية كردستان. ففي غير مناسبة، كانت هناك حشود عسكرية على خطوط المواجهة بين الطرفين[204].

وهذا الصراع كان يقلق بال الروس كثيراً، لأنّ الروس كانوا حريصين على إبقاء جمهورية أذربيجان وتقويتها، كموقع قدم لهم داخل إيران، وكقاعدة للسيطرة على تطورات الأحداث في باقي أجزاء إيران. إضافة إلى أنّ اندلاع المعارك بين قوات الجمهوريتين كان يعني فشل السياسة الروسية، في شمال إيران. فكلف هاشموف بالوساطة بين الكرد والآذريين، ثم بالتدخل لحسم الصراع. وفي نسيان 1946 حُسِمَ الصراع، بعد مفاوضات مضنية، وكانت أهم نقاط الاتفاق هي:

1 ـ أن يكون للأقلية الآذرية في المناطق الواقعة تحت سيطرة جمهورية كردستان حق الدراسة بلغتهم، والتمثيل الرسمي في الإدارة، وأعطي نفس الحق للكرد الساكنين في الأماكن التي تقع تحت سيطرة حكومة أذربجان.

2 ـ قيام الطرفين بمساعدة بعضهم بعضاً، عند تعرّض أيّ منهما للعدوان.

3 ـ عدم المفاوضات أو التوقيع على اتفاقيات مع الحكومة المركزية إلا برضا الطرفين[205].

لم تكن هذه الاتفاقية إلا تجميداً للصراع الكردي ـ الآذري تحت ضغط الروس، وفي الواقع أبقت هذه الاتفاقية جميع المناطق الكردية المتنازع عليها تحت سيطرة الشيوعيين العجم. ولم يكن الطرف الكردي راضياً عنها، ولكنه لم يكن لديه أيّ خيار لمقاومة الضغط والتهديد الروسي، وهذا ما عبّر عنه عمر خان شكاك أحد موقّعي الاتفاق، من الجانب الكردي[206].

---

(204) F.O. 371/52702, British Consulate General, Tehran. No. 6, Feb 8.

(205) F.O. 371/52702, Le Rougetel Tehran, No. 618, May 6th, 1946.

(206) كان الخلاف بين الآذريين والكرد يعود إلى بدايات تأسيس كومه له، وكان الروس وتودة =

كما تصرّف الآذريون بلا مبالاة كاملة، مع هذه الاتفاقية، فاستمروا في رفض منح الحقوق القومية للكرد في المناطق الواقعة تحت سيطرتهم، واستمروا مع حزب تودة، في بذل جهود حثيثة لتشويه سمعة قادة جمهورية كردستان، عند السلطات السوفيتية. وأخيراً قاموا بالتوقيع على اتفاقية فيروز ـ بيشاوري التي سبقت الإشارة إليها في حزيران 1946، والتي كانت خرقاً صارخاً لاتفاقية نيسان مع جمهورية كردستان، لأنّ حكومة بيشاوري لم تتشاور مع حكومة كردستان بصدد الاتفاقية. والأغرب من ذلك عين جاويد محافظاً على أذربجان وحدد صلاحياته لتشمل المناطق الواقعة تحت سيطرة قوات كردستان، ومن ضمنها مهاباد[207].

لم تكن اتفاقية فيروز ـ بيشاوري إلا سياسة روسية نفذتها حكومة أذربيجان؛ وهي مؤشر آخر على أنّ الروس لم يعدّوا المسألة الكردية إلا مسألة هامشية في سياساتهم المرسومة تجاه إيران. وكما يقول الكاتب الأمريكي تورنر: «أصبحت القضية الكردية في منتصف عام 1946، حجر عثرة في طريق فرض الهيمنة الروسية على جميع مناطق إيران». ويضيف تورنر: «لم تكن السياسة التي يتبعها الكرد تصبّ في خدمة المصالح الروسية في إيران، بل كانت تسير بعكس اتجاه هذه المصالح، وكان الكرد يعملون عكس ما طلب منهم الروس تماماً، وذلك بعدم خضوعهم لجمهورية أذربجان، واحتفاظ بعض قادتهم بخط الاتصال مع الإنكليز»[208].

ونستطيع القول إنّ عدم خضوع جمهورية كردستان للسوفييت كلياً كلّفت

= يريدون أن تحلّ كومه له نفسها، وينضم أعضاؤها إلى تودة. يقول هزار: عاد القاضي محمد من تبريز، حيث التقى قوليف، القنصل الروسي في تبريز، وقال له الأخير إنّهم لا يعرفون غير تودة، ولكن القاضي محمد أجابه بصرامة وحزم، وهذا ما دفع قوليف إلى القبول ب (ز. ك.)»، جيشتى، ص 72.

(207) O. S. S. State Department, Confidential Files. American Embassy Tehran No, 776. Oct 14, 1946:

مستة فا ئه له موتى «بة ئاواتى سة ربخوبى كوردستانة وه» ترجمة أنور سولتاني، إيران در عسري بهلوي، جلد نهارم، تاريخ استشارات، لندن 1988، ص 481-85.

(208) Arthur Turner, "Kurdish Nationalism" in ed. Chelkawisiki C p. 400.

هذه الجمهورية الفتية الشيء الكثير، إذ كان هناك حصار اقتصادي خفي من السوفييت على كردستان. فلم يشتر الروس التبغ الكردي كما وعدوا، وقطعوا جميع المعونات المالية للكرد. وفي أيلول عام 1946 كانت جمهورية كردستان تعيش أزمة مالية خانقة. فاضطر القاضي محمد إلى أن يطلب من القادة العسكريين الكرد جمع أموال وإعانات من العشائر الكردية، لتمويل أنفسهم، وكانت هناك أيضاً حاجة ماسة للسلاح لتسليح الألوف من الكرد الذين أبدوا استعدادهم، للدفاع عن الجمهورية، في وجه الحشود والعمليات الاستفزازية التي تقوم بها القوات الإيرانية في جبهات سقز وبانة وسردشت[209].

إنّ هذا الشعور بالعزلة والاختناق الاقتصادي تجاه الروس والآذريين، دفع القاضي محمد إلى التوجه إلى طهران في صيف عام 1946، لفتح المفاوضات مع قوام السلطنة لحلّ مسألة كردستان سلمياً، مع الحكومة المركزية. فاقترح القاضي محمد على قوام السلطنة جمع المناطق الكردية في إيران، (أذربيجان الغربية، سنندج وكرمانشاه) في أيالة واحدة، وأن يكون لها حكم ذاتي، ضمن إيران. ولكن قوام السلطنة الذي كان يؤمن بالحكم العسكري المباشر في كردستان، رفض ذلك بحجة كون المناطق الكردية داخلة ضمن محافظة أذربيجان، وكونها مشمولة باتفاقية فيروز ـ بيشاوري. وادّعى بأنّه يحبذ الفكرة، بشرط أن يوافق عليها جاويد محافظ أذربيجان[210].

كان موقف قوام السلطنة، من العرض الكردي، يهدف إلى إطالة المفاوضات مع الكرد، من أجل كسب الوقت حتى تقوم القوات الإيرانية بأخذ الاستعدادات العسكرية اللازمة، شراء ذمم آغاوات الكرد للانقضاض على الجمهورية، في الوقت المناسب[211]. وأيضاً كان قوام السلطنة يحاول إثارة الفتنة والنزاع بين جمهورية كردستان وأذربيجان. وإزاء هذه الأزمة الخانقة، والعزلة الكاملة، وعدم رغبة السلطة المركزية في إيجاد حلّ سلمي للمسألة،

(209) كوجرا، ص 275.

(210) بشده ری، ص 67-8.

(211) F.O. 371/912, No. 294. Sept 7, 1946. From Embassy, Tehran to F.O.

والحشود العسكرية في جبهات سقز وبانه وسردشت، قرر القاضي محمد حشد 10 آلاف مسلح كردي في تلك الجبهات. وكانت القوات الكردية على أهبة الاستعداد للانقضاض على الحاميات العسكرية الإيرانية، المعزولة والمحاصرة في تلك الجبهات، وذات المعنويات المنهارة[212].

إلا أنّ الروس أدركوا أنّ ذلك سيخلق حالة من عدم الاستقرار في المنطقة، ويفسد المخططات الروسية البعيدة المدى، في احتواء حكومة قوام السلطنة، ثم تندلع الثورة الشعبية وتسقط ما أسماه ستالين بـ«تفاحة إيران» في السلة السوفييتية. لذلك وجّهت الحكومة السوفيتية عن طريق القنصل الروسي إنذاراً شديد اللهجة إلى القاضي محمد في تبريز، وهدده بالتدخل ضد الكرد، إذا ما أقدمت القوات الكردية على تنفيذ خطتها للهجوم على القوات الإيرانية في كردستان[213].

وبهذا ساهمت السياسة الروسية المعادية لجمهورية كردستان، بدرجة غير قليلة في إسقاطها. ويمكننا هنا ملاحظة الاستمرارية في هذا الوضع في الحركة الكردية، فيما يتعلق بعلاقاتها مع القوى الكبرى. فقد أسس الشيخ محمود الحفيد حكومة كردية بعد فترة وجيزة من نهاية الحرب العالمية الأولى، إذ كان هناك فراغ سياسي وعسكري في كردستان. وكان الإنكليز يلوحون بين فترة وأخرى بفكرة تأسيس حكومة كردية، وذلك لكسب القوميين الكرد، واستخدام الورقة الكردية ضد الحكومة العراقية من أجل الحصول على امتيازات استعمارية هناك. ولكن ما أن سيطروا على الوضع في العراق وأسسوا حكومة موالية لهم، حتى أداروا ظهرهم للشيخ محمود.

من هنا يبدو أنّ الحركة الكردية كانت فقط ورقة ضاغطة بيدهم، يلوحون بها كلما أرادوا فرض المزيد من الاستسلام. وهكذا استخدم الإنكليز عام 1925 الورقة الكردية، للحصول على امتياز النفط من الحكومة العراقية، بالطريقة نفسها التي استخدم بها الروس جمهورية كردستان للحصول على الامتياز نفسه

(212) Arfa, pp. 90-92.

(213) O. S. S. Confidential Files, N. 903, June 28, 1947.

في إيران. وهذا مثال صارخ على التشابه بين الاستعمار الأوروبي الشرقي (الروسي) والاستعمار الغربي.

ومنذ حرب الخليج الثانية (1990 ـ 1991م) أدّت حكومة الولايات المتحدة الامريكية مع الكرد وحكومة الإقليم في كردستان العراق الدور نفسه الذي كان الإنكليز والروس يؤدّونه مع الكرد فيما مضى. فوضع حكومة الإقليم اليوم (عام 2001) لا يختلف من الناحية السياسية والقانونية عن حكومة الشيخ محمود. فإنّ حكومة كردستان الجنوبية تعيش مثل جمهورية كردستان تحت الحصار المفروض عليها، ولا يوجد هناك اعتراف دولي بها، ويرتبط مصير الحكومتين (في أربيل والسليمانية) بإرادة قوى عالمية، تحركها مصالحها المرتبطة بمصالح الدول التي تدير أجزاء مختلفة من كردستان.

جمهورية كردستان والحرب الباردة:

ساهمت الظروف الدولية، ولا سيما الحرب الباردة (1946 ـ 1991) مساهمة مباشرة في إسقاط جمهورية كردستان الوطنية ومن قبلها جمهورية أذربيجان. ولكن سرعان ما أدرك الغرب، في نهاية الحرب العالمية الثانية، أنّهم تخلصوا من النظام النازي الاستبدادي، ليحل محله النظام الشيوعي الذي كان كالنازية في شموليته، إذ كان النظام الشيوعي يركز على ملكية الدولة لوسائل الإنتاج، ونظام الحزب الواحد، ويعدّ الغرب عدواً له، ويعمل بالقوة لبث مبادئ الثورة البلشفية الروسية في العالم، خاصة أوروبا الغربية، عن طريق الغزو أو إحداث ثورات شيوعية داخل الدول الواقعة خارج المنظومة الاشتراكية الشيوعية.

وبما أنّ بريطانيا خرجت منهكة القوى من الحرب، بدأت الولايات المتحدة الأمريكية تقود العالم الغربي للتصدي للنظام الشيوعي. ففي آب 1946 أعلمت بريطانيا، سرّياً، حكومة الولايات الأمريكية المتحدة بأنها غير قادرة على القيام بدورها التقليدي في قيادة الغرب وحماية مصالحها الاستعمارية. ثم تبلورت هذه السياسة في بداية عام 1947، والتي عرفت فيما بعد بـ«عقيدة ترومان» في السياسة العالمية. وبموجبها تسلّمت الحكومة الأمريكية مسؤولية

قيادة العالم الغربي ضدّ المعسكر الشيوعي. ويقول عدد من المتخصصين في الشؤون الدولية إنّ الحرب الباردة قد بدأت من إيران[214]. فقد كان هناك عدّة بوادر في الأفق تشير إلى رغبة السوفييت في السيطرة على إيران. وهذه الرغبة كانت لها جذور تاريخية، حيث سبقت لروسيا القيصرية أن عبّرت في القرن التاسع عشر عن رغبتها في مدّ سيطرتها الاستعمارية إلى مياه الخليج الفارسي الدافئة، لذلك أصبحت السيطرة على إيران مسألة مهمة ضمن الطموح الاستراتيجي للروس. وبعد وصول البلشفيين للحكم في روسيا، أصبح هذا الطموح الاستعماري يتغطى بستار الثورة الأممية (الشيوعية العالمية).

وعليه وقع السوفييت مع هتلر النازي في عام 1941، على اتفاقية سرية لتقسيم النفوذ في العالم، فكانت السيطرة على إيران ومياه الخليج من نصيب السوفييت. وفي أثناء الحرب العالمية الثانية، استغل الروس وجود الجيش الأحمر لتعزيز نفوذهم داخل إيران، فاستخدموا فيما بعد حزب تودة وجمهورية أذربيجان، وحاولوا استغلال جمهورية كردستان الوطنية، لترسيخ هذا النفوذ. وقد ورد في تصريح ستالين المشهور، والمشار إليه سالفاً، أنّ إيران، كدولة، هي بمثابة تفاحة ستسقط عاجلاً أم آجلاً في السلة السوفيتية.

وفي بداية عام 1946 أبدى الغرب، خاصة الولايات المتحدة الأمريكية، قلقاً بالغاً حول تماطل السوفييت في انسحاب قواتهم من إيران على الرغم من انتهاء الحرب العالمية الثانية، وكان هذا خرقاً واضحاً لاتفاقية طهران عام 1942. فحاولت الأوساط اليمينية، والجيش، والشاه، وحكومة تركيا، الترويج لدى الغرب، بأنّ السوفييت لن ينسحبوا من إيران قبل أن ينصبوا حكومة موالية لهم في طهران، تضمن الاعتراف بجمهوريتي أذربيجان وكردستان الموالية لهم، وتقسيم إيران دويلات صغيرة ليسهل احتواؤها فيما بعد من قبلهم[215]. وكان لإيران موقع مهم في الاستراتيجية الغربية، خاصة الولايات المتحدة الأمريكي،

(214) Eagleton, pp. 97-98.

(215) Louiso L. Estrance Fawcett. Iran and the Cold War (Cambridge University Press), pp, 72-74.

إذ كان لموقعها الاستراتيجي الجغرافي أهمية كبيرة في نظرية الأمن الخليجي التي كانت في دورها تتبلور شيئاً فشيئاً. ويمكن ملاحظة الاهتمام الأمريكي المتزايد بإيران بوجود البعثة الأمريكية الكبيرة، بقيادة شوارسكوف،

والتي كانت تشرف على تدريب 20 ألف جندرمة إيراني[216]. هذا لأنّ إيران كانت مصدراً كبيراً للنفط، بالنسبة للغرب في عام 1946، كما كان موقعها الجغرافي مهماً جداً للحفاظ على المصالح الاقتصادية الغربية، وخصوصاً النفطية منها في الجزيرة العربية والعراق. لذا كانت شركة النفط الإنجليزية ـ الإيرانية قلقة جداً بسبب احتمال وقوع حقولها النفطية، جنوب إيران، وحقول النفط في كركوك في العراق، تحت سيطرة السوفييت. وقد وصل عدّة محللين ودبلوماسيين غربيين إلى قناعة، مفادها أنّ إيران هي مفتاح الشرق الأوسط[217]. لذلك كان الرئيس الأمريكي ترومان يبدي قلقاً بالغاً من الوضع الإيراني، وكان حريصاً جداً على ألا تقع إيارن ضحية للأطماع الروسية، فلقد نقل عنه في عام 1946 قوله:

«ليس هناك أدنى شك في أنّ روسيا تنوي غزو تركيا واحتلال المضايق في البحر الأسود والأبيض، وإذا لم يجابه الروس بالقوة، وبلغة صارمة، ستكون هناك حرب كبيرة. إنّ اللغة الوحيدة التي يفهمها السوفييت، هي كم فرقة عندكم، أنا ضدّ التساوم معهم من الآن. سوف نرفض الاعتراف بالحكومات الشيوعية الموالية للروس، في بلغاريا ورومانيا، ما لم يحترم الروس مسؤولياتهم في أماكن أخرى، خاصة إيران... لقد تعبت من تحمل فساد الطفل الروسي»[218].

وفي حزيران عام 1946 تكلّم ستالين بغضب على القوى الاستعمارية التي بدأت تتحرك في إيران ضدّ المصالح السوفيتية، وذلك رداً على وضع الولايات

---

(216) O. S. S. . State Confidential Files, State Department, Teleg No. 385, March 5, 1946 from state Department to US. Embassy In Mosccow.

(217) FRUS Vol. VLL. PP. 529-31, Memo No. 4818, October 12, 1946.

(218) Fawcet, pp. 80.

المتحدة في قضية إيران والانسحاب الروسي منها، ضمن جدول أعمال الجمعية العمومية للأمم المتحدة[219]. ولكن الموقف الغربي في إيران كان موقفاً صارماً، فقد اعتقد بعضهم أنّ إيران ستتحول إلى «ستالينغراد الديمقراطية الغربية»[220]. ومنذ نهاية آذار بدأ الروس يتكلمون على نيتهم الجدية في الانسحاب من إيران. وليس هناك وضوح كامل عن السبب الذي دفع الروس إلى اتخاذ قرار الانسحاب الفوري، بعد مناورات ومماطلات في المسألة. وكان هناك في بعض الأوساط اعتقاد خاطئ أنّ ترومان هدد الروس بضربهم بالسلاح النووي، في حالة عدم انسحابهم من إيران. ولكن الباحث كوروس سامي يؤكد في دراسة له عن هذه المسألة، أنّ كل ما كان هنالك هو فقط رسالة مهمة بعث بها ترومان، عن طريق السفير الأمريكي في طهران في 23 آذار، يقول فيها بأنّه «اعتبر دوماً ستالين رجلاً يحترم وعوده» فيطالب ستالين من بالإيفاء بوعده، بالانسحاب من إيران[221].

ولسوء حظ جمهوريتي كردستان وأذربيجان، فقد عدّهما الغرب جزءاً من لعبة الصراع الجديد بين المعسكر الاشتراكي بقيادة روسيا، والمعسكر الرأسمالي بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية، فأصبحتا ضحية لهذا الصراع. ليس هناك أدنى شك في أنّ جمهورية أذربيجان كانت جزءاً من المخطط الروسي في إيران، ولكن جمهورية كردستان، حتى وإن تلقّت في البداية تشجيعاً، ودعماً من الروس، فإنّها كانت كما بيّنا سابقاً، مستقلة في القرار، وكانت متحمسة لإيجاد صلات وثيقة مع الغرب، وأقحمت في الصراع الروسي ـ الغربي في إيران، بغير حق.

وكانت تقارير الدبلوماسيين الإنكليز في إيران والعراق وتركيا عاملاً مهماً في إعطاء هذا التصور الخاطئ عن الجمهورية. فتجمع تقارير الدبلوماسيين على وجود خطة عند قادة جمهورية كردستان، لتحرير كردستان العراق، وتركيا،

---

(219) Juross Samii "Truman Against Stalin Iran: A Tale of Three Messages" Middle Eastern Studies Vol. 23, pp. 107-108.

(220) U. S. Conf. Print. From Allen to Sec State, Dec 17, 1946. No, 1597.

(221) Sami, p. 100; O. S. S. British Embassy in Iran, No. 1597, Dec. 17, 1946.

وإلحاقها بجمهورية كردستان، وإنّ حكومة كردستان الكبرى، ستكون حتماً موالية للروس وإنها ستكون عاملاً في تفكيك العراق وتركيا وإيران، مما يسهل على روسيا ابتلاعها جميعاً ووصولها إلى مياه الخليج، وحرمان الغرب عندئذ، وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية من الموارد النفطية في المنطقة[222]. ففي مارس عام 1946 أصدر قسم البحوث التابع لوزارة الخارجية البريطانية تقريراً، يفيد أنّ الروس يريدون استغلال الكرد، وتأسيس دولة أرمنية ـ كردية موالية لهم، تشمل المنطقة الكردية في إيران، زيادة على كردستان تركيا، وستصل حدود هذه الدولة المزعومة إلى ميناء الإسكندرية، في الحدود التركية ـ السورية[223]. كما أكّدت هذه التقارير السرية أنّ الوضع الكردي في العراق سيّئ جداً، لعدم قيام الحكومات العراقية المتعاقبة على الحكم في بغداد، والموالية للإنكليز بتنفيذ الوعود في إعطاء الكرد حقوقهم. لذلك بدأ الكرد ينظرون إلى السوفييت، وحكومة كردستان في مهاباد، كأمل لهم لتحريرهم، من ظلم الحكومة العربية في بغداد[224]. وشعرت الإدارة الإنكليزية بخطر حقيقي من جمهورية كردستان، على كردستان العراق، لذلك بدأ الإنكليز يتناقشون مع رؤساء عشائر البشدر، الموالية لهم، من أجل تأسيس حزب كردي، باسم «حزب ده ستى راست ـ حزب اليد ليمنى» ليكون بمثابة عامل ردع للنفوذ الروسي، وقوة عازلة بين النفوذ السوفييتي في كردستان إيران، والنفوذ الإنكليزي في كردستان العراق[225].

وكان ضباط الاستخبارات الإنكليز ينشرون أخباراً مفاده أنّ مصطفى

---

(222) Sami, p. 109.

(223) F.O. 371/ Persia. Tel. No. 104, April 6, 1946; Top Secret. Of Middle East to WO. April 26, 1946. General HQ FORCE. Jan 27, 1946. Foreign Relations, Vol. V11. pp. 364-365; Locen. (Murray) to See, state. Tehran. March 18, 1946. No. 362; Foreign Relation 1971. Vol. 5; Foreign Relation. Vol. V11, pp. 364-365, the march Jan, 1946.

(224) F.O. 371/52369, "tour Notes: Deputy Assistant Political Adisor in Arbil", Rowanduz, January 6-9, 1946.

(225) المرجع السابق.

البارزاني اتصل بالكرد في العراق، يعدهم بالعودة قريباً بجيش من كردستان إيران، لتحرير كردستان العراق[226]. علماً أنّ الإدارة الأمريكية كانت تعتمد بدرجة غير قليلة على المعلومات التي كان يزودها بها الدبلوماسيون الإنكليز، لانّ الحكومة الأمريكية فرضت حظراً على سفر دبلوماسييها إلى كردستان، منذ كانون الثاني عام 1946 إلى نيسان العام نفسه[227].

كما ضخّمت حكومتا إيران وتركيا من حجم العلاقات بين جمهورية كردستان والسوفييت. وكانت تلك محاولة لتوريط الأمريكيين للتدخل في الشؤون الإيرانية، ومساعدة حكومة طهران للقضاء على جمهورية كردستان؛ وذلك لأنّ القوات الإيرانية كانت ضعيفة جداً، لا تتمكن من الهجوم على مهاباد بمفردها، دون دعم دولة عظمى[228].

وكانعكاس وصدى لمحاولات التشويه والتضخيم لحقائق الواقع، وتأثراً بتقارير الدوائر الرسمية البريطانية، كتبت جريدة (ديلي تلغراف) اللندنية، تقول: إنّه في حالة حصول كردستان على الاستقلال التام، ستقع حقول النفط في كركوك في يد السوفييت[229]. وأدّى القنصل التركي في تبريز دورا كَبيراً في التضخيم من الدور السوفييتي في جمهورية كردستان. وهذا ما يقرّ به الدبلوماسيون الإنكليز في تقاريرهم السرية. وبعد انسحاب القوات الروسية من المنطقة كتبت الجرائد التركية مقالات، أكّدت فيها أنّ هذا الحدث يعدّ نصراً لتركيا وهي الخطوة الأولى للقضاء على الحكومة الكردية في مهاباد، وشكرت هذه الجرائد الحكومة الأمريكية على جهودها، في هذا المجال[230].

والكرد بدورهم أدّوا أيضاً دوراً غير هيّن في إعطاء انطباع سيِّئ للدبلوماسين الأمريكيين، عن جمهورية كردستان بكونها، خاصة رئيسها القاضي

---

(226) المرجع السابق.

(227) F.O. 371/52702 Top Secret. Midddle East to War Office 26 April 1946.

(228) FRUS, Vol. Vll, pp. 364-365, Tehran, British Embassy, March 18, 1946.

(229) Yassin, pp. 141.

(230) شمزيني، ص 153.

محمد، آلة بيد الروس. فينقل الدكتور برهان الدين ياسين عن الجنرال شريف باشا قوله، للسفير البريطاني في القاهرة، إنّ للروس حالياً السيطرة الكاملة على الوضع في كردستان إيران، وإذا لم يتدخل الإنكليز لصالح الكرد، عند الحكومات (في تركيا وإيران والعراق) فإنّ الروس سيصلون قريباً إلى كركوك[231].

وقد كتب القنصل البريطاني في تبريز في12 أيلول 1946 عن لقائه بقاسم آغا الخاني زادة. فيقول في التقرير إنّ الخاني زادة قال له إنّ القاضي محمداً ليست له أيّة سلطة فعلية، على رؤساء القبائل الذين يتحركون بإيعاز من الروس، وإنّ القاضي لا يستطيع أن يحسم أمراً بدون موافقة مسبقة من روسيا. وأضاف الخاني زادة للقنصل البريطاني في سفره إلى تبريز بأنّ الكرد يدعون في الظاهر إلى الحكم الذاتي، إلا أنّهم يعملون وينسقون مع قادة الحركة الكردية في اجزاء مختلفة من كردستان، لتأسيس دولة كردستان المستقلة والموحدة[232].

وحتى صحافة كردستان الرسمية كانت تقلد أحياناً، بدون وعي، صحافة تودة وتبريز، في استخدام العبارات والشعارات الشيوعية، كشعار «عاش القائد العظيم ستالي». ولا شك في أنّ هذه الصحف كانت تصل إلى القنصليات البريطانية والأمريكية. وهذا ما أدّى إلى تكوين فهم خاطئ عندهم، عن حقيقة جمهورية كردستان.

كما أنّ القاضي محمداً علّق خريطة كردستان الكبرى، في مكتبه الرسمي، وظلّت لفترة، ثم أدرك خطورة هذا الأمر، وأمر برفعها، وكانت صحيفة كردستان، في بداية عهد الجمهورية، تنقل مقابلات مع القاضي محمد والقادة الآخرين في جمهورية كردستان، عن مأساة الكرد في تركيا والعراق وحقّهم في

---

(231) F.O. 371/52702, Mr. Shone. No. 3. 28 th, Jan, 1946 Dept. State Conf. Prin. Ankara. Beirut. Oct22, 1946. Teleg. 7530.

(232) F.O. 371/ 52702, British Consulate General. No. 30 Tabriz Sep 11, 1946. O. S. S. Confidential files, Teleg. From Tehran to state Department, May 2, 1946.

أن يتوحدوا كشعب في كيان سياسي واحد[233]. فأضاف كلّ هذا قلقا أكثر للحكومة المركزية، والدوائر الغربية، والدول الإقليمية، بأنّ جمهورية كردستان في مهاباد، ما هي إلا خطوة لتوحيد كردستان الكبرى.

وقد استدرك القاضي محمد، متأخراً هذا الخطأ في منتصف عام 1946، وعرف أنّ هذه التصريحات تكلف جمهورية كردستان الكثير وتكثر عليها الأعداء الإقليميين والدوليين. لذلك نراه في مناسبات عديدة، بعد هذه الفترة، ينكر أن يكون لجمهورية كردستان أيّ طموح للانفصال عن إيران، أو أن تكون لها أيّة علاقة بقادة الحركة القومية الكردية في خارج إيران. وحين سأله دوهلر، الدبلوماسي الأمريكي، عمّا إذا كانت له أيّة علاقة بقادة الكرد في تركيا والعراق، أجاب بالنفي القاطع[234].

ولكن الإعلامين التركي والإيراني كانا أقوى منه، فاستطاعا تحريك هاجس الخوف عند الغربيين من جمهورية كردستان، ولا سيّما أنّ حكومتي بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية لم تكونا مستعدتين للاعتراف بالحقوق القومية الكردية، ففضلوا تصديق الموقف الرسمي الإيراني وعدّوا جمهورية كردستان لعبة سوفيتية، فأصروا على إعطاء الدعم المطلق للشاه، للقضاء عليها.

وفي آذار عام 1946 وقّع كلّ من تركيا والعراق اتفاقية تنص على التعاون المشترك، بصدد القضية الكردية. وكانت هذه الاتفاقية مشابهة جداً لاتفاقية سعد آباد عام 1937 واتفاقية عام 1926 من حيث كونها موجهة ضدّ المصالح القومية الكردية، وبإشراف الحكومة البريطانية.

كانت تركيا تعتقد أنّ جمهورية كردستان كانت مطوقة من جميع الجهات من قبل السوفييت. وقد نسق الإنكليز بين إيران والعراق بغية تقريب وجهات نظرهما حول هذه المسألة ومساعدتهما على بلورة موقف موحد ضدّ الحركة الكردية. ففي كانون الأول عام 1946 وقبل بدء القوات الإيرانية بالهجوم على

(233) . كوردستان، عدد 24، 13 مايس، 1946

(234) O. S. S. Confidential files, Dispatch April, 26, 1946. Sect. 135. Consulate General. Tabriz. From Vice Consul.

مهاباد، رتّب الدبلوماسيون الإنكليز لقاء بين القادة من الجيش العراقي، والقادة العسكريين الإيرانيين، لتنسيق الجهود، ولحرمان جمهورية كردستان من دعم الكرد في العراق وتركيا، إذا وقعت المعارك[235].

وكان توقيع هذه الاتفاقية الإقليمية ضدّ جمهورية كردستان، تحت إشراف بريطانيا؛ وقد جاءت في ظل الحرب الباردة بين روسيا والغرب. فلما اجتمع الناس في كانون الأول، في مسجد هباس آغا، لمناقشة مسألة الاستسلام أم الدفاع عن جمهورية كردسان، ضدّ القوات الإيرانية بقيادة الجنرال همايوني، أدرك القادة الكرد أنّ هناك حشوداً عراقية وتركية على الحدود[236]. فكان هذا سبباً من أسباب الشعور بالخيبة، والعزلة، والضعف، واتخاذ قرار الاستسلام.

الوضع الداخلي كعامل في سقوط جمهورية كردستان

إنّ المذكور سابقاً عن العوامل الإقليمية والدولية التي ساهمت في سقوط جمهورية كردستان، ليس محاولة للتنصل وتبرئة الكرد، ولا سيما قادة جمهورية كردستان، من المسؤولية؛ لأنّه من السهل ـ كما اعتاد عليه بعض الكتّاب والمسؤولون في دول العالم الثالث ـ إرجاع كلّ نكبات شعوبهم إلى الاستعمار.

ولكن وإن أدّت القوى الكبرى والدول الإقليمية بعض الدور في نكبات الكرد، فإنّه من الضروري أن نقف عند نقاط الخلل في الذات الكردية، في جمهورية كردستان، أي دراسة العوامل الذاتية في سقوط الجمهورية. إذ إنّ هناك شعوباً وقفت على رجليها، رغم الإرادة الدولية، في وجود التلاحم الداخلي والقيادة ذات النظرة الاستراتيجية والمخلصة.

وعند الإشارة إلى الظروف الذاتية، فمن الضروري أن نبين أنّ بعض الباحثين الذين تطرقوا إلى أسباب سقوط جمهورية كردستان عدّوا عدم الوحدة والتناحر فيما بين قادة جمهورية كردستان، وعدم وجود جيش نظامي للدفاع

(235) O. S. S. Confidential files, Sect. 7530, Oct 22, 1946.

(236) O. S. S. Confidential files, Sect. 7530, Oct 22, 1946.

عنها، والظروف الاقتصادية، وأخيراً شخصية القاضي محمد، من العوامل المهدّمة لسقوط الجمهورية[237].

القاضي محمد ومصطفى البارزاني

عند الإشارة إلى قادة الجمهورية، علينا أن نشخّص القادة المنفذين الذين تولوا السلطة السياسية والعسكرية في الجمهورية، وهم القاضي محمد، الملا مصطفى البارزاني، حمه رشيد خان، عمر خان شكاك. والعلاقة بين هؤلاء كانت أمراً حاسماً في بناء الجمهورية، أو في سقوطها. يشير بعض الكتّاب و تقارير الدبلوماسيين الإنكليز، إلى وجود نوع من المنافسة والبرود بين القاضي محمد ومصطفى البارزاني. إذ يزعم هؤلاء أنّه كانت لدى البارزاني رغبة قوية في أن يعطيه الروس القيادة العليا في جمهورية كردستان. ويعزو هؤلاء هذا البرود والتنافس بينهما، إلى كون مصطفى البارزاني رجلاً طموحاً، وكان يعدّ نفسه أولى من القاضي محمد بالقيادة[238].

ولكن المصدر الكردي الوحيد الذي يشير إلى وجود هذا التنافس ـ حسب علم الكاتب ـ هو قاسم الخاني زادة ديبوكري الذي كان ضمن حكومة كردستان، ولكنه كان من ألد أعداء القاضي محمد ـ كما أشرنا سابقاً ـ بسبب الصراع العائلي حول الأراضي والنفوذ (بين الديبوكرية وعائلة القاضي)، وكان قاسم يعطي تقارير سرية، عن جيمع حركات القاضي محمد، للإنكليز والحكومة المركزية. كما كان ضمن الوفد الذي زار باكو في المرة الثانية عام 1942، وحال عودته أعطى تقريراً مفصلاً، للإنكليز وللشاه، عما دار في الزيارة؛[239] لذلك لا يمكن عدّه مصدراً موثوقاً به في هذه المسألة. أما نجفقلي، في روايته عن وجود عداء وتنافس بين القاضي والبارزاني، فهو يستند إلى رواية الشيخ أحمد البارزاني، الشقيق الأكبر لمصطفى البارزاني، الذي التقى نجفقلي بعد سقوط جمهورية كردستان. وقد اتهم الشيخ أحمد القاضي محمد

(237) بلوريان، ص 74-75.

(238) A rfa, p. 79.

(239) F.O. 371/52707, British Consulate General Tabriz. No. 30 September 11, 1946.

بإعطائه أوامر للبرزانيين بالهجوم على قوات الحكومة المركزية والقبائل الموالية لها، وادّعى أنّ البارزانيين رفضوا هذه الاوامر فحرمهم القاضي محمد من كثير من الامتيازات[240].

من الممكن جداً أن تكون هذه الرواية، عن الشيخ أحمد، تعبيراً عن رغبته في رفع اللوم عن البارزانيين عمّا وقع أيام الجمهورية من معاقبتهم لبعض القبائل الكردية الموالية للحكومة المركزية، وليست بالضرورة تعبيراً عن وجود خلاف أو تنافس بين القاضي والبارزاني. ولكن القاضي لم يكن دكتاتوراً يقمع الآراء المعارضة له، ويبدو أنّ البارزاني كان يفضل تقارباً وتنسيقاً مع الروس أكثر مما كان يحبذه القاضي محمد. ولكن ليست هناك مؤشرات، قاطعة، على وجود خلاف حاد بين القاضي والبارزاني. بل في الحقيقة كانت هناك علاقة وثيقة بينهما، فإنّه حال وصول البارزانيين إلى مهاباد، أمر القاضي محمد لجان الحزب باستقبالهم وإيوائهم، وبدأ يشعر بالثقة بالنفس، أكثر من ذي قبل، حيث كان يعتقد أنّ القوة البارزانية ستعطي الجمهورية الحماية العسكرية الكافية في المستقبل، إذ حدثت مواجهات عسكرية مع الحكومة الإيرانية. علماً أنّه كان من بين البارزانيين 1500 إلى 2000 مسلح مجرب فضلاً عن الضباط النظاميين الكرد العراقيين الذين رافقوا البارزانيين إلى كردستان إيران.

فكلف البارزاني بتأسيس الجيش الكردستاني، وأصبح مشرفاً عليه. لذلك كان هناك في نيسان عام 1946 جيش مسلح متكون من 1500 مسلح برزاني و 3 أفواج نظامية و 700 جندي في جيش كردستان في مهاباد، وأعطي للبارزاني لقب الجنرال في هذا الجيش. ونظراً لعدم انتماء القاضي محمد إلى طريقة صوفية كبير، أو عشيرة قوية، فقد كان البارزانيون له بمثابة السند الذي يستند إليهم[241]. وظلت هذه العلاقة الصميمية إلى آخر يوم، في حياة الجمهورية. ففي 16 كانون الأول 1946، حين كان الجيش الإيراني يحاصر مهاباد قام البارزاني ـ رغم وجود الكثير من المخاطر ـ بزيارة إلى القاضي محمد، واقترح

(240) من مهاباد الدامية إلى ضفاف آراس، ص 36.
(241) نجفقلي، ص 141.

عليه عدم تسليم نفسه، والصعود معه إلى الجبل لمقاومة القوات الإيرانية؛ ولكن كان للقاضي رأي آخر[242]. فإنه لو كان هناك خلاف كما يزعم بعضهم بين القاضي محمد والبارزاني، لما أقدم الأخير على هذه الرحلة، فيطلب إلى القاضي مصاحبته. علماً أنّه لم يكن للقاضي محمد جيش أو قبيلة كبيرة يستفيد منها البارزاني. ولكنه كان يعرف حرص القاضي للكرد وإخلاصه لهم، فأراد إنقاذ حياته من الموت المؤكد. وفي أثناء محاكمة القاضي محمد، قال وبكل صراحة، إنّه أعطى راية الكرد للبارزاني، وهو رجل عظيم وذو أخلاق حميدة[243]. وهذا الكلام يؤكده السيد مسعود البارزاني نقلاً عن أبيه[244].

لذا نستطيع القول بأنّه لم يكن هناك أيّ دور للخلاف المزعوم بين البارزاني والقاضي محمد في سقوط الجمهورية، لا سيّما بعد أن عرفنا أنّه قد دافع عن البارزاني في محاكمته دفاعاً مستميتاً، بقوله: لم يكن البارزاني أجنبياً على أرض كردستان إيران، بل كان كردياً يحق له أن يعيش في هذا الجانب من الحدود، في مهاباد أو في الجانب الآخر في كردستان العراق. وقد عرض عليه البارزاني، وهو في السجن، إنقاذ حياته، ولكنه لم يرد ذلك. وقد وصف القاضي محمد مصطفى البارزاني بالعبارات التالية:

«... حسناً، ولكنني لن أقول أكثر من بضع جمل، الملا مصطفى يتصف بكل صفات الرجولة، والكرم، والشرف، والإنسانية، والشجاعة، والإقدام، والجرأة، والتي اتصف بها من خلّدهم التاريخ، كما إنّه يتصف بصفات مسلمي صدر الإسلام من إيمان، وصدق، وطهر، وإخلاص لله تعالى والدين والناس الفقراء»[245].

وفي مقابلة صحفية له ينكر علي قاض ابن قاضي محمد، والذي كان شاهداً على الأحداث وجود أيّ خلاف، أو نفور، بين أبيه، ومصطفى

(242) بشده رى، ص 91.
(243) كيومرس، ، ص 5.
(244) مسعود البازاني، ص 39.
(245) كيومرس، ص 5.

البارزاني؛ ويورد القصة الآتية، دليلا على ذلك ويقول: «كنت مرة مدعواً في تعزية لدى أحد الأشخاص، فدخلت البيت، وذهبت إلى غرفة الضيوف، ولما لمحني البارزاني الذي كان حاضراً هناك، وقف على رجليه تكريماً لي، وأعطاني مقعده، قائلاً: نحن مدينون لكم فأنتم تمثلون القائد»[246]. كما لم يجد الكاتب في الوثائق المنشورة من قبل الأستاذ الملا عزت في المجلدات الثلاث، أيّة وثيقة توحي بوجود خلاف، أو نفور، بين القائدين التاريخيين. ولكن من الطبيعي أن يكون لهما آراء مغايرة في خضم تلك الأحداث الساخنة التي مرة بالجمهورية.

وقد كان للبارزاني والبارزانيين والضباط الكرد من كردستان العراق، الدور المشرف في الدفاع عن الجمهورية. لذا لا نجد أدلة تذكر عن الخلاف المزعوم بين البارزاني والقاضي محمد، قبل سقوط الجمهورية. وفي الحقيقة لم يكن هناك أيّ داعٍ أو سبب يمكن أن يسبب تنافساً بين القاضي والبارزاني، لأنّ البارزاني كانً يعلم جيداً بأنّ الكرد في إيران يطالبون فقط بالحكم الذاتي، وبما أنّه لم يكن إيراني الجنسية، فإنّه كان يعرف حتمية مغادرته مهاباد إلى كردستان العراق، في المستقبل. ولتأكيد هذا الرأي نذكر القارئ الكريم بأنّ البارزاني قد أرسل حمزة عبدالله في آب 1946 إلى كردستان العراق، لتأسيس البارتي ـ الحزب ـ (الحزب الديمقراطي الكردستاني في العراق) وقد أصبح رئيساً للحزب بعد تأسيسه.

عمر خان شكاك

كانت علاقة عمر خان شكاك بجمهورية كردستان، هي الأخرى، مسألة مهمة في تأسيس جمهورية كردستان وسقوطها. فمع أنّ عمر خان كان يرأس فرعاً من عشيرة شكاك، إلا أنّه كان رجلاً متنفذاً في كردستان؛ وذلك لكونه ذكياً وطموحاً وذا قابلية دبلوماسية رائعة، وشخصية محترمة بين القبائل الكردية. كما اهتمت السلطة المركزية اهتماماً كبيراً به، فحاولوا كسبه إلى جانبهم أيام

(246) جان دوست، ص 4-5.

الصراع مع الجمهورية في كردستان. وقد قيل الكثير ـ سلباً أو إيجاباً ـ عن عمر خان، وعن موقفه من الجمهورية في كردستان. فنرى قاسم الخاني زادة يصفه بأنّه كان «شخصاً لا يفكر إلا بمصالحه الخاصة، وكان يغيّر ولاءه بسرعة، فقد كان لفترة غير وجيزة يعمل لصالح الروس مقابل المال والهدايا السخية. ورغم أنّه جلب قواته القبلية إلى جبهة سقز وبانة، مقابل مبلغ من المال، إلا أنّه لم يحارب، وسرعان ما سحب قواته»[247].

ولكن (كوري ره ش علي قاضي محمد) يرى عكس ذلك. فهو يعتقد أنّ عمر خان ظلّ مخلصاً للجمهورية، ولوالده حتى النهاية، وأنّه كان رجلاً وطنياً مخلصاً[248]. كان قاسم الخاني زادة، العضو في حكومة مهاباد، حاقداً على القاضي محمد، وذلك للعداء التقليدي الذي كان بين رؤساء ديبوكري، وعائلة القاضي. فكان من المنطقي ألا يحبّ هذا الشخص مؤيدي الجمهورية. وخلافاً لما يقول قاسم الخاني زادة، ظلّ عمر خان في جبهة سقز، حتى أجبر الكرد على إلغاء الهجوم على سقز[249]. وفي أثناء وجود القاضي محمد في السجن، هدّد عمر خان مساعد القنصل الأمريكي في تبريز، قائلاً: «إذا أعدم أحد القاضي محمد، أو مسّ شعيرة من رأسه، فسنحول جميع كردستان إلى نار»[250]. ورغم الإغراء والضغوط الكثيرة، رفض عمر خان دعم مجهود الحكومة الإيرانية في ضرب مصطفى البارزاني، في أثناء رحلته التاريخية إلى روسيا، حين كان يمر بالأراضي التابعة لقبيلة الشكاك.

وفي منتصف عام 1946، وصل عمر خان إلى قناعة، مفادها أنّ الروس لا يمكن الاعتماد عليهم، حيث كان يرى أنّ الضباط الروس، الذين كانوا وقتها في كردستان، كانوا يفضلون الأذريين على الكرد في أرومية، وذلك لكونهم ينتمون جميعاً إلى أصول أذرية. وعدّ عمر خان الاتفاقية التي وقعت بين

---

(247) F.O. 371/52707, British Consulate GeneraL Tabriz. No. 30, September 11, 1946.

(248) جان دوست، ص5.

(249) F.O. 371/52369, Tabriz General Consulate. No. 30, 11-09-1946; Eagleton, pp. 97-98.

(250) F.O. 371/52369, Tabriz General Consulate. No. 30, 11-09-1946.

أذربيجان وكردستان اتفاقية محايدة، للمصالح الأذرية[251].

لذلك بدأ بفتح قناة اتصال مع دوهلر، مساعد القنصل الأمريكي في تبريز، وكذلك طلب إلى الإنكليز أن يطلبوا إلى حكومة قوام السلطنة، إعطاء الحقوق القومية للكرد. وأراد عمر خان أن يحذوا حذو رؤساء البختيارية والقشقائية في الانضمام إلى الجبهة التي أعلنها قوام السلطنة، ضد تودة والروس. وقد وظف عمر خان علاقته بالأمريين لصالح جمهورية كردستان، فقام بتشجيع الاتصالات مع مهاباد، وهذا ما أسفر عن زيارة أرشي روزفلت، مساعد الملحق العسكري الأمريكي في إيران، إلى جمهورية كردستان. ومما يجدر ذكره هو أنّ القاضي محمد كان على علم باتصالات عمر خان، ولكنه لم يقف ضده[252].

وحين هاجمت القوات الإيرانية تبريز في كانون الأول عام 1946، أرسل عمر خان مسلحي الشكاك لدعم القوات الإيرانية، لذلك نرى، في نيسان عام 1947، رازمارا، قائد القوات الإيرانية، يثني على عمر خان ودوره المساعد للحكومة أثناء أزمة آذربيجان[253]. في الحقيقة، الكاتب لم يستطع أن يحدد كيف ساعد عمر خان الحكومة المركزية في أثناء بدء الهجوم الإيراني على مهاباد. ولكن كيومرس صالح، مراسل جريدة أرتشي شاهنشاهي، يقول في كراس له ألّفه عن محاكمة القاضي محمد وجمهورية كردستان، بأنّ هناك حوالي 17 رسالة كتبها عمر خان إلى الشاه في الفترة التي كان يخدم بها في جيش جمهورية كردستان. وفي تلك الرسائل يبدي عمر خان الطاعة المطلقة للشاه، وأرسل اثنين من أولاده إلى طهران ليكونا رهائن عند الشاه، لإثبات إخلاصه له، قبل سقوط الجمهورية بعدة أشهر. ويتحدث في هذه الرسائل عن الوضع المتردي في كردستان، ويطالب الحكومة بالتدخل، وهذا دليل آخر على أنّ

(251) O. S. S. Confidential files, memo- from Tehran to state Department, May 9, 1947.

(252) O. S. S. Confidential files, Teleg, No. 776, October 14, 1946. from Vice Consulate, Tabriz G. Doohler., Eagleton, p. 110.

(253) O. S. S. Confidential files, Teleg. 294 April, 18, 1947. From Tehran Embassy to state Department.

عمر خان كان يحاول، كباقي رؤساء العشائر الكرد المتنفذين، أن يحتفظ بقنوات الاتصال مع الحكومة المركزية، وأنّ ولاءه للجمهورية في كردستان مثار التساؤل والشك[254]. لذا فمن الضروري الاطلاع على الوثائق والرسائل المكتوبة المتعلقة بعلاقة عمر خان بالشاه، قبل إعطاء الكلمة الأخيرة عن إخلاص عمر خان، أو عدمه لجمهورية كردستان.

حمه رشيد خان بانيي

كان حمه رشيد خان أحد أبرز القيادات العسكرية في جمهورية كردستان، وإنّ هروبه المفاجئ من جمهورية كردستان إلى العراق في وقت حرج، وقد أخذ معه مجموعة من الوثائق والعتاد والأموال، كان في نظر بعضهم ضربة مؤلمة، وفي الصميم لمعنويات القوات الكردية، وكان أحد الأسباب الممهدة لسقوط الجمهورية.

ينتمي حمه رشيد خان إلى إحدى عوائل البكزادة، في بانة، وكان له سجل حافل بالثورات ضد الحكومة الإيرانية؛ إذ قام بالثورة في سنوات 1925 و1929 و1930 و1931، وفي كُلّ مرة كان يلجأ إلى كردستان العراق، حيث كان يعيش بعض أقربائه. وقد نفي من العراق إلى الموصل وكركوك. وفي عام 1941 استغل حمه رشيد ظروف الفوضى التي ولدتها ثورة رشيد عالي الكيلاني، فهرب عائداً إلى إيران. وحال وصوله إلى إيران، أطلق نداء إلى القوات الإيرانية لتسليم أنفسهم له، فاستطاع أن يفرض سيطرته على بانة وضواحيها. وقد حاولت القوات الإيرانية بقيادة حسن أرفع، أن تسترد تلك المناطق منه، ولكنها هزمت، وباءت محاولتها بالفشل. وفي عام 1943، اضطرت القوات الإيرانية إلى الاعتراف به حاكماً على بانة، وبعد فترة وجيزة بسط حمه رشيد خان سيطرته على بانة وسقز وسردشت، وكانت لديه إذاعة محلية، وكان يتصرف كحكومة مستقلة. وهذا ما أدّى إلى قلق الحكومة الإيرانية التي أرسلت

(254) حقائق دفينة عن محاكمة الزعيم القاضي محمد وصدر القاضي وسيف القاضي»، ترجمة عبدالله بابان، خه بات، العدد 4576، ونشرت الترجمة الكردية للنص في «خه باتي قوتابيان» العدد 37 في 14/ 8/ 2000.

جيشاً كبيراً ضده، وأجبرته مرة أخرى على الفرار إلى العراق عام 1944. ولكن بعد إعلان جمهورية كردستان عاد حمه رشيد، ثانية، إلى كردستان إيران. في البداية شكّ السوفييت في أمره، ولكن بعد فترة قُلّد سيف الشرف، وقد كرّمته جمهورية كردستان، أيضاً، بإعطائه رتبة جنرال في الجيش، فأصبح قائداً لقوات بوكان وما حواليها، ومساعداً لمصطفى البارزاني.

أبلى حمه رشيد خان بلاءً حسناً في المعارك التي خاضها، دفاعاً عن الجمهورية. وفي شهر تشرين الأول عام 1946، هرب بصورة مفاجئة من بوكان، وأخذ معه مجموعة من الوثائق وأموال الجمهورية وسلّم نفسه للسلطات العراقية، إذ نفاه العراقيون إلى محافظة الرمادي في جنوب العراق[255].

إنّ هذا العرض الموجز، لحياة حمه رشيد، يبيّن مقدار طموح هذا الرجل، وإنّ هذا التاريخ الحافل بالحركات يساعدنا على فهم موقفه من الجمهورية الكردية، ويبيّن، بكل وضوح، قدرته الفائقة في البقاء، كسياسي. والغريب في المسألة هو أنّه كيف ولماذا سمح له الإنكليز بالقيام بكل هذه الحركات، ضدّ حكومة إيران التي كانت موالية للإنكليز، خلال عامي 1925 ـ 1946، والتي كانت لها السيطرة الكاملة على العراق، وما كتب عن حركات حمه رشيد خان وأهدافها، يشير إلى أنّ جميعها كانت ذات طابع قبلي، ومحاولة منه لتحقيق مكاسب شخصية.

وفي رأي البشدري يدخل هروب حمه رشيد خان من جمهورية كردستان، ضمن نطاق سعي رؤساء العشائر الكردية في النصف الثاني من عام 1946، إلى البحث عن بدائل أخرى لضمان مصالحهم القبلية والشخصية. فقد جاء هروبه بعد أن يئس من الروس، ودعمهم للكرد[256]. أما شمزيني، فيعتقد أنّ هروب حمه رشيد خان من العراق في عام 1944، أساساً، كان مؤامرة إنكليزية لوضع العراقيل أمام المخطط السوفيتي، في شمال إيران، وبأنه نفذ ما وكّل إليه وعاد

(255) ملا عزت به لكه وج. ص 723-724.
(256) يادداشتة كانم، ص 75-76.

إلى العراق[257]. يلاحظ أنّ هذا التحليل الأخير فيه شيء من الموضوعية، لأنّ الإنكليز كانوا حريصين جداً على ألا تصل سيطرة الروس، أو حتى نفوذهم غير المباشر إلى المناطق الحدودية مع العراق، فحقق حمه رشيد خان لهم ذلك لفترة من الزمان. وينقل هزار عن حمه رشيد قوله، لقيادة الجمهورية في كردستان: «الإنكليز بعثوني لأخرب عليكم وعلى السوفييت، ولكنني أتعهد بأنّي لن أطيعهم»[258]. هذا الاعتراف يحمل في طياته مدلولين:

الأول، هو أنّ الإنكليز قد أرسلوه فعلاً للتآمر على الروس، وإفساد مشروع جمهورية كردستان، ولكنه لما دخل كردستان، ولقي استقبال المسؤولين الكرد له بحفاوة وتقدير لم يكن يتوقعها، وفي الوقت نفسه، لم يلاحظ التأثير الروسي المبالغ فيه في الدعاية الإنكليزية عن جمهورية كردستان، حينئذ شعر بالذنب وأقرّ بخطئه.

والمدلول الثاني، هو أنّ الإنكليز لم يبعثوا به أصلاً، وإنما هو أراد أن يبالغ في أهمية نفسه، لأنّ اهتمام الإنكليز بشخص ما آنذاك، كان يعدّ دليلاً على أهمية هذا الشخص، من حيث المكانة الاجتماعية، فاختلق لنفسه مسألة الارتباط بالإنكليز. وهذا الاحتمال أقرب إلى الواقع، لأنّ الإنكليز لم يكونوا من البلاهة بمكان، حتى يبعثوا شخصاً ساذجاً، مثله لمهمة خطرة كهذه، فيكشف المهمة من أول وهلة. كما أنّ قراءة الوثائق البريطانية التي سنعرضها فيما يأتي، لا تقدّم دليلاً قاطعاً على دور الإنكليز في قدوم حمه رشيد خان إلى جمهورية كردستان.

يعالج الأستاذ الملا عزت مسألة حمه رشيد بشيء من التفصيل، ولكننا نحب أن نوردها هنا بإيجاز. ينقل عن منكوري (سكرتير حمه رشيد خان) قوله بأنّ الضباط الكرد العاملين في فرقة بارزان كانوا يكتبون التقارير ضد حمه رشيد خان، ويرسلونها إلى مهاباد، لتشويه سمعته. وكان هناك خلاف بينه وبين مصطفى البارزاني، بصدد عدة مسائل: كان أهمها مسألة تحرير سقز، إذ كان

(257) جولانه وه ى. ص 165

(258) جيشتى، ص 86-87,.

البارزاني يريد الاستعجال بالأمر، في حين كان حمه رشيد يفضل أسلوب التريث، لأنّ الأخير كان يريد أن يؤمّن الجبهة الخلفية، حتى لا يتعرض لهجوم من قبيلة الديبوكري المترصدة له، فقد كان يخاف أن يهجم عليه أبناء ديبوكري من الخلف، ويحتلوا مقره غفلة.

وقد وجه إليه بعض المسؤولين في الجمهورية التهم التالية أيضاً: جمع المحاصيل والأتاوات غير القانونية من القبائل غير المؤيدة له، أو سلب الناس، وعدم إعطاء الدعم لمصطفى خوشناو في معركة مامشة، ضد القوات الإيرانية، عمداً، من أجل إيقاع الضرر بفرقة بارزان المختلفة معه، والاتصال سراً بالحكومة المركزية، والدخول معها في مفاوضات لتحقيق مصالحه الشخصية، وأخيراً الاتصال بالعقيد علي الحجازي (مسؤول في وزارة الداخلية العراقية) وتسليم وثائق الجمهورية للإنكليز.

وقد نقل الملا عزت عن حمه رشيد خان دفاعه عن نفسه هذه التهم الموجهة إليه، فأما فيما يتعلق بأخذ الضرائب غير القانونية، فلقد كان ذلك نتيجة الحاجة الماسة إلى العتاد والمؤن، التي كانت فرقته بأمسّ الحاجة إليها، ففي 9 أشهر لم تستطع حكومة كردستان توفير المؤن والعتاد إلا لـ45 يوماً فقط. وأما عدم إعطائه الدعم لقوات مصطفى خوشناو في معركة مامشة، فيعود السبب إلى خوفه من هجوم قبيلة ديبوكري على مقره[259].

وكان البارزاني، بدوره، يشك في أمر حمه رشيد خان، وقد طلب إلى القيادة في مهاباد، التحقيق في أمره. ولعلّ سبب هروبه المفاجئ إلى العراق، يعود إلى إدراكه أنّ البارزاني، كان يخطط لهجوم مباغت ضده[260].

وكانت الحكومة الإيرانية هي الأخرى قلقة، من عودة حمه رشيد خان إلى إيران، وقدعبّروا عن قلقهم هذا للإنكليز في غير مناسبة. ونفى الإنكليز أن يكونوا على علم بعودته إلى إيران نفياً قاطعاً. ولكن لتوضيح حقيقة العلاقة بين

(259) ملا عز ت، به لكه وج. 3، ص 624-628.
(260) عولة، ص 57.

رشيد خان والإنكليز والحكومة العراقية نورد، أدناه، النصوص المترجمة لبعض الوثائق ذات العلاقة بالموضوع:

■ ■ ■

obeikandl.com

وزارة الخارجية، ملحق 1 FO- 624189
السيد سعادة السفير البريطاني، بغداد

«حين كنت في السليمانية، بالطبع ناقشنا المسألة الكردية بصورة عامة مع الميجر هيتشاو، ورغم أنّني سوف أكتب لكم عن ملاحظاتي حول الوضع في تقرير آخر، ولكن هناك نقطة أخرى أعتقد من الضروري أن تعرفها. يعيش حمه رشيد خان، كما تعلم، منذ فترة في الجانب الإيراني من الحدود؛ ولمّا وصلت إلى هناك سمعت بأنّه طلب من المسؤولين العراقيين السماح له بالعودة إلى العراق. وقيل بأنّ وزير الداخلية العراقي ردّ على طلبه بالإيجاب، وطمأنه بأنّه سيضمن شخصياً سلامة حياته، في حال عودته إلى العراق. ولكني علمت من الميجر هيتشاو، فيما بعد، أن متصرف السليمانية هو الذي شجع حمه رشيد على العودة.

وكان ردّ حمه رشيد خان أنّه مستعد للعودة ولكن بشرط أن يضمن سلامة حياته، وأن تسحب الحكومة العراقية مراكز الشرطة التي وضعت في المناطق التابعة لنفوذه، داخل الحدود العراقية. فكانت الشروط المذكورة غير مقبولة لدى الحكومة العراقية، ولكن المفاوضات بقيت جارية. هناك نقطة مهمة، وهي أنّ صديقاً كردياً للميجر هيتشاو، تحاور مع الميجر برادبورن؛ فتوصلا إلى قناعة، مفادها أنّ الإنكليز يرغبون في عودة حمه رشيد خان، ولكن الميجر برادبورن ينكر أيّة إشارة من طرفه، في أثناء الحديث بهذا الصدد، وإنّ المسألة لا تتعدّى كونها سوء تفاهم لا أكثر.

ولكن المشكلة الآن هي أنّ الميجر هيتشاو تسلّم رسالة من صديقه الكردي يقول فيها بأنّ حمه رشيد قد كتب له رسالة يقول فيها بأنّه على استعداد لتنفيذ أوامر الإنكليز، ولكنّه يضع بعض الشروط لعودته إلى العراق، لا أنا ولا الميجر هيتشاو سعيدان بتطورات هذه المسألة. فاقترحت على الميجر هيتشاو، أن يتصل بصديقه الكردي، ويعلمه أنّ الإنكليز لا يستطيعون التدخل في هذه المسألة، وإذا أراد حمه رشيد خان العودة، فعليه مناقشة الأمر لوحده مع المسؤولين العراقيين. ولكن ما يهم الإنكليز هو أن يسود السلام والاستقرار في كردستان وفي جميع أنحاء العالم. ورغم أنّ صديق الميجر هيتشاو كان يعيش في منطقة كردية نائية، ومن الصعب الاتصال به، إلا أننا اتفقنا بعد الحديث بيننا على أن يرسل إليه رسالة بهذا المعنى.

وكان الميجر هيتشاو مترددا في البداية في إرسال الرسالة، لأنّ هناك أوامر واضحة موجهة إليه بعدم التدخل مطلقاً، في المسائل المتعلقة بالقضية الكردية، التي تعدّ من شؤون العراق الداخلية. ورغم كوني متفقاً مع رأي الميجر هيتشاو بصدد هذه المسألة، إلا أنني رأيت أنّه من الضروري وضع حدٍ للإشاعات القائلة، بأننا نعمل كوسطاء بين

الحكومة العراقية وحمه رشيد خان. لذا اقترحت على أن تكون صيغة الرسالة صريحة، بأنّ الإنكليز لا يرغبون بإعطاء وعود لأحد، وتبعث الرسالة إلى الميجر هيتشاو، ليرسلها هو بدوره إلى صديقه الكردي. وقد وعدت الميجر هيتشاو بأن أدعم موقفه إذا واجه مشاكل من مسؤوليته في هذا الصدد.

27/نيسان/ 1946

توقيع ديجبورن

الضابط السياسي، في العراق

■ ■ ■

من الكردي حمه رشيد خان

FO. 624/189

رقم 112/21/46

8 أكتوبر 1946

محضر اجتماع، سليمانية

«زارني السيد ديجبورن في السابع من شهر أكتوبر، وأعلمني أنّ رئيس الوزراء (العراقي ـ المترجم) دعاه لمناقشة بعض المسائل معه، وكانت المسألة الأولى تتعلق بحمه رشيد خان، إذ أخبر رئيس الوزراء السيد ديجبورن بأنّه على قناعة ثابتة بأن حمه رشيد هو عميل إنكليزي، وبأن الإنكليز هم الذين أرسلوه إلى إيران، وأنّه يعتقد أنّ حمه رشيد قد أدّى المهمة المكلف بها، والإنكليز الآن يريدون عودته.

فردّ ديجبورن على رئيس الوزراء العراقي، قائلاً: إنّه مخطئ في تصوره هذا، وأنّ المسألة غير معقولة. وأضاف ديجوبرن أنّه أخبر رئيس الوزراء العراقي أنّه يعلم أنّ بريطانيا كانت أساساً قلقة من هجرة حمه رشيد إلى إيران، وقد سأله عدّة مرات عن مكان وجوده وعن وقت عودته. ولو كان ممثلو الحكومة البريطانية يعرفون بوجوده لما سألوا مرات عديدة عن مكان وجوده.

ولقد اتفقت مع السيد ديجبورن على الكيفية التي رد بها على رئيس الوزراء العراقي، وقلت له إنّه يجب إعلام كلّ المعنيين بذلك. كان هدف رئيس الوزراء من إثارة المسألة، هو أن يعلم مسبقاً فيما إذا كان حمه رشيد خان يعمل لصالحنا أم لا، قبل أن يوافق على طلب عودته إلى القرية، في المنطقة الحدودية، فيصبح ذا نفوذ قد يستفيد منه الإنكليز.

وأكّدت له أنّ المسألة التي نحن بصددها، هي مسألة عراقية داخلية بحتة، وأنّي لست في موقع أستطيع فيه، أن أؤكد لرئيس الوزراء فيما إذا كان حمه رشيد خان رجل

ثقة أم لا. وقلت له إذا كنت تسأل عن رأيي الشخصي، فأعتقد أنّه ليس ذاك الشخص الذي يمكن الاعتماد عليه كلياً، لأنّه سبق أن نقض عهده، وهرب من كركوك بدون علم أحد.

توقيع الرائد هينشاو
الضابط السياسي. السليمانية

■ ■ ■

FO 624/89

(وثيقة محضر اجتماع)

السيد سعادة السفير البريطاني، بغداد

«أخبرني عبد الحميد رفعت، المدير العام في وزارة الداخلية (العراقية ـ المترجم)، حين كنا معاً في حفلة السيد واكر في 14أيلول أن حمه رشيد خان كان موجوداً وقتها في بغداد، وأنه سلم نفسه دون شروط. وقال عبد الحميد إنه يتمنى أن يسمح الإيرانيون لحمه رشيد خان، بالعودة إلى قريته الحدودية التي تفصل الكرد بين إيران والعراق. واعتقد عبدالحميد أنّ حمه رشيد سيرضي الإيرانيين، إذا سمحوا له بالعودة إلى بلده.

ولكن فيما يتعلق بالظروف، بصورة عامة، فلم يعطِ الإيرانيون أي نوع من المساعدة، أو أية معلومات للعراقيين. ولكن نعرف على الأقل أن الإيرانيين اقترحوا تشكيل منصب ضابط الارتباط على الحدود، ولكن العراقيون لم يستجيبوا لهذا الاقتراح. ولا أعتقد بوجود شيء نستطيع نحن تقديمه في هذا الشأن.

أبدى المدير العام قلقه فيما ينوي الروس عمله (للكرد ـ المترجم)، ولكنه لم يعطِ تفاصيل محددة. وقال المدير العام: إن 120رجلاً من أنصار الملا مصطفى و300 عائلة، عبروا الحدود، وعادوا إلى العراق من إيران. وقد وصل هؤلاء إلى العراق في حال يرثى لها، فقدم لهم العراقيون الملابس والطعام. كان الملا مصطفى والشيخ أحمد في خصام، وكان الروس يحاولون إصلاح ذات البين.

توقيع الرائد ديجبورن
8 تشرين الأول 1946

■ ■ ■

إنّ قراءة هذه الوثائق تثير تساؤلات عديدة: هل عاد حمه رشيد إلى العراق دون أن يطلب منه الإنكليز ذلك؟. وبمن اتصل أول مرة من أجل ترتيب عودته إلى العراق؟ وكيف؟ ولماذا سمح المسؤولون العراقيون بعودته إلى العراق.

ولم نقرأ في الوثائق المدرجة أعلاه، عن طبيعة المهمة التي كُلف بها في كردستان إيران، إن كانت هناك من مهمة، لذلك يميل الكاتب إلى تأييد رأي الأستاذ الملا عزت بأن حمه رشيد خان قد استغل ظروف الحرب العالمية، وهرب من العراق بدون علم الإنكليز، ولكن يحتمل أن تكون عودته إلى العراق قد جرى ترتيبها بين الضباط الإيرانيين والعراقيين بدون علم الإنكليز، لأن الدولتين كانتا في شك من أنّ الإنكليز هم الذين دبروا هروب حمه رشيد خان من العراق، من أجل تحقيق مصالحهم. علماً أن الإيرانيين قد طلبوا في غير مناسبة من الإنكليز الطلب إلى السلطات العراقية نيابة عنهم بإجبار حمه رشيد خان على العودة إلى العراق، وذلك محاولة منهم شق الصف الكردي الذي بدأ بالتكاثر والتصلب.

ومما يحسن ذكره هنا، أن حمه رشيد خان كان يملك عدة أراضٍ في كردستان العراق، وكانت زوجته تعيش في العراق. ففي نيسان 1946 قال الجنرال جهانباري قائد القوات الإيرانية في المنطقة الكردية للقنصل البريطاني في كرمنشاه، إنه من الضروري جدا أن يقوم الإنكليز بالضغط على السلطات العراقية، لتشجيع حمه رشيد خان على العودة إلى العراق، لأن بقاءه في بوكان بهذه القوة ستشجع الكرد على الهجوم على سقز وبانة وسردشت، الأمر الذي سيجبر الحكومة الإيرانية على سحب قواتها من تلك المناطق الحدودية مع العراق. وإذا وقعت تلك المناطق تحت سيطرة الكرد، فإن هذا سيعرض مصالح الإنكليز إلى الخطر، لأنه سيكون بإمكان الكرد العراقيين الموجودين مع البارزاني في إيران، كذلك العودة إلى العراق، والبدء بالتمرد من جديد[261].

(261) W. O. 327/829. Teleg No. 26, February 4, 1946. from Tehran Embassy to Foreign Office; Teleg. No. 54, February 5th, 1946.

(W.O. 327/829. Teleg No. 26, February 4, 1946. From Tehran Embassy to Foreign Office; Teleg No 54, February 5th, 1946.

ويبدو أن حمه رشيد خان قد بدأ منذ نيسان عام 1946 ببحث الخيارات المتوفرة له لضمان مصالحه الشخصية. ففي هذا الشهر فاتح السلطات الإيرانية وأبدى استعداده لترك جمهورية كردستان، والانضمام إلى السلطة المركزية شرط أن يعين حاكماً على بانة، مع مرتب شهري قيمته 171 ألف تومان. إلاّ أنّ الإيرانيين رفضوا هذا العرض، لأنهم لم يثقوا به، ولأنهم عدّوا إعطاء تلك المنطقة الحدودية له في ذلك الوقت مسألة خطيرة، ولا يخدم استراتيجيتهم في إعادة بسط السيطرة على المنطقة الكردية[262].

يعتقد الكاتب بصحة هذا التقرير، لأن شهر نيسان كان بداية الأزمة لجمهورية كردستان، وبدء رؤساء العشائر المتنفذة في المنطقة بفتح قنوات مع السلطة المركزية، سراً، لضمان مصالحهم الشخصية.

ومما يجدر ذكره أنّ هناك سبباً آخر للنفور الذي حصل بين رشيد خان وقيادة جمهورية كردستان، وهو أن حمه رشيد كان مستاءً من المفاوضات الجارية بين قوام السلطنة، والقاضي محمد. ففي شهر تموز عاد القاضي من طهران، فزاره حمه رشيد خان في مهاباد، فوجده قد رفع علم كردستان وخريطتها من على منضدته. وأعلمه القاضي بأنّ الحكومة الإيرانية غير راغبة في إعطاء الكرد أية امتيازات، ما عدا تحويل مهاباد إلى ولاية خاصة، ووضع 2500 جندرمة من الكرد فيها، وتكون الولاية تحت إشراف سيف قاضي، ولكن شرط أن تعود القوات الإيرانية إلى مهاباد، وما حواليها، وسأل حمه رشيد خان عن رأي القاضي في الموضوع، فأجاب بأنه لا خيار له إلاّ قبول العرض. فاستاء حمه رشيد خان من ذلك كثيراً[263].

يبدو أن حمه رشيد خان الذي كان له حس سياسي مرهف، وقدرة على

---

(262) W. O. 327/829. Teleg No. 26, February 4, 1946. from Tehran Embassy to Foreign Office; TelegNo. 54, February 5th, 1946.

(263) بشده ری، ص 70-73.

تشخيص الأحداث، ونظرة براغماتية إلى الأمور، أدرك أن مصير جمهورية كردستان محتوم بالسقوط. فخطط لعودته إلى العراق، قبل فوات الأوان. ويبدو أنه كان على علم بأن الإنكليز لا يمانعون في عودته. فأقدم على الهروب المفاجئ لتفادي المواجهة مع القوات البارزانية. ومهما يكن من أمر حمه رشيد خان، فإنه قضى الأشهر الأخيرة في بوكان يهاجم خصومه، وكان في حالة من نفور صريح بينه وبين قوات الجمهورية، خاصة تلك التي كان يقودها مصطفى خوشناو. وقد كان ذلك استنـزافاً كبيراً لطاقات الجمهورية. كما أنّ هروبه المفاجئ أثرّ في معنويات القوات الكردية تأثيرا سلبيا، علما أنه كان هناك الكثير من القبائل ذات الولاءات المتذبذبة، وأنّ هذا الهروب كان دليلاً آخر لهؤلاء على أن الرياح بدأت تهب عكس مصالح الجمهورية.

باختصار، إن هروب حمه رشيد خان كان بمثابة خسارة ثلث قوات جمهورية كردستان، ويشكل ذلك عاملاً آخر، من العوامل التي دفعت قادة الجمهورية، إلى عدم تبني خيار المقاومة، أمام القوات الإيرانية المهاجمة لمهاباد.

العامل الاقتصادي وانهيار الجمهورية

أدى العامل الاقتصادي أيضاً دوراً مهماً في انهيار جمهورية كردستان. فقد كانت الجمهورية تعيش في ظروف اقتصادية صعبة للغاية، لأنّ كردستان ـ بل العالم بأسره ـ خرج لتوه من الحرب العالمية، وكان الناس يتخلصون من المجاعة والموت الجماعي، بما يحصلون عليه، من بطاقات الإعانة التموينية التي كانت توزعها الحكومة المركزية، لفترة، ثم الروس، والإنكليز. كان الجوع والمجاعات السلاح التقليدي لكل القوى الأوروبية المستكبرة والمستغلة، فلم يُستثنَ الروس من ذلك، إذ كان ضباط السوفييت يشرفون على توزيع السكر والشاي والحنطة والسكائر، وهددوا في غير مناسبة بقطع هذه الإعانات، إذا لم يطع رؤساء القبائل الكردية أوامرهم، بعدم مهاجمة القوات الإيرانية[264].

(264) ملا عزت، به لكه و ج. 3، ص723-724.

لم تكن لجمهورية كردستان الموارد المالية الكافية للصرف، على مؤسساتها الناشئة كالجيش وموظفي الدوائر. وكانت الموارد الوحيدة والمحدودة التي تصل ميزانية الدولة هي الضرائب والجمارك، وواردات التبغ والاشتراك الحزبي لأعضاء (ح.د.ك.). أما بالنسبة للجمرك فلم تحصل الجمهورية على الكثير منه، لأن الحكومة الإيرانية فرضت حصاراً اقتصادياً شاملا عليها، فلم تكن هناك تجارة مع المناطق غير الكردية. كما لم تكن هناك معابر حدودية (مراكز جمركية) بيد قوات جمهورية كردستان.

أمّا الضرائب، فقد فرضت الحكومة الكردية قانون الضريبة الإيرانية في المناطق التي كانت خاضعة لسيطرتها، ولم تحصل إلاّ على القليل، لأن الكرد لم يتعودوا على إعطاء الضريبة إلا بالوسائل القمعية، لأنهم لم يجربوا الشعور بالمواطنية وذلك لأن الحكومة لم تعاملهم كمواطنين متساوين في الحقوق أصلاً، فاعتاد الكرد على الرشوة والتهرب من دفع الضرائب.

وكان الروس يأخذون خمسة بالمئة، ضريبة المحاصيل الزراعية، في المناطق الكردية، الواقعة تحت سيطرتهم العسكرية، وذلك كتبرعات للهلال الأحمر الروسي. كما أقدمت الحكومة الكردية على فرض الأتاوات أو غرامات مالية على أغنياء الكرد، وبعض القبائل المعادية لحكومة كردستان من أجل الصرف على القوات الكردية. ولعدم وجود قانون أو عرف متبع فقد كانت هذه الطريقة في جمع الضرائب، تثير المشاكل للحكومة الكردية، وهذا ما حصل لحمه رشيد خان[265].

وأحب هنا أن أذكّر القارئ الكريم بأنّ أكثر من نصف أراضي كردستان الزراعية الغنية، كانت خارج سيطرة حكومة كردستان، أو في الريف الواقع حولها في بانة وسقز وسردشت، إذ كانت منطقة غير مستقرة من الناحية الأمنية، لوجود الحروب أو حالة التوتر (اللاحرب واللاسلم). وقفت هذه الظروف في طريق الاستثمار والتجارة داخل الجمهورية. ولتشديد الحصار الاقتصادي على الجمهورية كان الضباط الإنكليز يشجعون الإقطاعية الكردية على حث أتباعهم

(265) ملا عزت، به لكه و ج. 3، ص723-724.

وأهالي المدن الكردية، على عدم بيع محاصيلهم، خاصة الحنطة منها، لجمهورية كردستان[266].

كانت حكومة كردستان تعلم جيداً، أنّ الحكومة المركزية ستحاول ما في وسعها لخنق الجمهورية، عن طريق فرض الحصار الاقتصادي. نشرت جريدة كردستان في عددها رقم 23 بتاريخ 6 مارس 1946 تعليقاً مفاده أنّ الحصار المفروض على الجمهورية حصار ظالم، وأنّ الحكومة تستخدم صادرات محصول التبغ، واعتماد المنطقة الكلية عليها، كسلاح لتركيع الكرد. وهذه صفة أخرى للمستعمرين تعلمتها الحكومة الإيرانية، لتستعملها ضد الكرد. ويؤكد ذلك من جديد بأن الدول المقسمة لكردستان، كانت ولا تزال تتعامل معها كمستعمرة داخلية، وإن ادّعوا في مواقفهم الرسمية أن كردستان جزء من بلادهم. ومن الجدير بالذكر أنه كان هناك مليونا تومان من مستحقات مهاباد من التبغ في الخزينة المركزية، رفضت الحكومة إعطاءها لمستحقيها الكرد. وفي السنة التالية كان من المفروض أن يقوم الروس بشراء التبغ من المنطقة الكردية، ولكنهم لم يفوا بهذا الوعد إلاّ جزئياً[267] لذا كانت هناك أزمة مالية خانقة في مهاباد، فحاولت الحكومة الكردية اللجوء إلى القروض الخارجية، لتجاوز الأزمة. فاقترضت من حكومة أذربيجان 20000 تومان، ولكن هذا المبلغ كان كقطرة في بحر من المصروفات اليومية لدوائر الدولة، ومصروفات أكثر من 12 ألف مقاتل كردي. وحاول القاضي محمد بناء بعض المؤسسات الحكومية، الوطنية التي تعطي الجمهورية نوعاً من الاكتفاء الذاتي، فاقترح تشكيل شركة ترقي كوردستان، وطالب من جميع أبناء كردستان المساهمة في هذه الشركة بالأسهم. وكان من المفروض أن تكون شركة (ترقي كوردستان) بمثابة اللولب لإنعاش التجارة والزراعة. وكان القاضي ينوي تأسيس مصرف للرهائن والعقارات، فيقوم بخزن الذهب الموجود في كردستان فيه[268]. أنّ الإجراءات الاقتصادية المذكورة، تشير إلى تأثر القاضي بالمنهج الاقتصادي لهتلر. في

(266) F.O. 371/52702. Memo, February 13, 1946. From K. Cornwallis.

(267) ملا عزت، ص143.

(268) المرجع السابق.

الحقيقة أن هذه المشاريع الاقتصادية تبين، بكل وضوح، إيمان القاضي محمد برأسمالية الدولة كعامل محرك لإنعاش الاقتصاد الوطني. ولو لم يكن عمر الجمهورية قصيراً جداً، لأثبت القاضي محمد بأنه بمثابة (محمد علي باشا الألباني)، باني دولة مصر الحديثة، بالنسبة لكردستان.

ولكن مع هذه الظروف الاقتصادية الصعبة لم تحصل هناك اضطرابات أو مجاعة. إذ كان القاضي محمد والقادة الآخرون في الجمهورية، يشجعون الناس على التكاتف والصبر. وكخطوة احتياطية للدفاع عن المستضعفين أعلنت الحكومة الكردية، استناداً إلى الشرع الإسلامي، ولتحقيق العدالة الاجتماعية، أن الراشي والمرتشي يعدمان، إذا عليها جرم.

ويثني س. ج. أدموندز على قدرة حكومة القاضي محمد على استغلال المبلغ القليل الذي كان يأتي إلى خزينة كردستان، استغلالاً جيداً، وإدارة الحكومة بكفاءة نادرة[269]

دور القاضي في سقوط مهاباد

لا ريب في أن القائد والقيادة يتحملان المسؤولية ـ قليلاً أو كثيراً ـ في كل نصر أو هزيمة تحدث لأية دولة أو جماعة سياسية. ويجب عدم تبرئة ذمة أي قائد من أي إخفاق أو هزيمة. ومما يؤسف له بأن الحركة الكردية أصيبت بهزائم عديدة في القرنين الماضيين، وفي كل مرة صوّرت الهزيمة نصراً. وهذا مخالف لنهج العقل والموضوعية في كتابة التاريخ والتصور الإسلامي لهذا الموضوع، ولا يفيد الأجيال القادمة بشيء. ولكن السؤال الذي نحن بصدده، هو تحديد حجم مسؤولية القاضي محمد في الهزيمة. وهل الخلفية الاجتماعية (الطبقية) لقيادة جمهورية كردستان، بصورة عامة، أدّت دوراً مهماً في الهزيمة، كما يشير إليه كتّاب اليسار الكردي.

يرى كل من (كا داني وبشدري) أن القاضي محمداً لم يملك بعض الصفات القيادية، كالحزم والحسم، فضلاً عن عدم إعطاء المسؤوليات

(269) C. J. Edmonds, Kurds, Turks and Arabs, (London: 1957), pp. 97.

لأشخاص مؤهلين. وتتبين صفة عدم الحزم عند القاضي، في عدم قدرته على اتخاذ قرارات حاسمة في المعارك، في جبهة سقز وسردشت وبانه. ويُتهم القاضي، أيضا، بتفضيله أهل مهاباد على غيرهم في إعطاء الوظائف والمهام في جمهورية كردستان[270].

ويشارك الملا عزت الباحثين الآخرين في هذا الرأي، فيقول: «إنه رغم وجود العديد من الكوادر الثقافية والعسكرية من الكرد في كردستان الجنوبية (العراق)، فلم يوكل لهم مهام رسمية في الجمهورية»[271].

أما (عولة) فيعيد، في كتيب صغير له عن جمهورية كردستان، ما يردده الكثير من الكتاب، حول خطأ القاضي محمد، في عدم تشكيله جيشاً نظامياً والاعتماد عليه، بدلاً من القوات القبلية، في الدفاع عن الجمهورية. كما لم يكن للجمهورية خطط عسكرية للدفاع عن مهاباد. ويشارك الدكتور قاسملو هؤلاء الكتاب في هذا الانتقاد ويضيف: «كانت القوات الكردية يعوزها الضبط والتدريب والتخطيط العسكري. ولم يكن لهذه القوات أسلحة وعتاد جيدين»[272]. وفي صدد تقييمه لقيادة القاضي محمد للجمهورية يكتب بشدري، قائلاً:

«لم يكن القاضي محمد ثوريا، إلى الحد المطلوب، وكان يريد حل المسائل السياسية والاقتصادية عن طريق التصور الإسلامي، وعن طريق الحلول السلمية، وهذا لم يكن مناسبا مع متطلبات الثورة الشعبية، لأن القائد يجب أن يكون ثورياً»[273].

كما يجمع كتاب اليسار الكردي في أنّ كون القيادة من الإقطاع والشيوخ ورجال الدين في جمهورية كردستان كان سببا في انهيار الجمهورية. وفي تصور هؤلاء لو كان هناك تنظيم وحزب ثوري من أبناء الطبقة الكادحة (العمال

(270) كادانى، ص73؛ بشدري، ص111.
(271) ملا عزت، بة لكه و ج3، ص692.
(272) ساليك بو كورد آزاد زيا، ص 98- 99، 111.
(273) باددشته كانم، ج1، ص111 .

والفلاحين) لكانت هناك مقاومة للجيش الإيراني، ولم يحدث استسلام كالذي حدث، وذلك لكون طبقة الإقطاع والشيوخ طبقة انتهازية، ليس لها القدرة على المقاومة[274]. من الضروري الانتقادات ـ ذات المنطلق الماركسي ـ تقييماً موضوعياً، دون الخوض في جدال عقدي عقيم. أولاً إن كلمة «شورش»، ومرادفتها في العربية «ثورة» هي ليست بالضرورة تعبير عن ظاهرة إيجابية. بل الثورة تعني الانقلاب رأسا على عقب، وكذلك تعني في القاموس العربي «الهيجان»، ولا تنم دائماً عن العقل والموضوعية. وفي الإسلام هناك مصطلح أكثر مناسبة للتعبير عن (التغيير الشامل أو الجزئي) وهو «الإصلاح». فهل كان القاضي محمد مصلحا، يريد إصلاحات جذرية في المجتمع الكردستاني؟. للإجابة عن هذا السؤال نحن بحاجة إلى دراسة فكره وعرض موجز لأعماله في أثناء توليه مهام منصب الرئاسة في مهاباد. في تصورنا أن تولي القاضي محمد قيادة الكرد هو عمل ثوري جدا. فبدلا من أن ينشغل، كعالم ديني، بقضايا فقهية أو بمسائل الوعظ فقط، تأهب لمسؤولية القيادة السياسية للكرد، في فترة حرجة، وعدّ ذلك واجباً إسلامياً. وأحيا بعمله هذا سُنة الخلفاء الراشدين داخل كردستان.

فلقد أكد الرسول محمد (ﷺ) أن العلماء ورثة الأنبياء، وهكذا أصبح الخلفاء الراشدون بعده خلفاءً لرسول الله، في قضايا العقيدة والقيادة السياسية للدولة. فلم يكن هناك ما يسمى بالإسلام الديني، والإسلام السياسي، بل يمكن أن يكون العلماء في مكان القيادة، إذا أصلحوا في المسائل الدينية والدنيوية. وبما أنه لم يكن هناك ما يسمى بطبقة العلماء في زمن الرسول والخلفاء الراشدين، فالقيادة في الإسلام لا يمكن حصرها بعلماء الدين، ولكن لا يمنع عالم دين أو أي عالم في أي تخصص آخر من قيادة شؤون الأمة سياسيا، بشرط أن يكون القائد عالماً بأسس الشرع الإسلامي، ومقيماً للعدالة، فضلاً عن معرفته بفقه الواقع السياسي والاجتماعي في بلده.

وسار القاضي محمد على نهج الشيخ عبيد الله، والملا سليم خيزان،

(274) شمزيني، ص111؛ ملا عزت، كوماري، ص199؛ قاسملو، ص64.

والشيخ سعيد بيران، والشيخ عبدالسلام البارزاني، والملا خليل منكوري، والملا مصطفى البارزاني (رحمهم الله أجمعين). ولم يكن من المصادفة أن يختار القاضي محمد الحاج بابا الشيخ لمنصب رئاسة وزراء كردستان. ولكن لم تكن حكومة القاضي محمد حكومة ثيوقراطية (حكومة علماء دين أو آخوند كما يسمى بالفارسية). فأكثر من ثلثي الأعضاء كانوا من الطبقة المتوسطة ـ إن صح التعبير ـ . كما كان القاضي منفتحا على الأفكار الأخرى. فلم يتردد في إرسال ابنه (علي كوري ره ش) إلى مدرسة عصرية في تبريز، وكان يلح على الكثير من العوائل الكردية لإرسال أبنائهم إلى روسيا، للتزوّد بالعلوم العصرية، وسبقت الإشارة إلى جهوده في بناء شركة (ترقي كوردستان) لإحداث نقلة جذرية في حياة المجتمع الكردي بتبني فكرة اقتصاد السوق.

كان القاضي محمد رجل دولة، ويملك تصوراً شاملاً، وبرنامجاً لمستقبل كردستان ولكن عمر الجمهورية القصير، وتكالب الأعداء من الداخل والخارج، حالا دون تحقيق ذلك البرنامج. وفي تصور الكاتب، فإن تقلب الروس على الكرد قد أربك جميع خطط القاضي محمد، وحين حاول إيجاد البدائل، لم يصدّقه الآخرون. لذلك لم تكمن المشكلة، في عدم ثورية القاضي محمد، وإنما كانت المشكلة في كون الروس قد جاؤوا باسم الثورية، والشعارات البراقة، والوعود المعسولة، ولكنهم كانوا لا يراعون إلا مصالحهم القومية.

وكان القاضي محمد مصرّاً على الإقدام على خطوات حاسمة، تصب في مصلحة الكرد في مناسبتين، كما ذكرنا آنفاً، ولم يثنه عن تلك الخطوات «الثورية» إلاّ الروس. وليس هناك أي شك في أن القاضي محمداً، أخطأ في استراتيجيته، في الاعتماد على دعم الروس اعتماداً كبيراً. ولكن طعنه السوفييت من الخلف، فبدأ القاضي يطلب إلى الحكومة المركزية حل المسألة، في إطار إيران، وبكل السبل الممكنة. إلا أنّ قوام السلطنة كان يفهم ذلك، فتظاهر بأنه مهتم بحل المسألة بالطرق السلمية وإحقاق حقوق الكرد.

واعتقد القاضي محمد بأن الأمريكيين سيشفعون له ويضغطون على قوام السلطنة، لمنح الحكم الذاتي للكرد. وقال القاضي محمد لأرشي روزفلت بأنه معجب بالنظام الفيدرالي الأميركي، وقد كان يردد قبل ذلك إعجابه بالنظام

السوفيتي. وكان الأولى بجمهورية كردستان أن تقطع علاقتها ببيشاوري، وتطرد الضباط الروس من المنطقة الكردية، من أجل أن تعطي المصداقية لادعائها بالاستقلالية. ولكن القاضي كان رجلا مثاليا، فلم يستطع أن يقنع نفسه بالخيانة، حتى مع الذين خانوه. وبما أن الحرب الباردة قد بدأت، فلم يكن بإمكان الأمريكيين أن يصدقوا ما يقوله القاضي، وعاملوا جمهورية كردستان كما مرّ سابقاً، كجمهورية أذربيجان الشيوعية.

أمّا الادعاء بأنّ القاضي محمداً لم يكن يملك صفة الحسم أو الحزم في إدارة شؤون الجمهورية، فذلك ادعاء لا تدعمه الحقائق والأحداث. ففي بداية انتفاضة الكرد، وحين حاولت السلطة المركزية إعادة سيطرتها على كردستان، بتعيين المرتزق أمير أسعد حاكماً على مهاباد عام 1941 وقف القاضي محمد، الخالي اليدين، موقفا حاسما مع أهالي مهاباد، وأدّى دورا مهما في طرد المرتزقة منها. وفي آذار 1945وقف مع انتفاضة الكرد موقفا حاسما، فأنهى موقفه هذا كل وجود رسمي للسلطة المركزية.

وفي زيارة باكو الثانية، في أيلول عام 1945، وحي حاول باقروف إقناع الكرد بعدم المطالبة بحكومة مستقلة والارتباط بأذربيجان، ردّ عليه القاضي محمد بصوت جهوري وحازم: «ليست هناك قوة تستطيع أن تثني الكرد عن المطالبة بحكومة مستقلة»[275]. ولم يكن تحدي باقروف آنذاك شيئا هينا، لأنه كان مقربا للطاغوت ستالين.

أمّا بالنسبة لعدم اتخاذه موقفا حاسما، في معارك جبهات بانة وسقز وسردشت، فيتّفق الكاتب مع القائلين إنه كانت هناك فرصة تاريخية، لتوحيد جميع كردستان الشرقية، ولكن مما يؤسف له بأن هذه الفرصة لم تستغل. ولكن قيادة جمهورية كردستان بأجمعها كانت وراء ضياع هذه الفرصة، وليس القاضي محمد وحده، كما سنأتي على شرحه لاحقاً.

كان من الضروري اتخاذ موقف حاسم هنا، لأن الحكومة الإيرانية التي

(275)

كان يهيمن عليها الجيش والشوفينيون الفرس، لم تكن تفهم أية لغة غير القوة، ولم تكن الحكومة تفكر آنذاك إلاّ بإعادة الجيش وإعادة فرض النظام الاستبدادي الذي كان رضا شاه يفرضه من خلال العسكر في كردستان. وبما أنّ المنطقة الكردية التي كانت خاضعة للجمهورية لا تتجاوز 30٪ من أراضي كردستان إيران، فتأسيس كيان كردي له مقومات البقاء على تلك البقعة الصغيرة لم يكن مسألة عملية. فلو استطاع القاضي محمد أن يحرر المناطق الكردية في كرمنشاه، وسنه، وبانة، وسقز، وسردشت وأرومية، لخلق دولة الأمر الواقع الكردستاني. وبذلك كان يمكن للقاضي محمد أن يحقق للكرد ما حققه غاريبالدي للإيطاليين، وبسمارك للألمان، ومصطفى كمال للترك.

ولكن هل كان ذلك ممكنا عسكريا آنذاك؟ يميل الكاتب إلى الإجابة بالإيجاب، وذلك لجملة من الأسباب. أهمها أن إيران كانت في تلك الفترة دولة ضعيفة ومشتتة بين الولاءات القبلية، وصراع العسكر والأحزاب، ووجود محمد رضا شاه على الحكم وهو لا يزال في مقتبل عمره، ولم تكن له السيطرة الكاملة على البلاد. كما لم يستطع بعد الجيش الإيراني إعادة صفوفه، وتثبيت سيطرته في المنطقة الكردية. ينقل نجفقلي، مراسل جريدة الإطلاعات الإيرانية مع الجيش الإيراني في كردستان، عن أحد قادة الجيش الإيراني في المنطقة الكردية قوله: «إنه تسلّم في حزيران 1946 أمراً من الحكومة بإخلاء موقع سقز. إلاّ أن القائد الإيراني رفض تنفيذ الأمر، لأن إخلاء المنطقة كان يعني الانسحاب، فيما بعد، من بانة وسردشت أيضا. وإنّ سبب الأمر بالانسحاب كان لقناعة الحكومة بأن المنطقة الكردية أصبحت ساقطة عسكريا، بيد القيادة الكردية التي حشدت 10 آلاف مقاتل كردي هناك»[276].

وينقل كوجرا تصريحا مماثلا للقاضي محمد: «إذ أصدر أمراً بأن يزحف 4000 بيشمركه إلى كرمنشاه النفطية، ولكننا لا نريد إشاعة عدم الاستقرار في المنطقة»[277].

---

(276) Arfa, pp. 92-95.

(277) ميرووى كورد، ص279.

لماذا لم يهاجم الكرد إذاً تلك الجبهة، وضيّعوا فرصة لا تعوض..؟ لقد قلنا سابقاً: إنّ قادة الكرد أوقفوا هذا الهجوم، بعد أن وصل هاشموف إلى الجبهة، وهدد قادة الكرد بالويل والوعيد، وتدخل الروس والإنكليز ضدهم، إذا نفذوا الهجوم. ونستميح القارىء عذرا، هنا، لننقل تفاصيل كيفية اتخاذ القرار حتى نبين أسلوب القاضي محمد، في إدارة حكومة جمهورية كردستان. فحين وصل هاشموف إلى الجبهة، كان القاضي هناك، ليشرف بنفسه على العمليات العسكرية، فبدأ هاشموف يهدد الكرد. فطلب القاضي محمد إلى القادة العسكريين الكرد تأخير الهجوم حتى يتم اتخاذ قرار سياسي في مهاباد. عقد القاضي محمد مجلس شورى الحرب، للبت في المسألة. وقال لوزرائه أمامنا الخيارات التالية: إمّا أن نهاجم ونتجاهل تهديد السوفييت، وتتحمل الجمهورية نتائج القرار، أو نستسلم للسلطة المركزية، أو نؤخر الهجوم إلى إشعار آخر. فتضاربت الآراء، وكان حاجي بابا الشيخ ـ الذي يحلو للبعض أن ينعته بالمتعصب والمتخلّف ـ مصرّاً على تنفيذ الهجوم، وعدم تأخيره، وقال: ليعمل الروس ما يشاؤون، ولنستمر في الهجوم. وفضّل القاضي أن يكون رأيه مع الأكثرية في تأخير الهجوم[278]. إنّ هذه الحادثة تبين لنا عدة أمور، فقبل كل شيء تبين كيف أن القاضي محمداً كان يتبع مبدأ الشورى، وهو أسلوب ديمقراطي في إدارة الدولة. وثانياً، فإن القيادة في جمهورية كردستان كلها كانت مسؤولة عن ضياع هذه الفرصة وليس فقط القاضي محمد. لذلك فإن (كه رداني) ظلم القاضي محمد، في قوله عنه إنه لم يكن حازما، وأضاع فرصة الهجوم على جبهة سقز. في حين نقل نجفقلي لنا الأسلوب الحازم الذي كان يتكلم القاضي محمد به في شهر آب عام 1946 مع فيوضي، أحد قادة الجيش الإيراني في كردستان، قائلاً له: «إمّا أن تتوقف القوات الإيرانية عن استفزازاتها للكرد، وتعطي السلطة المركزية حقوق الكرد، أو نضطر لأن نأمر قواتنا بحسم الموقف عسكريا، ونحن قادرون على ذلك»[279].

يقول الباحثون في اليسار الكردي إن قادة جمهورية كردستان كانوا ينتمون

---

(278) Eagleton, pp. 97-98.

(279) من مهاباد إلى ضفاف آراس. ص149.

إلى الإقطاعية الرجعية، ومن الشيوخ وعلماء الدين، ولم يفكر هؤلاء إلاّ بمصالحهم، ولم يكن لهؤلاء القدرة والرغبة في مقاومة أعداء الكرد. ولو كان هناك حزب ثوري وعقيدة ثورية، لأمكن تنظيم مقاومة ضد القوات الإيرانية، في هجومها على مهاباد.

قبل كل شيء يميل الكاتب ـ والله أعلم ـ إلى القول إنه كان بإمكان قوات الجمهورية تنظيم مقاومة فعالة ضد القوات الإيرانية، ويااليت القيادة اتخذت قراراً بهذا الصدد. ولكننا نسأل هؤلاء الكُتاب كيف يفسرون انهزام القوات الشيوعية في آذربيجان، في الفترة نفسها، وأمام القوات الإيرانية نفسها. ألم يكن بيشاوري قائدا ثوريا (ماركسيا). ألم يكن الحزب الآذري الديمقراطي حزبا ثوريا، يمثل الطبقة العاملة والفلاحين. وأخيرا ألم يكن لجمهورية أذربيجان الشيوعية 18ألف فدائي وجيش وعتاد أحسن من الذي لدى جمهورية كردستان. لماذا فضلوا إذن الاستسلام رغم كل ذلك. يجمع الباحثون على أنّ أحد الأسباب الرئيسية لسقوط جمهورية كردستان كان انهزام القيادة والحكومة الثورية في أذربيجان، وفرارهم أمام القوات الإيرانية، إذ عدّ ذلك بمثابة ضربة قاصمة لمعنويات الكرد.

يقول الدكتور قاسملو: إنّ أحد عوامل سقوط الجمهورية في كردستان كان عدم وجود دعم ريفي للجمهورية[280]. في تصورنا هذه محاولة، لإسقاط رؤية ماركسية أوربية، على الواقع الإسلامي الكردستاني الشرقي. ولم تكن في الأربعينيات من القرن العشرين لا طبقة عاملة ولا مصانع في كردستان. والجهل والأمية كانا متفشيين في وسط الطبقة الفلاحية. ولم تكن هناك نقابات فلاحية، أو مؤسسات مهنية حتى تحاول قيادة جمهورية كردستان استمالتها. كما كان الفلاحون في كردستان، بخلاف أوربا، مرتبطين بطبقة الأغوات والشيوخ، بروابط عديدة، كرابطة النسب، والمصالح المشتركة، علاوة على العوامل الدينية والاجتماعية.

ورغم إقرارنا بأنّ هذه الروابط تعد استغلالية، بصورة عامة، إلا أنها

(280) قاسملو، ل 53.

روابط من الصعب فصم عراها في مجتمعنا. كان الفلاحون الكرد يربطون مصيرهم وموقفهم من الجمهورية بالقرارات التي كان الآغوات يتخذونها.

ويعتقد بعض الباحثين أن توزيع الأراضي في كردستان على الفلاحين كان يمكن أن يؤدي إلى ارتباطهم أكثر بالجمهورية، وحتى لو فرضنا صواب هذا الرأي، فذلك لم يكن ممكنا في الفترة القليلة من حياة الجمهورية. وكان يمكن لقرار، مثل هذا، أن يؤثر سلبا في جهود القاضي محمد، في تعبئة كل الطاقات لخدمة الجمهورية، وكسب أو تحييد الآغوات في الصراع، مع السلطة المركزية. فقد كان أحد أخطاء جمهورية أذربيجان محاولتها توزيع الأراضي، ومصادرة الأملاك الكثيرة، وكان هذا ما جلب نقمة جماهير أذربيجان على الشيوعيين. فما إن وصلت القوات الإيرانية إلى تبريز حتى بدأ عامة الناس يلتقطون أفراد الجيش الشيوعي الأذري، ويقتلونهم شر تقتيل.

والغريب أيضاً، أن كتّاب اليسار الكردي لم يقيّموا الموقف الروسي، من جمهورية كردستان، تقييما موضوعياً، صحيحاً، بعيدا عن التعصب العقدي. فنراهم مثلا، كيف تحدثوا عن استغلال الولايات المتحدة الأمريكية للبارزاني، وثورة أيلول عام1975من أجل تحقيق مصالحها الاستعمارية، وعدّوا ذلك دليلا على أن الغرب والليبرالية الغربية، كعقيدة، هما ألد أعداء الكرد. ولكن في تقييم هؤلاء لخيانة الروس تجاه جمهورية كردستان لا نرى منهم إلا إيجاد الحجج الواهية، والمفتعلة، لتبرئة السوفييت، أو الدفاع المستميت عن الماركسية، وأقصى ما نجده هنا هو العتاب الخفيف، للروس. فلم يهاجموا الروس أو الماركسية أو شخص ستالين الذي ضحى بقضية الكرد، من أجل تحقيق المصالح الروسية الاستعمارية النفطية في إيران، تحت ستار الأممية. وفي محاولة منهم لإيجاد تسويغات للموقف الروسي، أشاع الكتاب الماركسيون بين الكرد رأياً، مفاده أن الروس انسحبوا من إيران، تحت تهديد الأمريكان، باستعمال السلاح النووي ضدهم. وكما بيّنا فيما مضى معنا، فإنه لم يكن هناك أي تهديد من هذا النوع، ما عدا رسالة ترومان الصارمة اللهجة.

من هؤلاء الكتاب الماركسيين الكرد نرى مثلا الدكتور أمير حسن بور، يحاول تبرئة الماركسية في خيانة الروس للكرد، حيث يكتب: «أخطأ ستالين

حين اعتقد أنه يجب أن ينسحب من إيران بسبب عدم توافر الشروط الموضوعية للثورة الشعبية آنذاك في إيران، استنادا إلى النظرية الماركسية». هنا يحاول حسن بور أن يفند رأي ستالين في الرسالة التي كتبها إلى جعفر باقروف، محاولا إيجاد عذر لانسحابهم من إيران. يعتقد حسن بور أنه كانت في الأربعينيات في إيران جميع الظروف المذكورة متوافرة عند ماركس، لاندلاع ثورة شعبية[281].

ويروي لنا الأستاذ هزار كيف أنّ الماركسيين الكرد لم يكونوا مستعدين، للإقرار بأن السوفييت (دولة العمال والفلاحين) قد خانتهم بعد سقوط جمهورية كردستان، وكانوا يحاولون إيجاد مسوغات وهمية لستالين، يقول هزار: إنه بعد أن وصل إلى السليمانية في بداية عام 1947، كان الماركسيون الكرد من أمثال حمزة عبد الله وغيره يدافعون دفاعا مستميتا عن الروس. وكان حمزة عبد الله يقول: اتخذ ستالين قرار الانسحاب من إيران حتى لا يعطي الغرب، وخاصة الأمريكان، حجة لعدم الانسحاب من مستعمراتهم، خاصة في الصين، وفي آسيا وأمريكا اللاتينية[282]. لنفرض أن هذا العذر كان صحيحا، لماذا لم يترك السوفييت إذن بعض الأسلحة لجمهوريتي أذربيجان وكردستان ليدافعوا بها عن نفسيهما أمام القوات الإيرانية، مع العلم أن الروس كانوا يعلمون جيدا أن الحكومة الإيرانية ستهاجمهم جمهورية كردستان بعد انسحابهم.

وأخيرا يؤخذ، على القاضي محمد، عدم إسراعه في تأسيس جيش نظامي والاكتفاء باعتماده كثيرا على الجيش القبلي، ذي الولاء المتذبذب. لا شك في أن تأسيس الجيوش الوطنية ليس بعملية سهلة، يمكن تحقيقها، بين ليلة وضحاها، بل هي عملية تحتاج إلى وجود بعض المقومات الأساسية في المجتمع، وهنا نخص بالذكر عامل الوقت والمال ووجود الكوادر. وفي تجربة الكثير من بلدان العالم الثالث، نرى أيضا أن الدعم الخارجي لا يمكن الاستغناء عنه. فلو توافر للقاضي محمد مثلا، ما توافر لرضا شاه أو مصطفى كمال في

(281) ئه مير حه سه ن بوور، «ستالين: قه يراني شورش»، كزينك. زمارة-13، ص16-17.
(282) يشتى، ص102

تركيا، أو للملك فيصل في العراق، من المصادر المالية والوقت والكوادر والدعم الخارجي، لأمكن لنا أن نعاتب القاضي محمداً على هذا الإهمال، في عدم تأسيسه جيشا نظاميا.

استفاد القاضي محمد من الموارد المحدودة جداً، ورغم وجود الكثير من العقبات، فلقد كانت المؤسسات والنواة الأساسية لجيش كردستان موجودة قبل سقوط الجمهورية. وبدلا من أن يقوم الإنكليز والروس بدعم جمهورية كردستان، لبناء جيشها الوطني كما سبق لهم أن دعموا الملك فيصل، ومصطفى كمال، ورضا شاه، كانوا يبذلون قصارى جهدهم، لوضع العراقيل أمام هذه المسألة.

احتلال مهاباد وإعدام القاضي محمد

كان هناك خلاف بين الشاه المدعوم من الجيش والأمريكيين من جانب، وقوام السلطنة والساسة الليبراليين من جانب آخر، على كيفية حل مسألتي أذربيجان ومهاباد. ففي حين كان الشاه يميل إلى الحل العسكري، كان قوام السلطنة يعتقد بأن إنهاك تبريز ومهاباد بالحصار الاقتصادي والمفاوضات، وعزلهما عن الروس، ثم إعادة السلطة المركزية مع إعطاء بعض الحقوق الثقافية، ونوع من اللامركزية، هو الحل. وفي كانون الأول عام1946 استطاع قوام السلطنة أن يقطع شوطا كبيرا، في هذه الاستراتيجية. ولكن جنرالات الجيش كانوا يريدون الحل الحاسم.

كما كان محمد رضا شاه يتحين الفرص ليفرض شخصيته وسلطته في الحكم، ويتحدى قوام السلطنة، ويضع حدا لطموحاته. فبما أنه قد سبق للجيش الروسي أن أنهى انسحابه من إيران في حزيران 1946، وكان الروس حريصين على الاحتفاظ بعلاقة جيدة مع إيران من أجل الحفاظ على امتياز النفط الذي حصلوا عليه في نيسان، لذلك كان الوقت ملائما للشاه للقيام بهجوم مباغت على الجمهوريتين[283].

(283) شمزيني، ص160-161,.

ومما زاد كفة اتخاذ الخيار العسكري، هو الدعم غير المحدود الذي كان يعطيه مستر آلن، السفير الأميركي في طهران، للشاه في اتخاذ الخيار العسكري[284]. ففي كانون الأول عام1946، وحينما كان قوام السلطنة لا يزال يتفاوض مع قادة أذربيجان، أمر الشاه، وبدون علم قوام السلطنة، جيشه بالهجوم على أذربيجان. فزحفت قوة مقدارها 20 ألف جندي باتجاه زنجان ومن ثم تبريز. وعلى الرغم من أن الشيوعيين أعلنوا حالة الطوارىء، وعاهدوا على المقاومة، إلاّ أنه سرعان ما انهارت معنوياتهم، وهرب قادتهم إلى روسيا. وهاجم الناس عامتهم، مقرات الديمقراطيين الأذريين قبل دخول الجيش الإيراني إلى تبريز، وقتل العشرات من الكوادر الشيوعية الأذرية بيد الناس شر قتلة، وسحل جثة وزير التربية محمد بيريا[285].

كانت هناك أسباب كثيرة لانهيار الشيوعيين في تبريز، ولكن هذا الموضوع لا يدخل ضمن نطاق هذا البحث. ويبدو أن الروس لم يكتفوا بعدم تقديم الدعم العسكري لهم، بل أيضا أرسلوا توجيهات إلى قادة أذربيجان بعدم المقاومة. وكان الشاه واثقا من الدعم الغربي، وتبين ذلك له أثناء الضغط على الروس بالانسحاب من إيران، في شهري آذار ونيسان عام 1946. وبعد هجوم القوات الإيرانية على تبريز طلب السفير الروسي مقابلة عاجلة مع الشاه. فاحتج السفير في تلك المقابلة، قائلاً: «إن تحركات قوات إيران، باتجاه تبريز تهدد السلام العالمي». فرد شاه قائلاً: «إن عدم حل المسألة هي التي تهدد السلام، وأرفض سحب القوات». كما عرض شاه رسالة استسلام من حاكم أذربيجان، نيابة عن الحكومة التي فرت قياداتها. وأضاف الشاه، قائلاً: إنّ الاتفاقية الروسية ـ الإيرانية التي حصلت روسيا بموجبها على امتياز النفط عدت قضية أذربيجان مسألة داخلية[286].

كان سقوط تبريز المفاجىء أمرا غير متوقع في جمهورية كردستان،

(284) F.O. 371/2074. Persia, No. 141, March 6, 1946. From Angora to Foreign Office.
(285) Fawcett, pp. 78-79.
(286) Mission, pp. 117-178.

وأربكت القيادة واضطربت الأمور اضطرابا كبيرا. ويصّور لنا هيمن الذي كان شاهد عيان، أحداث تلك الأوضاع:

«بعد سماع خبر سقوط تبريز، اجتمع الجميع في بيت القاضي محمد، وكانت معنويات الجميع عالية. وجرى تشكيل مجلس الحرب بقيادة بابا شيخ، واتفقوا بالإجماع على الدفاع عن الجمهورية، ولكن في اليوم الثاني هرب قادة المجلس إلى طهران، وبدأ بعض التجار يشيعون روح الاستسلام بين الناس»[287].

ففي 6 كانون الثاني دعا القاضي محمد إلى عقد مجلس شورى كبير، في مسجد هباس آغا في مهاباد، لإقرار القرار الذي اتخذه مجلس حرب حكومة كردستان لمقاومة القوات الإيرانية، بقيادة همايوني، وقوات المرتزقة الكبيرة المرافقة للقوات الإيرانية، والتي كانت جميعها تقف على أهبة الاستعداد للهجوم على مهاباد، من مدينة ميانداوب القريبة.

واستناداً إلى بلوريان كان هناك حوار ساخن بين مؤيدي الاستسلام ومؤيدي المقاومة. فخطب قاضي فيهم قائلاً: «إن أذربيجان استسلمت والجيش الإيراني في تبريز وأرومية، ويقف همايوني بمعية قوات من القبائل الكردية في مهاباد، ينتظرون منا جوابا. كما أحب أن أعلمكم بأن هناك حشوداً للقوات التركية والعراقية، وإن الروس صامتون، وليس لنا من السلاح إلا القليل، ولكن بعد أن وضعتكم في الصورة أقول: إن القرار لكم فإما الاستسلام وإما المقاومة». فأجاب البارزاني قائلاً: «ليس هناك شعب يريد حقه في الحياة إلا وقدّم تضحيات. ولكن كان هناك آخرون صرخوا قائلين: إنّ الدفاع بالأيادي الخالية يعني الانتحار»[288].

يبدو أنّ الاجتماع العام في مسجد هباس آغا لم يصل إلى قرار حاسم. وبعد أن درس القاضي محمد الوضع المتردي للكرد، دعا قادة الجمهورية لاتخاذ قرار الاستسلام. وفي اليوم التالي، قام وفد من أعيان مهاباد، من

(287) تاريك وروون، ص27.
(288) ئاله كوك، ، ص75,.

الموالين للحكومة المركزية، من أمثال رحمت شافعي، والشيخ حسن برهان، وعلي آغا الخاني زادة بزيارة همايوني، ليقدموا له الولاء باسم أهل مهاباد. ثم أرسل القاضي محمد وفدا، مؤلفا من حاجي بابا شيخ، وسيف قاضي، لمناقشة شروط الاستسلام، والتمهيد لزيارة القاضي محمد بعد يوم، إذ قام فعلا بزيارة همايوني، فأكرمه الأخير. وكان همايوني ينوي جلب قوات المرتزقة الكرد معه، لنهب مهاباد، فأقنعه القاضي بالعدول عن هذا الرأي. وفي15 كانون الثاني دخل همايوني مهاباد، بدون أية مقاومة من الكرد، وبذلك أسدل الستار على أول حكومة كردية مستقلة في العصر الحديث، وعند وصوله وجد أنّ معظم الناس في المدينة قد أغلقوا أبوابهم. ولم يكن هناك الترحيب الذي استقبلت به القوات الحكومية في تبريز. وحال وصوله المدينة توجه همايوني إلى بيت القاضي، وتناول الغداء معه هناك. ولكن بعد يومين، وحينما كان القاضي محمد جالسا في مكتبه، اعتقلته القوات الإيرانية بمعية28 من قادة الجمهورية. وأحيل المعتقلون إلى محكمة عسكرية وحكم عليهم بالإعدام، وجرى تنفيذ الحكم بالقاضي، وأخيه صدر القاضي، وابن عمه سيف القاضي، في ساحة (جوارجرا) في مهاباد في30 آذار عام1947. وأقدمت القوات الإيرانية على إعدام مجموعات عديدة من كوادر (ج.د.ك.) الإيرانية في المدن الأخرى[289].

وبدأ عهد من الاستبداد والظلم في كردستان من جديد. فدامت فترة الحرية بين استبداد رضا شاه وبداية عهد ابنه محمد رضا شاه فقط 11 شهرا، وكأن الشعب الكردي كان في حلم جميل، أيقظته منه صرخات الواقع المحلي والإقليمي والدولي المر.

إنّ هذا العرض الموجز لكيفية سقوط مهاباد، يطرح عدة تساؤلات، مثل:

---

(289) يورد ئه له موتى القصة الآتية عن لقاء همايوني بالقاضي محمد نقلاً عن همايوني، «كنت جالساً في دائرة البريد في ماندواب، فتقدم إلي رجل قائلاً: «إن الرئيس يريد أن يتحدث معك:، فقلت: «أي رئيس؟»، فقال: «قاضي محمد»، فقلت: «هو ليس رئيساً بل مجرد قاضي محمد». وفي الهاتف قلت للقضي: إن كردستان جميعها ستأتي قريبا، تحت سيطرة الجيش، وأجاب القاضي قائلا: لنوقع اتفاقية الصلح، قلت: إن اتفاقية الصلح توقع عادة بين دولتين، ومن الأحسن أن تسلموا أنفسكم للجيش قبل الحرب».

لماذا لم تقاوم جمهورية كردستان القوات الإيرانية المهاجمة؟ ولماذا سلّم القاضي محمد نفسه للجيش؟ ولماذا أعدم القاضي محمد وكيف؟ ولو ألقينا نظرة فاحصة على خطاب القاضي محمد في مسجد هباس آغا المذكور سابقاً، نجد أنه يشير إلى عوامل أساسية متعددة؛ منها: سقوط تبريز، خذلان الروس له، جيش من المرتزقة الكرد الذين جاؤوا مع الإيرانيين لنهب مهاباد، عدم وجود السلاح والعتاد الكافيين لمثل هذه المواجهة الكبرى، والحشود التركية والعراقية على الحدود. لا شك في أن كل هذه العوامل ساهمت، بقدر أو بآخر، في اختيار سبيل الاستسلام، ولكن لا بأس من محاولة تحديد العامل أو العوامل التي كانت حاسمة في سقوط الجمهورية.

رغم إشارة البعض إلى خطأ القاضي محمد، بعدم تأسيس الجيش النظامي، وعدم وجود السلاح الكافي، وعدّ هذا السبب عاملا مهما في سقوط الجمهورية، إلا أن للكاتب تحفظاً على هذا الرأي، وذلك لأسباب عدة:

أولاً: لم يكن عامل السلاح وحده، أو وجود الجيوش النظامية في تاريخ الحروب عوامل أساسية في الانتصار أو الهزيمة، فكم من جيوش نظامية ومزودّة بأحدث الأسلحة انهارت أمام قوات المقاومة غير النظامية، في التاريخ الحديث والقديم!

ثانياً: في الحروب تؤدي المعنويات والعقيدة التي تولّد المعنويات، والقيادة أو القائد الملهم، دورا أساسيا في صنع النصر، وهذا ما لم يتطرق إليه الباحثون الذين تناولوا أسباب سقوط الجمهورية بإسهاب.

في الحقيقة لم يكن الجيش الإيراني المهاجم كردستان، بذاك الجيش النظامي القوي، ولم يكن يملك حتى السلاح القوي. فقد وضعت إيران 20 ألف جندي للهجوم على جمهوريتي كردستان وأذربيجان. وكان 3000 آلاف رجل من هذه القوة، ممّن يسمّون بجريك (الجيش غير النظامي). وخصص نحو نصف هذه القوة للهجوم على كردستان، وكانت معنويات هذه القوة والقوات الموجودة في الحاميات المحاصرة، في كردستان، منهارة جدا. كما، وكانت القوة التي يقودها همايوني، منهكة معنويا، فقد كانت تعتقد أن القاضي

محمداً سيختار خيار المقاومة[290].

كانت جمهورية كردستان تملك نحو 10 آلاف مقاتل، وكانت تقاتل في أرضها دفاعا عن شعبها، وكانت تملك حليفا لم يخنها على مدى الأجيال، وهي جبال كردستان الوعرة. ومن الجدير بالذكر، أن القوات البارزانية التي كانت في حدود ألف مقاتل استطاعت أن تقاوم القوات الإيرانية، في عدة جبهات، ولمدة عدة أشهر، وألحقت بها غير هزيمة، قبل رحلتها الأسطورية إلى الاتحاد السوفيتي. وهذا ما دفع (نجفقلي) إلى القول: «إن القوات البارزانية حاربت الجيش الإيراني، حربا عوّض عن سقوط مهاباد». علما أن القوات البارزانية، كانت تحارب في ظروف في غاية الصعوبة. حيث تفشى بين البارزانيين الجوع والمرض، وكان عليهم أن يحسبوا حسابا لثلاثة آلاف طفل، وامرأة، وشيخ، من البارزانيين المهاجرين معهم. أضف إلى ذلك أن بعض القبائل المرتزقة، من الكرد، كانت تلاحقهم وتطعنهم من الخلف[291]. فماذا كان سيحدث لو صمدت قوات جمهورية كردستان، ولو لفترة واتبعت نهج البارزانيين؟ علماً أن مصطفى البارزاني قد جاء إلى مهاباد، قبل تسليم القاضي محمد نفسه للإيرانيين بأيام قليلة، وقال له إنه مستعد أن يواصل المقاومة الكردية، وتحت قيادته.

نرى أنه لو اختار القاضي سبيل المقاومة، لأنهك الجيش الإيراني. ثم كان من الممكن أن تستخدم المقاومة الكردية قدرتها على البقاء، لفترة، لفرض حل سياسي على طهران. ولم يكن ذلك مستبعدا جدا، لأن السلطة المركزية لم تكن قوية، وكان هناك صراع مكشوف على السلطة، بين الشاه وقوام السلطنة، كما أن المجلس الإيراني قد رفض المصادقة على امتياز النفط للروس، في عام 1947، وبذلك ألغي هذا الامتياز، وكان بإمكان المقاومة الكردية أن تستخدم هذا الاضطراب، في العلاقات الروسية ـ الإيرانية، لصالحها.

---

(290) نجفقلي، ص 24.

(291) النضال من أجل الحرية»، ص 153، الملحق الأول لكتاب من مهاباد الدامية إلى ضفاف آراس.

يصف الدكتور شمزيني زيارة القاضي، إلى مياندواب بالعبارات التالية: «وبهذه الطريقة المشينة استقبل القاضي محمد وقادة مهاباد جيش إيران المحتل، وسلموا أنفسهم بطريقة طوعية، ولم يطلق هؤلاء ولو طلقة. وهذا عمل فظيع، ومخز. ولم تكن كردستان قد رأت انتكاسة من قبل هذا... وهذا دليل على أن البرجوازية الوطنية تفضّل مصالحها على المصالح الكردية العامة»[292]. ونجد في لقاء الزعيم الكردي الأستاذ جلال الطالباني، مع الأستاذ علي كريمي، صدى لرأي شمزينى هذا. حيث يقول الطالباني: «كيف يليق لرئيس دولة أن يذهب لاستقبال قادة الجيش الغازي لبلده، ويذبح له القرابين». لسنا هنا بصدد إيجاد المسوغات للقاضي محمد، فقد أشرنا سابقا، أننا كنا نحبذ لو أن القاضي قد اختار خيار المقاومة، ولكن الحقيقة ينبغي أن تقال؛ أولاً: إن القاضي لم يكن رئيسا لدولة مستقلة، فلقد كان يصرّح علناً، وبملء فمه، أنه يعد كردستان جزءا من إيران، وأنه يريد تحقيق حقوق الكرد فقط، بنوع من الإدارة الذاتية التي أعطاها الدستور الإيراني. وثانياً: فإن مصطفى البارزاني في عام 1975 كان في موقف لم يختلف كثيرا عن موقف القاضي محمد، فرغم ما عرف عن البارزاني من الجرأة والشهامة، إلاّ أنه اضطر إلى قبول الأمر الواقع، وإطاعة الأمر الصادر له من أمريكا والشاه، في إعلان انتهاء ثورة أيلول ضد النظام العراقي. وفي عام1991 اضطر قادة الكرد، ومن ضمنهم الأستاذ الطالباني، إلى زيارة صدام حسين ومصافحة يده الممرغة بدماء الشعب الكردي، في أبشع حرب إبادة، يشهدها تاريخ الكرد، والجلوس معه على طاولة المفاوضات غير المجدية، والمضرة بالحركة الكردية في رأي الكثيرين. هناك نوع من الإجماع بين معاصري القاضي محمد بأنه كان في البداية مع خيار المقاومة، وعدم تسليم مهاباد[293]. ولكن الروس خذلوه إذ غادر أسدوف مهاباد، وكانت هذه إشارة للكرد، بأنهم سيواجهون الجيش وحدهم، كما خذلهم بعض قادة مهاباد وأعيانهم. ولكن أول من انهار هو صدر القاضي الذي هرب إلى قوام السلطنة لإنقاذه، إذ كان صدر القاضي بخلاف القاضي محمد رجلاً مهزوزا (وسنأتي إلى

(292) جولانه ووه ى، ص109.

(293) كوجرا، ص 284-285؛ ملا عزت، كوماری، ص184-185.

تفاصيل انهياره قبل الإعدام). كما استطاع التجار وأصحاب المصالح، من أغنياء مهاباد، ترهيب الناس ونشر روح الخذلان بينهم. وأخيرا لم تكن قيادة (ح. د. ك.) متفقة على رأي واحد. وكان القاضي يريد، وفق اجتهاده، إنقاذ الكرد، وخاصة أهل مهاباد، من النهب، والسلب، وهتك الأعراض، والحرب الأهلية بين الكرد التي كان قادة الجيش الإيراني، ولاسيما العقيد علي الغفاري، يخططون لها داخل مهاباد[294].

باختصار أدرك القاضي أنه لم يكن لمهاباد المقومات التي وجدت في مدينة الرسول (ﷺ) في عشية هجوم الأحزاب عليه، في أثناء معركة الخندق، رغم تشابه التحديات. إذ كان المسلمون محاصرين من جميع الجهات، وطعنهم اليهود من الخلف ومن الداخل. وإذا كانت لمهاباد قوة عسكرية وأنصار في خارج مهاباد، فإنه لم يكن للمسلمين قوة خارج المدينة المنورة. ولكن وجود الإيمان بالقضية التي يقاتلون من أجلها، والعقيدة القوية الممجدة للشهادة والموت في سبيل الله، والوحدة بين المسلمين داخل المدينة أهلّت المسلمين للدعم الرباني، ثم النصر.

أما الفكر القومي المجرد من عقيدة تدعمه، وتوجهه، فيعدّ جدارا هشا لا يصمد أمام رياح التحديات. وهذا ما يمكن أن نلمسه في مهاباد، إذ كان القاضي محمد، وبعض قادة الجمهورية، يملكون عقيدة إسلامية راسخة، ورغم وجود المقاتلين الكرد المستعدين للتضحية بحياتهم للدفاع عن الجمهورية، إلا أنه لم تكن هناك النخبة القيادية المؤمنة، المستعدة للجهاد حتى الموت. فكثير من قادة (ح. د. ك.) من أمثال عبد الله المدرسي والملا حسن مجدي ووجهاء مهاباد، عدوا المقاومة انتحارا.

وفضّل أعيان مهاباد الذل والهوان في ظل القوات الإيرانية، على المقاومة التي لم تكن تؤمن النصر المؤكد. وبدلا من أن يختار قادة مهاباد أن يحولوا مدينتهم إلى ستلينغراد ثانية، فقد اختاروا ما اختاره أعيان باريس، في أثناء

(294) نجفقولي، ص142؛ ئة لة مووتي، عزت، ص18.

الحرب العالمية الثانية، وهو تسليم باريس لجيش هتلر، بدلاً من أن يقاوموا الجيش الألماني النازي، لأن المقاومة كانت، من المحتمل، أن تؤدي إلى دمار معالم باريس السياحية.

ولكن حين أجبر القاضي محمد، بعد الشورى الخاصة مع قيادة الجمهورية في بيته، والشورى العامة مع أهل مهاباد في مسجد هباس آغا، على تسليم مهاباد للجيش الإيراني. لم تحركه مشاعر الخوف والجبن، بل كان ذلك أبرع برهان على احترامه وتقديره لإرادة الشعب، حتى لو كان مخالفاً لرأيه، ويكلفه حياته، وهذا يعد منتهى الديمقراطية. كما يعد ذلك برهانا صارخا على أن عالم الدين المسلم المسيس ـ إن صح التعبير ـ يمكن أن يكون ديمقراطيا، كما يمكن ذلك لأي أفندي، درس في الجامعات العلمانية في كردستان أو في الخارج. وإن الديمقراطية أو الاستبداد ليسا حكرا على شريحة اجتماعية دون أخرى. وإن الأسلوب الشوروي (الديمقراطي) للقاضي محمد جدير بالدراسة، من قبل المختصين بالسياسة، كعلم، ومن قبل الحركة الكردية. علماً أن هذا الأسلوب في اتخاذ القرار شرّعه الرسول (ﷺ) لأول مرة، وسار عليه الخلفاء الراشدون، رضوان الله عليهم أجمعين، من بعده.

إنّ محاكمة القاضي محمد واستشهاده يبرزان جوانب أخرى من شخصيته، ومن عقلية الجيش الإيراني، وجوانب خفية من القضية الكردية. فرغم أن الجنرال همايوني قد وعد القاضي في لقائهما في ميانداوب، بأنه لا ينوي الانتقام من أحد في مهاباد، فبعد أيام من وصوله إلى مهاباد، اعتقل القاضي محمد وسيف قاضي، و38 من قادة الجمهورية. وكان صدر قاضي في طهران يحاول أن يحصل على قرار، لإطلاق سراح القاضي فكان يحاول أن يحمي نفسه من الاعتقال، بدعم من قوام السلطنة. فأرسل همايوني بكتاب لجلبه إلى مهاباد لاستجوابه، فوعد قوام السلطنة صدر قاضي، بأنه سيطلق سراحه بعد التحقيق. وحين جلب صدر قاضي إلى مهاباد، أصر الضابط على أن عنده أوامر بإعادته، فأعطى همايوني له وصل الاستلام، وقال له: إن أوامر اليوم تقول بأن صدراً سيبقى عندنا. عبّر صدر قاضي لقوام السلطنة عن خوفه، من الذهاب إلى طهران، فقال له الأخير: «اذهب فإن العسكر أقوياء، وسيأخذونك

في كل الأحوال»[295]. هذا دليل آخر على وجود خلاف صريح بين الجيش والحكومة، وعلى أن ملف كردستان كان قد أعطي للجيش كليا. وكان همايوني وزملاؤه يريدون أن يصفوا الحساب مع الكرد، ليس على أساس القانون، بل على أساس الأحقاد والهزائم التي لحقت بهم في كردستان. وكانوا يستلمون الأوامر مباشرة من رازمارا، قائد الجيش المتحالف مع الشاه ضد قوام السلطنة. ويمكن ملاحظة الحرص الشديد للعسكر على عدم إفلات القاضي محمد من الإعدام. وهذا دليل آخر على أنّه كان هناك أناس من أعلى المستويات، خاصة رازمارا والشاه، مصرين على التخلص من القاضي. يقول همايوني: «لما زارني قاضي محمد في ميانداوب، قبل دخول الجيش إلى مهاباد، وسمحت له بالعودة، كتب رازمارا برقية شديدة اللهجة إلّي يحتج فيها على سماحي للقاضي بالعودة إلى مهاباد، وكان المطلوب مني أن أعتقله... وكما أعطاني عائلة القاضي مبلغا من المال فرفضته. ووصلت لنا عدة برقيات تطلب إطلاق سراح القاضي. وأحيانا كانوا يطلبون إلينا في طهران إرسال الأخوة القاضي إلى هناك ويطلبون إلينا إطلاق الرصاص عليهم في الطريق. وكنت ضد كل هذه الأوامر لا لشيء إلا لكوني على قناعة بأنهم سيهربون في الطريق، وهناك احتمالات أخرى في طهران.. »[296].

أما فيما يتعلق بالمحاكمة، فإن كيفية محاكمة القاضي، وتركيب الهيئة التحكيمية، كانا تعبيرا عن عدم شرعيته. فأنيطت رئاسة المحكمة إلى العقيد بارسي نيا، وأصبح العقيد فيوضي ـ رئيس أركان قوات كردستان ـ مدّعيا عاما، وكان هناك أعضاء آخرون. هناك ملاحظة منصفة أبداها نجفقلي، بقوله: «إن جميع أعضاء المحكمة كانوا ممن حاربهم القاضي محمد، خلال السنوات الماضية»، وطلب إلى القاضي محمد اختيار محام دفاع عنه، من أحد الضباط الإيرانيين. فقال قاضي بأنه لا يقر بشرعية هذه المحكمة العسكرية، لأنه مدني.

---

(295) ايران در عصرى بهلوى؛ جلد حهارم،لندن، جابخانه بكا «ا به ئاواتى سه ر به خويى كوردستان»، ترجمة أنور سلطاني ص 18. أشكر الأستاذ أنور سلطاني لاعطائي المخطوطة قبل النشر.

(296) نجفقلي، ص9.

وفي خاتمة المطاف، وحين أجبر على اختيار محام، اختار القاضي بعض الضباط الحقوقيين الذين كان يعرفهم في طهران. ولكن المحكمة طلبت إليه اختيار ضباط من الثكنة العسكرية في مهاباد، فرفض ذلك. وقال رئيس المحكمة وهو يستخف بالقاضي: «لماذا لا تختار محامي الدفاع من لندن». فرد عليه القاضي «احترم نفسك هذه قاعة أنتم تسمونها محكمة. افعلوا ما تريدون، لكن لو كانت لي سلطة بلندن، لما وصل الحال بي إلى ما هو عليه اليوم...»[297].

كانت المحكمة تريد أن تنهي أعمالها بأقصى سرعة ممكنة، لأنها كانت صورية، وقرار الإعدام كان قد أعدّ سلفا من قبل الشاه، بعد استشارة الأمريكيين. وقد قال القاضي في صدد الدفاع عن نفسه:

«من هذه الزنزانة المعتمة أعلن للدولة المركزية بأنها هي المسؤولة، أقول بأني لست مذنبا، بل أنتم المذنبون، فلو كانت للدولة في السنوات الأخيرة قوة ومقدرة ورغبة في إرسال قواتها إلى هذه المنطقة، للتعبير عن سلطاتها، والسيطرة على الأوضاع، لما اشتد ضغط الأجانب على المنطقة... ولما اضطررت إلى أن أقدم على هذا العمل للمحافظة على حياتي وحياة أسرتي. لقد أوصلت من ناحيتي كل ما هو ضروري إلى كبار المسؤولين، عما هي عليه الأوضاع. لكن أنتم تظلموننا، وتمارسون القوة ضدنا. لقد سلمت الدولة الشاهنشهاية إرادتها مرات ومرات، راضخة لضغط السوفييت، وأصبحت مؤتمرة بأمرهم، بالرغم من وجود كل هذا العدد من السفارات الأجنبية في طهران، وأمام أنظار الدول المختلفة، وإنها امتنعت عن إرسال القوات إلى المناطق المختلفة، من الوطن، فوضعت أموال المواطنين وأرواحهم، وثرواتهم، بين أيدي الروس... ونحن أيضا اضطررنا... أنا الذي لم أملك قواتا ولا جيوشا، اضطررت إلى أن أنفذ أوامرهم، وكنت مجبرا على ذلك»[298].

يقول كيومرس: إن الجرائم التي اتهم بها القاضي محمد، والتي بموجبها

(297) المرجع السابق.

(298) المرجع السابق، ص144.

أصدر قرار إعدامه، هي ما يلي:

1 ـ التجارة بالنفط مع روسيا بنسبة 51٪ لروسيا و49٪، دون إعلام الدولة المركزية، والحصول على الموافقة الرسمية.

2 ـ محاولة تغيير خريطة إيران، وفصل الولايات الكردية عنها.

3 ـ استحداث علم خاص بجمهورية كردستان، يحتوي على شعار المطرقة والمنجل، على شاكلة العلم الروسي.

4 ـ صك النقود لحكومة كردستان باسم كردستان على شاكلة الروبل الروسي.

5 ـ تحديد خريطة كردستان الكبرى التي تشمل أجزاء من العراق وتركيا وإيران وسورية.

6 ـ جلب أجانب إلى إيران، خاصة مصطفى البارزاني وإسكانهم بدون موافقة الحكومة المركزية.

7 ـ تهديد الشاه، وإعلان الحرب، وتحريض الكرد ضده.

8 ـ عقد اتفاقيات مع الحكومة الروسية، والتعاون معها ضد إيران.

9 ـ إعلان استقلال كردستان واحتلال جزء من أراضي إيران، باسم كردستان.

10 ـ إرسال بعثات إلى روسيا، وزيارة باقروف، وإجراء المباحثات معه.

11 ـ اعتقال موظفي الدولة وقتلهم.

ويضيف كيومرس: «رغم أن المتهمين دوّنوا مذكرة الدفاع عن أنفسهم، بكل دقة، وردّوا على تلك الاتهامات في 14صفحة وقدموها في الجلسة الأولى لمحكمة التمييز، وطالبوا بإثبات الاتهامات، إلا أن طلبهم ذلك، بقي مدة ثلاثة أشهر في المحكمة الميدانية، في قيادة الجيش، كما أغلق الملف في مهاباد.. «لذلك فإن محكمة التمييز شكلت من قبل الجيش، ووافق عليها الشاه، وأوصاهم بتأكيد قرار المحكمة الميدانية الأولى. فوصل أعضاء محكمة التمييز إلى مهاباد في24 آذار. وكانت عضوية المحكمة مؤلفة من العقيد نيكوزادة بصفة المدعي العام، والعقيد رجب عطا رئيساً، والملازم حسين صالح والملازم نبوي

محاميين للدفاع. ينقل لنا كيومرس وقائع مثيرة من المحكمة، والتي تسلط بعض الضوء على طبيعة القاضي، وأعدائه:

بما أن القاضي محمداً كان مصراً على رد جميع اتهامات المحكمة، صرخ المدعي العام بوجهه، وكلّمه بغضب. فغضب القاضي، ورد على المدعي العام، باللغة الفارسية، وقال: «إنك تجتر ما اجتر من قبلك» وقال له أيضاً: «إذا لم يكن لكم دين، ولا تؤمنون بالله ولا تؤمنون بالحساب والكتاب، فلتكن لديكم ذرة من المروءة»... وبما أن هذه الكلمات تعد إهانة كبيرة عند الفرس، فلقد غضب المدعي العام، وقال: «أنتم الكرد لكم صفات الكلاب»... فانتفض القاضي في وجهه، قائلاً له: «أنتم الكلاب، وأنتم من لا شرف له، ولا حياء، لأنكم لا تحترمون أنفسكم، ولا الناس، أو القانون، لأنك يا عديم الشرف، ليس بإمكانك إلا إصدار حكم أصدره عديم شرف آخر، وأنت تنفذه... وبما أنني بريء، وأقتل من أجل حرية شعبي، فتلك نعمة من الله، وأفخر بهذا الموت الشريف»... وفي إجابته عن سؤال حول السماح للأجانب مثل الملا مصطفى بدخول الأراضي الإيرانية، رد القاضي: «ليس الملاّ مصطفى أجنبيا، بالنسبة لكردستان، لأن كردستان بيت كل كردي، ثم أن أحدا لم يطلب منه المجيء، بل إنه تحول من جزء من بيته إلى جزء آخر»... أخرج العقيد نيكوزادة، الذي رد عليه القاضي محمد قبل ذلك بشدة، قطعة قماش من حقيبته، لونها أحمر، وأبيض، وأخضر، وعليها شعار المطرقة والمنجل، وقال للقاضي محمد: «أليس هذا العلم لحكومتكم وتشكيلاتكم.!» ثم بصق العقيد نيكوزادة على العلم، ووضعه تحت قدميه... فقال القاضي محمد رداً على ذلك التصرف: «أولاً، ليست هذه راية كردستان أبدا، لأن رايتنا ليس عليها شعار المطرقة والمنجل، إنّ تصرفك يدل على قصور عقلك وشعورك. فلتطمئنوا. إن راية كردستان لن تصلها أياديكم، حتى تدنسوها، وسيأتي اليوم الذي ستخفق فيه تلك الراية على هذا المبنى الذي أحاكم فيه. لقد سلمت راية كردستان، كأمانة لملا مصطفى البارزاني، وسيأخذه من جيل إلى آخر..»[(299)].

(299) حقائق دفينة عن إعدام الزعيم القاضي محمد وصدر القاضي وسيف القاضي، ص4-5.

إن نظرة متفحصة إلى التهم الموجهة ضد القاضي محمد، وخاصة تلك المتعلقة بإعطاء امتياز النفط للروس، وصك النقود، وقتل موظفي الدولة واعتقالهم تدل على أنها، كما وصفها القاضي محمد، عاريةً عن الصحة، وبعيدة عن المنطق. وإن هذه التهم أعدت بشكل سريع من قبل الضباط في كردستان، لتشويه سمعة القاضي وتخويف الشاه والأمريكيين منه. كما أن وقائع الجلسة تبين النظرة الشوفينية الفارسية تجاه الكرد. والغريب هنا أن القاضي محمد يتهم بجريمة إعطاء امتياز النفط للروس. فإذا كانت تلك جريمة، فمن الأولى أن يحاكم رئيس الوزراء قوام السلطنة الذي أعطى الروس، بالفعل، امتياز النفط، أو القاضي الذي لم يعرف شيئا عن الامتياز المذكور إلا من خلال الصحافة. ولكن رغم كل هذا، وكما كان متوقعا، صادقت محكمة التمييز على قرار المحكمة الأول.

والسؤال الذي يتبادر إلى ذهن القارئ هو: لماذا أصرت الحكومة الإيرانية على إعدام القاضي محمد، وقادة (ح. د. ك.)، وكوادره؟. وهل كان القاضي محمد يعرف مسبقا بأنه سيعدم؟. من الجدير ذكره هو أن اللواء همايوني قد وعده بأن الحكومة لا تنوي الانتقام من أحد. يقول نجفقلي: إن همايوني كانت له خطة مسبقة لاعتقال وإعدام القاضي محمد وإخوانه، وإعدامهم، ولكنه حين دخل مهاباد كان الوضع الأمني غير مناسب، إذ كانت القوات البارزانية تستقر على مسافة، لا تبعد كثيرا عن مهاباد. فأراد همايوني إزالة خطر البارزانيين أولا، ثم البدء بتصفية الحساب مع أهل مهاباد. فإنه بعد وصول همايوني إلى مهاباد، جلب رئيس عشيرة قرة باباغ الأذرية، الموالية للحكومة، وذات العلاقة الجيدة مع البارزانيين، رسالة من الملا مصطفى البارزاني يطلب فيها اللقاء مع همايوني، فوافق على طلبه، ودعا البارزاني إلى أن يرسل وفداً للحديث معه. فوصل ميرحاج لهذا الغرض فوراً إلى مهاباد. ثم تبعت، ذلك، زيارة الملا مصطفى بنفسه إلى همايوني الذي عدّ هذه الزيارة مسألة في غاية الأهمية، لأنها كانت تخدم أهدافه. فعمد همايوني إلى الالتقاء بميرحاج في المكان نفسه الذي كان يلتقي فيه برؤساء القبائل الكردية، ووجهاء مهاباد، حتى يوحي للبارزانيين، من جهة، بأن الكرد في مهاباد دخلوا طاعة الحكومة، ومن جهة أخرى يوحي

لرؤساء القبائل وأهل مهاباد، بأن البارزانيين في طريقهم إلى الاستسلام للحكومة أيضا، ولا خيار أمام أهل مهاباد إلاّ الطاعة المطلقة للحكومة.

وبعد أن لعب هذه اللعبة اتفق على إرسال الملا مصطفى إلى طهران، للتباحث مع السلطة المركزية، ليطمئن على سيطرته الكاملة على مهاباد. لذلك أقدم على اعتقال الأخوة من عائلة القاضي، و30 شخصية قيادية في جمهورية كردستان. يقول نجفقلي: «كان همايوني غاضبا على القاضي محمد، لأنه تبين له بأن الأخير كان يخطط لمقاومة الحكومة، ولم يقطع اتصالاته مع القوات البارزانية، حتى بعد دخول القوات الإيرانية إلى مهاباد»[300].

كان إعدام القاضي محمد مَطْلَبَ ضباط الجيش الإيراني، ويبدو أن الشاه كان يشارك العسكر في هذه الرغبة. وكان الجنرال رازمارا، المقرب من الشاه، يحقد كثيرا على القاضي محمد، ويصرّ أيضا على إعدامه. فهو الذي كان يثير مخاوف الشاه من الكرد والشيوعيين، وهو الذي كان ينقل تقارير غير حقيقية عن علاقة القاضي في السجن بالبارزانيين، من أجل تعكير الأجواء. كما كان رازمارا مهندس مؤتمر رؤساء العشائر الكردية في طهران، في كانون الثاني عام1947، والذين أحضروا إلى هناك من أجل تكريمهم ظاهريا، لدى الشاه، وإعطاء النياشين البطولية لهم. ولكن في الواقع كان هدف رازمارا هو استغلال هذه المناسبة، من أجل دفع رؤساء العشائر للمطالبة بتنفيذ حكم الإعدام الصادر بحق القاضي محمد. كما طلب رازمارا من ضباط الجيش إعداد التماسات خطية، من رؤساء العشائر الكردية، تطالب بإعدام القاضي محمد»[301].

علماً بأن عمر خان، وبعض رؤساء العشائر الكردية، كانوا يهددون بتفجير الأوضاع في كردستان، في حالة إعدام القاضي محمد. فناقش السفير الأمريكي في طهران مع الشاه مسألة إعدام القاضي، ونصح الشاه بالتأنّي والصبر قبل الإقدام على تنفيذ حكم الإعدام. وكان رد الشاه هو أن مسألة إعدام القاضي محمد مطلب كل رؤساء العشائر الكردية. وقد أجرت القنصلية الأمريكية في

(300) من مهاباد الدامية إلى ضفاف آراس. ص 143-44

(301) State Department, Confidential Report, Teleg. No. 5133 K, May 29, 1947.

تبريز بعض التحقيقات، حول مسألة إعدام القاضي محمد والآثار المترتبة عليها. وأكدت التقارير أن رازمارا هو الذي دبر كتابة هذه التقارير، من خلال عمليات الترهيب والترغيب وحتى التزييف[302].

وهناك ربط واضح بين إعدام القاضي محمد والمعارك التي اندلعت بين الجيش الإيراني والبارزاني. فالهزائم العديدة والمذلة للجيش الإيراني، على يد البارزانيين، أدت إلى أن يكون إعدام القاضي، بالنسبة لهم متنفساً، وروحاً للانتقام من البارزانيين. كما أن احتمال قيام البارزانيين بعملية عسكرية، لإنقاذ حياة القاضي بإخراجه من السجن كان يقض مضاجع القادة العسكريين الذين كانوا يرون أن إعدامه، هو خير وسيلة، للتخلص منه[303]. يدّعي بعض الكتاب أن القاضي محمداً، لم يتوقع إعدامه، وكان يأمل أن يستطيع أخوه صدر القاضي، من خلال علاقاته، أن يضمن إطلاق سراحه من السجن. وكما كان هناك صراع خفي بين قوام السلطنة والشاه، والذي كان في الواقع صراعا بين بريطانيا وأمريكا، فاختار القاضي محمد وأخوه أن يكونا مع قوام السلطنة والإنكليز، فأخطأوا تقدير الحسابات. لا يمكن أن ينكر المرء بأنه كان هناك صراع من هذا القبيل في إيران. ولكن في الحقيقة لم يكن هناك أي اختلاف جوهري بين أمريكا وبريطانيا بالنسبة للسياسة المتبعة في كردستان[304].

يورد الأستاذ مسعود البارزاني في كتابه، نقلاً عن والده مصطفى البارزاني، أنّ الأخير حاول المستحيل من أجل إقناع القاضي محمد لمصاحبته إلى خارج مهاباد، لأن الفرس أو العجم سينتقمون منه شر انتقام. ولكن القاضي ألحّ على عدم ترك مهاباد، لأنه وعدهم أن يكون معهم في السراء والضراء[305]. ويؤكد هيمن هذه الحقيقة أيضاً بقوله: إنه سمع القاضي يقول: إنني أعرف أني سأقتل، ولكني أريد أن أبقى وفيا، لأهل مهاباد، وألاّ أتركهم في أيام المحنة.

---

(302) State Department, Confidential Report, Teleg. No. 5133 K, May 29, 1947.

(303) بامشاد، ص91.

(304) State Department, Confidential Report, Teleg. No. 5133 K, May 29, 1947.

(305) مسعود البارزاني، ص 39.

وينقل كيومرس عن القاضي محمد، قوله للمحكمة: «لا تعتقدوا أني لم أكن أعلم بهذه الحالة والمصير. كنت قادرا في أية لحظة على عبور الحدود. ولكني فضلت التضحية بحياتي من أجل الكرد، وهذه كردستان أرضي وفيها قبور أجدادي»[306].

ويورد مصطفى (ئه له ووتى) تفاصيل دقيقة عن إعدامهم. فحال انتهاء وقائع محكمة التمييز أعيد القاضي محمد وأخواه إلى السجن، الذي كان في ثكنة عسكرية، قريبة من مهاباد. وجاءت الأوامر، من طهران، بتنفيذ الإعدام بهم فورا. وطلب إلى أعضاء المحكمة في الليلة نفسها مغادرة مهاباد، في الساعة الحادية عشرة ليلاً. وفي الصباح الباكر قيل للقاضي محمد وأخويه: إن الدولة قررت إرسالهم إلى طهران، وبعد ساعة ستتحركون. سعد الأخوة بهذا الخبر، وتعانقوا فيما بينهم، وبدؤوا بجمع أمتعتهم.

ووفق الخطة وضع كل واحد منهم داخل سيارة، وجلبوا إلى مركز مهاباد سراً. وحين دخل القاضي محمد الصالة المعدة له، وجد ضابطا عسكريا من الطب العدلي وملا (عالم دين) من مهاباد ونسخة من القرآن. فهم القاضي محمد فوراً أنه أحضر لتنفيذ حكم الإعدام فيه. فطلب القاضي إلى الملا الكردي أن يكتب وصيته، قال: لا أعلم الكردية، فقال القاضي: وهذا هو الشر الذي ابتلي به الكرد، أن أبناءه لا يعرفون الكتابة بلغتهم الأم. فأملى القاضي على الملا الوصية بالفارسية، والتي كانت طلبا عاجلا إلى الكرد بالتمسك بوحدة الصف، كما أوصى أهله بتخصيص بعض أمواله للمدارس والمستشفيات المخصصّة للكرد. ثم أمضى القاضي محمد ساعتين ونصف الساعة في صلاة القيام.

وحين أنهى صلاته جاء إليهم، وقال لهم إنه مستعد للإعدام، ولكن نصحهم بأن الإعدام شنقا في الإسلام مكروه، واقترح الرمي بالرصاص بدلا من ذلك. ولكن طلبه لم يتحقّق فاتجه القاضي نحو المشنقة بكل هدوء ووقار، وصرخ قبل إعدامه «تحيا كردستان». ولما وصل سيف القاضي مكان الإعدام،

(306) حقائق دفينة عن أعدام الزعيم القاضي محمد وصدر القاضي وسيف القاضي، ص5-6.

ورأى جثة القاضي محمد معلقة صعد هو الآخر إلى المشنقة بكل وقار وصرخ قبل أن يعدم «عاش الرئيس القاضي محمد». وفي الساعة الخامسة، جلبوا صدر القاضي. فحالما رأى المشانق انهار، وبدأ يبكي ويقبل أحذية الجنود الإيرانيين. فصرخ بوجهه الملاّ الكردي «اسمع إن هؤلاء الجنود، وأنا غير قادرين على إنقاذك، وإن الحكم هو حكم المحكمة فتصرّف كرجل»[307].

وهكذا انضم القاضي محمد مع أخويه إلى قافلة الشهداء من أجل الحق، ليلتحق بإخوانه الشهداء من العلماء الأفاضل كالشيخ عبدالسلام البارزاني، والملا سليم، والملا خليل المنكوري، والشيخ سعيد بيران، وهم الذين يمثلون دليلا صارخا على أن الإسلام في كردستان، كان ولا يزال ذخرا غنيا للكردايةتى، ومحرّكا قويا للمطالبة بالحقوق، والاستشهاد من أجلها، إن تطلّب الأمر ذلك.

(307) «به ئاواتی سه ر به خویی کوردستان»، ص 21-22